هل تحد مخاوف استنزاف الدفاعات الخليجية من التصعيد ضد إيران؟

ص2

الأزهر على الخط..
كورس تعدد الزوجات يثير الجدل في مصر

ص10

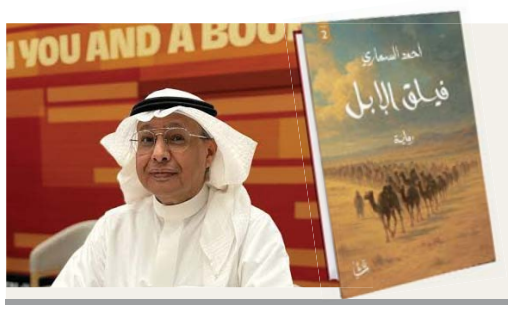

توثيق لتاريخ منسي بين السعودية والولايات المتحدة

ص9

العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الإثنين 2026/07/27 - 13 صفر 1448
السنة 49 العدد 13871
Monday 27/07/2026
49th Year, Issue 13871
www.alarab.co.uk

بغداد وأنقرة تحولان المياه من ورقة خلاف إلى ركيزة للشراكة

اتفاق المياه يدخل مرحلة التنفيذ وسط رهان على تحويل الموارد المشتركة إلى قاعدة للتعاون الإستراتيجي

بغداد - بعد سنوات طويلة ظل خلالها ملف مياه دجلة والفرات إحدى أكثر القضايا تعقيداً في العلاقات العراقية – التركية، تتجه بغداد وأنقرة إلى اختبار مقاربة مختلفة تقوم على تحويل المياه من مصدر دائم للتوتر إلى مجال للتعاون المؤسسي. ويأتي تفعيل الاتفاق الإطاري لإدارة الموارد المائية في لحظة تتزايد فيها الضغوط المناخية والاقتصادية على المنطقة، ما يمنح هذا التطور بعداً يتجاوز الجوانب الفنية ليصبح جزءاً من إعادة بناء الشراكة بين البلدين على أسس أكثر استدامة.

ويأتي القرار العراقي في وقت تتزايد فيه الضغوط على الموارد المائية بسبب التغيرات المناخية وتراجع معدلات الأمطار وارتفاع الطلب على المياه، ما جعل ملف دجلة والفرات أحد أبرز التحديات الإستراتيجية التي تواجه العراق خلال السنوات المقبلة.

وأعلنت الحكومة العراقية أن الاتفاق سيدخل مرحلة التنفيذ العملي، مع تفعيل آلية تمويل المشاريع الخاصة به اعتباراً من الأول من سبتمبر المقبل، مؤكدة أن الخطوة تأتي في إطار تنظيم العلاقات بين البلدين وتعزيز التعاون في الملفات المشتركة.

> محاولة لنقل ملف المياه من دائرة الخلافات السياسية إلى إطار مؤسسي يقوم على إدارة مشتركة للموارد

ويمثل الاتفاق تحولاً في فلسفة إدارة أحد أكثر الملفات حساسية بين البلدين، إذ لم يعد يُنظر إلى المياه باعتبارها ملفا تفاوضيا منفصلا، بل باعتبارها جزءا من منظومة تعاون أوسع تربط الأمن المائي بالتنمية الاقتصادية والاستقرار الإقليمي. ويعكس ذلك انتقال بغداد وأنقرة من إدارة الخلافات إلى إدارة المصالح المشتركة، في وقت تتزايد فيه أهمية الموارد الطبيعية في إعادة تشكيل العلاقات بين دول المنطقة.

تحديات التنفيذ تبقى العقبة أمام تحقيق أهداف الاتفاق

ويكتسب الاتفاق أهمية خاصة بالنسبة للعراق، الذي يعتمد بصورة كبيرة على نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من الأراضي التركية قبل دخولهما الأراضي العراقية.

وعلى مدى عقود، شكلت إدارة مياه النهرين إحدى أكثر القضايا حساسية في العلاقات بين بغداد وأنقرة، خصوصاً مع تنفيذ تركيا مشاريع ضخمة للسدود ضمن خططها التنموية، وهو ما أثار مخاوف عراقية من انخفاض الإطلاقات المائية وتأثير ذلك على الزراعة والبيئة والأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

إلا أن الخطوات الأخيرة تكشف عن تحول تدريجي في إدارة هذا الملف، يقوم على الربط بين تقاسم الموارد وتطوير البنية التحتية المائية، بما يخفف من حدة الخلافات التقليدية ويمنح التعاون بعدا اقتصاديا وتنمويا. فبدلا من التركيز على النزاع بشأن حصص المياه فقط، يهدف الاتفاق الإطاري إلى إنشاء آليات مشتركة لإدارة الموارد، وتطوير مشاريع البنية التحتية المائية، وتحسين تقنيات الري، وتقليل الهدر، بما يحقق فوائد متبادلة للطرفين.

وتدرك بغداد أن معالجة أزمة المياه لا ترتبط فقط بزيادة الكميات الواردة من خارج الحدود، بل تحتاج أيضا إلى إصلاحات داخلية تشمل تحديث شبكات الري، وتحسين إدارة الموارد، واعتماد تقنيات حديثة في القطاع الزراعي، ورفع كفاءة استخدام المياه.

وفي هذا الإطار، يمكن للتعاون مع تركيا أن يوفر للعراق فرصة للاستفادة من الخبرات الفنية التي تمتلكها أنقرة في إدارة السدود والمشاريع المائية، إلى جانب تطوير برامج مشتركة لتعزيز كفاءة إدارة الموارد.

وفي المقابل، تنظر تركيا إلى الاتفاق باعتباره جزءاً من إطار أوسع لتنظيم علاقاتها مع العراق، حيث تتداخل ملفات المياه مع الطاقة والتجارة والأمن والنقل. فالعراق يمثل أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لأنقرة، بينما تحتاج تركيا إلى علاقات مستقرة مع بغداد لضمان استمرار التعاون في مجالات إستراتيجية متعددة.

ويكتسب تفعيل الاتفاق زخما إضافيا مع التحضير لزيارة رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي إلى أنقرة على رأس وفد وزاري، حيث ينتظر أن تشمل المباحثات ملفات الطاقة الكهربائية وتصدير النفط والمياه والتبادل التجاري، بما يعكس توجها لإدراج ملف المياه ضمن حزمة أوسع من المصالح الإستراتيجية المشتركة.

وتعكس هذه الزيارة رغبة البلدين في توسيع نطاق التعاون وعدم حصر العلاقة في الملفات الخلافية، بل بناء شراكة اقتصادية وإستراتيجية أكثر شمولا.

ويكتسب ملف المياه بعدا جيوسياسيا متزايدا في الشرق الأوسط، حيث لم تعد الأنهار العابرة للحدود مجرد موارد طبيعية، بل أصبحت جزءاً من معادلات الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي. ومع تصاعد آثار التغير المناخي وتراجع الموارد المائية، تتجه دول المنطقة تدريجياً إلى التعامل مع المياه بوصفها قضية أمن إستراتيجي لا تقل أهمية عن الطاقة أو الأمن الغذائي.

الكويت تعيد هندسة تحالفاتها الدفاعية باتفاقية موسعة مع باكستان

الكويت - أقرت الكويت اتفاقية تعاون دفاعي واسعة النطاق مع باكستان، بعدما صادقت عليها رسميا بمرسوم بقانون، لتدخل حيز التنفيذ التفاهمات العسكرية والأمنية التي وقعها البلدان في 11 يونيو 2023، بحسب ما نشرته الجريدة الرسمية الكويتية.

ولا تقتصر أهمية الاتفاقية على كونها إطارا للتعاون العسكري بين بلدين تجمعهما علاقات تاريخية، بل تعكس تحولا تدريجيا في التفكير الاستراتيجي الكويتي تجاه منظومة الأمن الوطني، في ظل بيئة إقليمية أصبحت أكثر تعقيدا وأقل قابلية للاعتماد على الضمانات التقليدية وحدها.

وتأتي هذه الخطوة في مرحلة تشهد فيها منطقة الخليج إعادة تقييم واسعة للتحالفات الأمنية بعد سلسلة من الأزمات العسكرية التي كشفت أن الصراعات الإقليمية يمكن أن تمتد بسرعة إلى المجالين الجوي والبحري للدول المجاورة، حتى وإن لم تكن طرفا مباشرا فيها.

وخلال الأشهر الماضية، وجدت الكويت نفسها، مثل بقية دول الخليج، أمام تحديات أمنية متزايدة فرضتها المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، وما رافقها من تهديدات للصواريخ والطائرات المسيّرة واحتمالات اتساع دائرة الاشتباك. وأبرزت تلك التطورات حاجة الدول الخليجية إلى امتلاك أدوات ردع أكثر تنوعا، وعدم الاكتفاء بالمظلة الأمنية الأميركية.

ويرى مراقبون أن المصادقة الكويتية على الاتفاقية في هذا التوقيت تعكس إدراكا متزايدا بأن المرحلة المقبلة تتطلب تنويع الشراكات الدفاعية، بما يوسع هامش الحركة الاستراتيجية للدولة، ويمنحها خيارات إضافية للتعامل مع التهديدات المتغيرة، من دون أن يعني ذلك إعادة تموضع سياسي أو الابتعاد عن الشراكة الوثيقة مع الولايات المتحدة.

فالكويت لا تبدو بصدد استبدال تحالف بآخر، وإنما تعمل على استكمال منظومة أمنها عبر توسيع دائرة الشركاء القادرين على الإسهام في تطوير قدرات قواتها المسلحة، انسجاما مع توجه خليجي أوسع يقوم على تنويع مصادر التسليح والخبرة العسكرية.

وتكتسب باكستان أهمية خاصة في هذا السياق، فهي تمتلك واحدة من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم الإسلامي، وخبرة طويلة في مجالات التدريب القتالي، والاستخبارات، والدفاع الجوي، ومكافحة الإرهاب، إلى جانب خبرات متراكمة في إدارة الحروب غير التقليدية والتعامل مع التهديدات العابرة للحدود.

كما تربط الجيشين الكويتي والباكستاني علاقات تعاون ممتدة منذ سنوات، الأمر الذي يجعل الاتفاقية الجديدة انتقالا من مستوى التعاون التقليدي إلى إطار مؤسسي أكثر شمولا واستدامة.

وتتضمن الاتفاقية مجالات واسعة للتعاون تشمل التدريب والتعليم العسكري، وتبادل الخبراء والفنيين، والتنسيق اللوجستي، والتعاون العلمي والتكنولوجي، وتبادل المعلومات والخبرات الاستخباراتية، إضافة إلى تنفيذ برامج وأنشطة مشتركة يتم الاتفاق عليها بصورة دورية.

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

هل تفاوض السعودية على التكنولوجيا أم على هندسة الشرق الأوسط؟

في الدبلوماسية الحديثة لم تعد الملفات تتحرك منفصلة كما كانت في العقود الماضية. لم يعد الملف النووي شأنا تقنيا يتعلق بالطاقة، ولا التطبيع مجرد قرار سياسي بين دولتين، ولا الأمن الإقليمي قضية عسكرية بحتة. كل ملف أصبح جزءًا من لوحة أكبر، تتحرك فيها المصالح كقطع شطرنج مترابطة، بحيث يؤدي تحريك قطعة واحدة إلى إعادة ترتيب الرقعة بأكملها. ومن هنا يمكن فهم الإصرار الأميركي على ربط برنامج المملكة العربية السعودية النووي المدني بالانضمام إلى اتفاقيات أبراهام. فالحديث لم يعد يدور حول مفاعل نووي أو تخصيب اليورانيوم، بل حول إعادة صياغة النظام الإقليمي نفسه.

هذه المقاربة تكشف تحولا مهما في التفكير الإستراتيجي الأميركي. فواشنطن لم تعد تفاوض على مشاريع منفصلة، وإنما تسعى إلى إنتاج صفقة كبرى تعيد رسم شبكة التحالفات في الشرق الأوسط. وفي هذه الرؤية يصبح البرنامج النووي المدني حافزا سياسيا، ويغدو التطبيع جزءا من معادلة أمنية أوسع، بينما تتحول السعودية إلى الحلقة المركزية التي يمكن أن تمنح المشروع بأكمله شرعيته السياسية والإستراتيجية.

غير أن المشكلة تكمن في أن هذه المقاربة الأميركية تنطلق من افتراض أن المصالح الإستراتيجية يمكن فصلها عن السياقات السياسية والتاريخية، بينما تنظر الرياض إلى المسألة من زاوية أكثر تعقيدًا، حيث تتداخل اعتبارات الأمن الوطني مع الالتزامات العربية والإسلامية، وتلتقي حسابات التنمية مع المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية.

ولهذا فإن السؤال الحقيقي ليس ما إذا كانت السعودية ترغب في برنامج نووي مدني، فهذا الأمر أصبح جزءا من رؤيتها الاقتصادية والتنموية، وإنما السؤال هو: هل يمكن تحويل حق سيادي في تطوير مصادر الطاقة إلى ورقة تفاوض سياسية؟

هذا هو جوهر النقاش الحقيقي.

فالبرنامج النووي المدني بالنسبة للمملكة لا يرتبط فقط بإنتاج الكهرباء أو تنويع مصادر الطاقة، بل يدخل ضمن رؤية أشمل تستهدف بناء اقتصاد معرفي متقدم، وتقليل الاعتماد على النفط، وتوطين الصناعات عالية التقنية، وإعداد البلاد لمرحلة ما بعد الاقتصاد الريعي.

في المقابل، تنظر الولايات المتحدة إلى الملف بمنطق مختلف. فهي تدرك أن منح الرياض قدرات نووية مدنية متقدمة سيغيّر موازين القوى في المنطقة، ولذلك تحاول إدخال هذا المشروع ضمن حزمة تفاوضية تحقق أهدافا أميركية أوسع، في مقدمتها توسيع اتفاقيات أبراهام، تقلل العبء الأميركي المباشر وتعتمد على شبكة من الحلفاء المحليين.

بهذا المعنى، لم يعد النقاش يدور حول مفاعل نووي، بل حول شكل الشرق الأوسط خلال العقود المقبلة.

لكن ما يجعل الموقف السعودي مختلفا هو أنه يقوم على قاعدة ثابتة لم تتغير رغم التحولات الإقليمية والدولية، وهي أن أي انتقال إلى مرحلة جديدة في العلاقات مع إسرائيل لا يمكن أن يتجاوز المسار الفلسطيني. وقد عبّرت الرياض مرارًا عن أن قيام دولة فلسطينية مستقلة، ليس مجرد مطلب تفاوضي، بل شرط سياسي يرتبط برؤيتها لاستقرار المنطقة على المدى الطويل.

وهنا يظهر الفارق بين المقاربة الأميركية والمقاربة السعودية. فواشنطن تتعامل مع التطبيع باعتباره مدخلًا لإنتاج الاستقرار، بينما ترى الرياض أن الاستقرار الحقيقي لا يمكن أن يقوم فوق قضية بقيت بلا حل لأكثر من سبعة عقود. ومن ثم فإن تجاوز الملف الفلسطيني لن يؤدي، من وجهة النظر السعودية، إلى إنهاء الصراع، بل إلى ترحيله وتعقيده.

> المملكة تدرك أن النفوذ الإيراني يرتبط بشبكة معقدة من العلاقات السياسية والأمنية والعقائدية في المنطقة

هذا الموقف ينطلق من قراءة واقعية لطبيعة المنطقة، حيث أثبتت التجارب أن الأزمات المؤجلة تعود دائمًا بأشكال أكثر تعقيدا.

وتزداد هذه المعادلة تعقيدا مع استمرار الحديث الأميركي عن تراجع النفوذ الإيراني باعتباره فرصة لإعادة تشكيل التحالفات. فمن الواضح أن واشنطن ترى أن الضربات التي تعرضت لها شبكة الحلفاء الإقليميين لإيران، خلقت بيئة مناسبة لدفع دول الخليج نحو ترتيبات جديدة. لكن القراءة السعودية تبدو أكثر حذرا.

فالمملكة، بحكم تجربتها الطويلة، تدرك أن النفوذ الإيراني لم يكن يوما مرتبطا بعامل عسكري واحد، وإنما هو شبكة معقدة من العلاقات السياسية والأمنية والعقائدية تمتد عبر أكثر من ساحة. ولذلك فإن الحديث عن نهاية الخطر الإيراني يبدو سابقًا لأوانه، خصوصًا في ظل استمرار البرنامج النووي الإيراني، وتطور القدرات الصاروخية، واستمرار حضور طهران في ملفات إقليمية متعددة.

الأهم من ذلك أن المملكة أثبتت خلال السنوات الأخيرة أنها تتبنى سياسة خارجية تقوم على تنويع الخيارات، لا الارتهان لمحور واحد. فقد وسعت شراكاتها مع الصين والهند وأوروبا، وأعادت فتح قنوات الحوار مع إيران برعاية صينية، وعملت على تعزيز حضورها في المنظمات الدولية والاقتصادات الصاعدة، بما يعكس انتقالها من سياسة رد الفعل إلى سياسة صناعة التوازنات.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الإثنين 2026/07/27
السنة 49 العدد 13871

هل تحد مخاوف استنزاف الدفاعات الخليجية من التصعيد ضد إيران؟

واشنطن توازن بين مواصلة الضغط على طهران والحفاظ على جاهزية الحلفاء

لم تعد الحروب الحديثة تُقاس بعدد الضربات الجوية أو حجم القوة النارية فحسب، بل بقدرة الأطراف على إدارة مخزونها من الذخائر ومنظومات الدفاع في مواجهة صراعات طويلة الأمد. وهذا ما بدأ يبرز بوضوح في المواجهة الأميركية الإيرانية، حيث انتقلت الحسابات من سؤال "كم يمكن توجيه من الضربات؟" إلى سؤال أكثر تعقيدا: "إلى متى يمكن الحفاظ على القدرة الدفاعية للحلفاء؟".

حرب استنزاف

واشنطن - دخلت الحرب بين الولايات المتحدة وإيران مرحلة تختلف عن بداياتها، فلم تعد كثافة الضربات الجوية أو الصواريخ الباليستية وحدها هي التي تحدد اتجاه العمليات، بل أصبحت القدرة على المحافظة على مخزون الذخائر عاملا مؤثرا في قرارات التصعيد والتهدئة.

وبعد نحو أسبوعين من الضربات الأميركية المكثفة، شهدت إيران ليلتين متتاليتين من الهدوء، وهو تطور أثار تساؤلات بشأن أسبابه الحقيقية. وبينما ربط البعض ذلك بفتح نافذة أمام المساعي الدبلوماسية، تحدثت تقارير أميركية عن عامل آخر لا يقل أهمية، يتمثل في المخاوف من استنزاف منظومات الدفاع الجوي المنتشرة في دول الخليج إذا استمرت المواجهة بالمستوى نفسه من الكثافة.

وتشير هذه المعطيات إلى أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب تجميد خطط توسيع الضربات لا يعكس تراجعا عن سياسة الضغط على إيران، بقدر ما يعكس إعادة تقييم لكلفة الحرب وقدرة الحلفاء على تحملها إذا تحولت إلى مواجهة مفتوحة.

منذ بداية التصعيد، اعتمدت إيران على الجمع بين الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة وتحريك حلفائها الإقليميين لتوسيع مساحة الاشتباك، وهو ما فرض على دول الخليج تشغيل منظومات الدفاع الجوي بصورة متواصلة لاعتراض التهديدات.

وأعاد ذلك إلى الواجهة سؤالا ظل مطروحا منذ الهجمات على منشآت أرامكو في عام 2019، وهو مدى قدرة أنظمة الدفاع الجوي على مواصلة العمل بكفاءة خلال حرب طويلة، في ظل ارتفاع وتيرة الهجمات وتعدد الجبهات.

وتزداد حساسية هذه المسألة لأن بطاريات "باتريوت" وغيرها من المنظومات الحديثة تعتمد على صواريخ اعتراض مرتفعة الكلفة، كما أن إنتاجها وإعادة تزويد المخازن بها يحتاجان إلى وقت طويل وسلاسل تصنيع معقدة، وهو ما يجعل الاستنزاف المستمر تحديا استراتيجيا وليس مجرد قضية لوجستية.

ولا يتعلق الأمر بحجم المخزون المتوافر حاليا فحسب، بل أيضا بوتيرة تعويضه. فصواريخ الاعتراض الحديثة، سواء المستخدمة في منظومات "باتريوت" أو غيرها، تحتاج إلى دورات تصنيع تمتد لأشهر، في ظل سلاسل توريد معقدة وقدرات إنتاج لا تواكب دائما وتيرة الاستهلاك في الحروب الممتدة.

> لا تنظر واشنطن إلى الدفاعات الخليجية كوسيلة لحماية الحلفاء فقط، بل جزءا من منظومة الأمن العالمي

ولذلك، لم تعد القاعدة الصناعية الدفاعية عاملا خلفيا في إدارة الصراعات، بل أصبحت جزءا من معادلة الردع نفسها، إذ إن قدرة الولايات المتحدة على مواصلة دعم حلفائها ترتبط أيضا بسرعة إعادة بناء المخزونات وتوسيع الطاقة الإنتاجية لشركات الصناعات العسكرية.

ولهذا، فإن استمرار الحرب قد يحول مخزون الذخائر إلى عامل يحدد سقف العمليات العسكرية، تماما كما تحدد القوة النارية مسار المعارك.

تعقدت الحسابات الدفاعية بصورة أكبر مع عودة البحر الأحمر إلى واجهة التصعيد، بعد الهجمات التي شنها الحوثيون على منشآت أرامكو في جيزان وينبع.

فلم تعد المملكة مطالبة فقط بحماية منشآتها وموانئها على الخليج العربي، وإنما أيضا بتأمين البنية التحتية النفطية الواقعة على البحر الأحمر، التي تمثل أحد أهم البدائل الاستراتيجية لتصدير النفط بعيدا عن مضيق هرمز.

ويفرض هذا الواقع توزيع منظومات الدفاع الجوي على رقعة جغرافية أوسع، ما يرفع استهلاك الذخائر ويزيد الضغط على منظومات الاعتراض، خاصة إذا استمرت الهجمات لفترة طويلة أو اتسعت لتشمل أهدافا اقتصادية إضافية.

كما أن التهديدات الحوثية المتكررة باستهداف منشآت الطاقة تجعل أمن النفط جزءا لا ينفصل عن الحسابات العسكرية، وتمنح إيران وسيلة إضافية لممارسة الضغط غير المباشر على الولايات المتحدة وحلفائها.

ولا تنظر الإدارة الأميركية إلى الدفاعات الجوية الخليجية باعتبارها وسيلة لحماية الحلفاء فقط، بل تراها جزءا من منظومة الأمن الاقتصادي العالمي.

فالقواعد العسكرية الأميركية، ومنشآت النفط، والموانئ، والمطارات، ومحطات تصدير الطاقة، تعتمد جميعها على هذه المظلة الدفاعية، وأي تراجع في جاهزيتها قد ينعكس مباشرة على استقرار أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد الدولية.

ولهذا، فإن الحفاظ على مخزون كاف من صواريخ الاعتراض أصبح أولوية لا تقل أهمية عن مواصلة الضغط العسكري على إيران.

وفي هذا السياق، يبدو أن التهدئة المؤقتة تمنح واشنطن فرصة لإعادة تقييم مخزونها العسكري ومخزون حلفائها، وإعادة توزيع الموارد، بالتوازي مع منح المسار الدبلوماسي هامشا للتحرك، سواء عبر الوساطة العُمانية أو الاتصالات غير المباشرة مع طهران.

في المقابل، تبدو طهران مدركة لهذه الحسابات، إذ تقوم استراتيجيتها على إطالة أمد المواجهة أكثر من السعي إلى حسمها عسكريا.

فمن خلال الاعتماد على شبكة حلفائها الإقليميين، وعلى رأسهم الحوثيون، تستطيع إيران فتح جبهات متزامنة تفرض على خصومها توزيع الدفاعات والذخائر بين أكثر من مسرح عمليات، وهو ما يزيد كلفة الحرب مع مرور الوقت.

وتمنح هذه المقاربة طهران فرصة لمراكمة الضغوط على خصومها دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة واسعة، في وقت تدرك فيه أن استنزاف الموارد قد يكون أكثر تأثيرا من تحقيق مكاسب ميدانية محدودة.

وتكشف التطورات الأخيرة أن الحرب الأميركية الإيرانية دخلت مرحلة جديدة، لم يعد فيها التفوق العسكري وحده كافيا لفرض الإرادة السياسية. فإدارة المخزون، والقدرة على تعويض الذخائر، واستدامة منظومات الدفاع، أصبحت جميعها عناصر تحدد سقف التصعيد وإيقاع العمليات.

ومن هنا، لا ينبغي النظر إلى الهدوء النسبي الذي شهدته الجبهة الإيرانية على أنه مؤشر على انحسار المواجهة، بقدر ما يعكس إعادة ترتيب للحسابات العسكرية والسياسية. فالحرب لم تعد مجرد تبادل للضربات، بل أصبحت منافسة على القدرة على إدارة الموارد واستدامة القوة العسكرية في صراع قد يطول. وفي هذا النوع من الحروب، لا يُقاس التفوق بعدد الصواريخ التي تُطلق، بل بقدرة كل طرف على الحفاظ على مخزونه وتعويض ما يستهلكه بوتيرة أسرع من خصمه.

خروقات إسرائيل تعقد مهمة الجيش اللبناني في الجنوب

بيروت - ندّد الجيش اللبناني، الأحد، بمواصلة القوات الإسرائيلية "اعتداءاتها وخروقاتها" في جنوب لبنان، متهما إياها بإعاقة استكمال انتشاره بموجب الاتفاق الإطاري الذي وقعه البلدان برعاية أميركية الشهر الماضي.

وقال الجيش، في بيان، إن "قوات الاحتلال الإسرائيلي تواصل اعتداءاتها وخروقاتها للتفاهمات القائمة والقوانين الدولية، عبر التدمير الممنهج للمنازل وتجريفها، إضافة إلى القصف والتمشيط بالأسلحة الرشاشة في عدد من المناطق الجنوبية".

واعتبر أن "استمرار هذه الاعتداءات يعرقل استكمال انتشار الجيش وفق التفاهمات القائمة، ويمنع عودة الأهالي إلى قراهم وبلداتهم وإرساء الاستقرار في الجنوب".

واتهم الجيش القوات الإسرائيلية بإطلاق النار قرب نقاط تمركزه في كفرتبنيت والنبطية الفوقا وزوطر الغربية، مؤكدا أن ذلك "يعرقل تنفيذ مهماته"، فيما شدد على أنه يواصل مواكبة عودة الأهالي إلى زوطر الغربية، وينفذ مهامه في البلدة، إلى جانب منطقتي فرون وصريفا، حفاظا على سلامة المواطنين.

وبدأ الجيش اللبناني، الثلاثاء الماضي، الانتشار في زوطر الغربية، إحدى "المناطق التجريبية" في جنوب لبنان، بموجب الاتفاق الإطاري الذي توصل إليه لبنان وإسرائيل برعاية أميركية.

وعاد عدد من السكان إلى البلدة لتفقد منازلهم، وسط مشاهد دمار واسع. وقالت إحسان ياغي، وهي تقف داخل منزلها المحترق، "عندما دخلت إلى بيتي شعرت بحزن وألمني هذا الدمار... كانت بيوتنا تعج بالحياة"، مضيفة "سنعيد بناءها".

وأضافت "نحن مع الجيش اللبناني، ونستمد منه القوة. عندما أراه هنا أشعر بالطمأنينة... نريد أن نشعر بالأمان، وقد آن الأوان للدولة أن تهتم بنا، فقد تعبنا".

وشوهدت وحدات من الجيش اللبناني تنتشر في شوارع البلدة، بينما عمل السكان على إزالة الأنقاض وتفقد منازلهم المتضررة، بعد أن سويت أحياء كاملة بالأرض جراء العمليات العسكرية.

وكان رئيس الوزراء اللبناني نواف سلام قد زار زوطر الغربية الأسبوع الماضي برفقة قيادات عسكرية، مؤكدا مواصلة "حشد كل الجهود السياسية والدبلوماسية لتأمين الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية".

وبموجب الاتفاق الإطاري، يفترض أن يتولى الجيش اللبناني، بعد انتشاره في "المناطق التجريبية"، مسؤولية حصر السلاح بيد الدولة ومنع أي وجود عسكري خارج المؤسسات الرسمية، على أن يشكل نجاح هذه التجربة مدخلا لانسحاب إسرائيلي تدريجي من مناطق أخرى.

وجاء الاتفاق بعد الحرب التي اندلعت إثر فتح حزب الله جبهة الجنوب في الثاني من مارس دعما لحركة حماس، قبل أن تتوسع المواجهة إلى عمليات إسرائيلية واسعة انتهت بسيطرة القوات الإسرائيلية على مناطق حدودية، تؤكد تل أبيب أنها ستحتفظ بها لأسباب أمنية، في وقت لا يزال آلاف السكان غير قادرين على العودة إليها.

وكان الرئيس اللبناني جوزيف عون قد شدد، خلال لقائه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض الأسبوع الماضي، على "الحاجة الملحة إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية"، معتبرا أن ذلك يمثل شرطا أساسيا لترسيخ الاستقرار وتمكين الدولة من بسط سيادتها بقواها الذاتية.

> تقوم استراتيجية إسرائيل على إنشاء مناطق عازلة بما يجعل أي انسحاب رهينا بضغوط أميركية تبدو حتى الآن محدودة التأثير

ويرى مراقبون أن الخروقات الإسرائيلية لم تكن مفاجئة، بل تعكس مقاربة أمنية جديدة تبنتها تل أبيب منذ حرب غزة، تقوم على الاحتفاظ بعمق دفاعي داخل أراضي الخصوم وإنشاء مناطق عازلة تحول دون عودة التهديدات إلى الحدود الإسرائيلية. ومن هذا المنطلق، تبدو "المناطق التجريبية" اختبارا ليس فقط لقدرة الجيش اللبناني على فرض سلطة الدولة، وإنما أيضا لمدى استعداد إسرائيل للالتزام بتعهداتها. ولذلك، فإن استمرار استهداف نقاط تمركز الجيش اللبناني يبعث برسالة مفادها أن تل أبيب لا تنظر إلى الاتفاق باعتباره التزاما نهائيا بالانسحاب، بل أداة لإدارة الوضع الميداني وفق اعتبارات أمنية متغيرة، وهو ما يجعل أي تقدم في تنفيذ الاتفاق مرهونا بوجود ضغط أميركي فعلي، لا تبدو مؤشراته متوافرة حتى الآن.

خروقات إسرائيل تعقد مهام الجيش اللبناني

الجفاف والانقسام السياسي يهددان أمن المياه في ليبيا

تقرير فرنسي: الاعتماد على المياه الجوفية لم يعد خيارا مستداما في ظل تغير المناخ

باريس - حذر تقرير فرنسي من أن ليبيا تتجه نحو مرحلة أكثر تعقيدا في ملف الأمن المائي، في ظل تزايد آثار الجفاف والتغيرات المناخية، واستمرار الانقسام السياسي الذي يعرقل تنفيذ إصلاحات هيكلية في قطاع المياه، ويؤخر تطوير مصادر بديلة تقلل الاعتماد على المياه الجوفية غير المتجددة.

صراع متواصل على المياه

ولا تقتصر خطورة الأزمة على تراجع الموارد المائية، بل تمتد إلى تأثيراتها المباشرة على الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي، في وقت تواجه فيه البلاد هشاشة مؤسساتية تحد من قدرتها على وضع استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة المياه والتكيف مع التغيرات المناخية.

ويوضح تقرير مجلة "لوكوريه إنترناسيونال" الفرنسية أن أزمة المياه في ليبيا لم تعد ترتبط فقط بتداعيات التغير المناخي، بل تتداخل مع الانقسام السياسي وتدهور البنية التحتية، ما يجعل البلاد أكثر هشاشة أمام مخاطر الجفاف. ويرى التقرير أن الاعتماد شبه الكامل على المياه الجوفية غير المتجددة، في ظل تعثر مشاريع تحلية مياه البحر وضعف الاستثمار في الموارد المائية البديلة، لم يعد يشكل خيارا مستداما، خصوصا مع استمرار تراجع معدلات الأمطار وارتفاع الطلب على المياه.

وتنسجم هذه التقديرات مع تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يضع ليبيا ضمن أكثر دول المغرب العربي تعرضا لخطر شح المياه. فمنذ عقود تعتمد البلاد على المياه الجوفية غير المتجددة لتلبية معظم احتياجاتها المنزلية والزراعية، بينما لا تتجاوز معدلات الأمطار السنوية 100 مليمتر في نحو 93 في المئة من مساحة البلاد، وهو ما يجعل تعويض المخزون الطبيعي أمرا شبه مستحيل.

ورغم أن إدارة مشروع النهر الصناعي العظيم أعلنت أخيرا تحقيق مستوى قياسي في ضخ المياه تجاوز مليون متر مكعب يوميا، وهو أعلى مستوى يسجل منذ عام 2011، فإن التقرير يرى أن هذا الإنجاز يعكس زيادة الاعتماد على الاحتياطي الجوفي أكثر مما يعكس تحسنا حقيقيا في الأمن المائي.

فالمشروع، الذي أنشئ في أواخر ثمانينات القرن الماضي لنقل المياه من أحواض الصحراء إلى المدن الساحلية، وفر لعقود شريان الحياة الرئيسي لليبيا، لكنه يعتمد على خزانات مائية غير قابلة للتجدد، الأمر الذي يجعل استمرار استنزافها يثير تساؤلات جدية حول استدامة هذا النموذج في العقود المقبلة.

> أزمة المياه في ليبيا أصبحت قضية أمن قومي، إذ يهدد الانقسام السياسي قدرة الدولة على حماية الموارد المائية

وتعتمد المدن الكبرى، وفي مقدمتها طرابلس وبنغازي، بصورة شبه كاملة على مياه النهر الصناعي لتغطية احتياجاتها اليومية، إلا أن ضعف الثقة في جودة المياه الموزعة عبر الشبكات العامة يدفع أعدادا كبيرة من السكان إلى شراء المياه المعبأة، ما يضيف أعباء مالية متزايدة على الأسر الليبية.

ولا تقتصر التحديات على محدودية الموارد، بل تمتد أيضا إلى ضعف حماية البنية التحتية. فشبكات النهر الصناعي تواجه اعتداءات متكررة وعمليات ربط غير قانونية بخطوط الأنابيب، وهو ما يؤدي إلى فاقد كبير في المياه ويزيد الضغوط على المنظومة بأكملها، ودفع الهيئة المشرفة على المشروع إلى إطلاق حملات لإزالة التوصيلات العشوائية.

ويرى مختصون أن استمرار الاعتماد شبه الكامل على النهر الصناعي يحمل مخاطر استراتيجية، في ظل غياب استثمارات كافية في مصادر بديلة، وعلى رأسها تحلية مياه البحر، خاصة أن ليبيا تمتلك شريطا ساحليا يزيد على 1900 كيلومتر، لكنه لا يستغل بالشكل الذي يسمح بتخفيف الضغط على المياه الجوفية.

العرب
الإثنين 2026/07/27
السنة 49 العدد 13871

ما بعد الذكاء الاصطناعي: هل تحرق مختبرات الظل الأوروبية عرش واشنطن وبكين لتصنع زمنا سياسيا جديدا؟

حرب المادة المضادة والذرات المرآتية: الفيزياء الراديكالية تفكك زمن المادة وقوانين الكون

في الوقت الذي تستحوذ فيه المواجهة الأميركية - الصينية على الاهتمام العالمي، تتشكل في هدوء داخل أوروبا جبهة علمية مختلفة، تراهن على اختراقات قد تعيد تعريف مصادر القوة والنفوذ في القرن الحادي والعشرين. وإذا كان الذكاء الاصطناعي قد مثل عنوان المرحلة الراهنة، فإن ما يجري داخل بعض المختبرات الأوروبية يوحي بأن العالم قد يكون على أعتاب مرحلة "ما بعد الذكاء الاصطناعي"

تدور في الخفاء رحى ثورة كونية صامتة

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة باريس 8

في عالم تحرقه نيران الصراع المحتدم بين واشنطن وبكين، وتحت مظلة إنفاق عسكري عالمي يتجاوز 2.4 تريليون دولار، تتركز الأنظار كلياً على صخب القوتين. لكن بعيداً عن أضواء الكاميرات وفي صمت مطبق، تتحرك العاصمة الخفية للبحث العلمي الأوروبي لترسم مشهد المستقبل. إذ خلف قناع "أوروبا العجوز" المثقلة بانخفاض ديموغرافي يلامس 1.5 طفل لكل امرأة، وتاريخ طويل من التبعية، تدور في الخفاء رحى ثورة كونية صامتة.

هنا، داخل مختبرات الظل وقاعات "سيرن" المغلقة، لا يُعاد اكتشاف العجلة، بل تُعاد هندسة الكون ذاته؛ حيث يُفكك لغز المادة المضادة، وتُخلّق الذرات المرآتية، ويُخضع الزمن الميكروي لسلطان العقل البشري. إنها ليست مجرد محاولة للحاق بركب العصر، بل هي قفزة جريحة ومظفرة لامتلاك مفاتيح الوجود نفسه، ورهان استراتيجي مرعب لإزاحة عمالقة العصر وإعادة كتابة تاريخ البشرية من موقع السيادة المطلقة.

> من يمتلك مفاتيح هذه التقنيات لن يهيمن فقط على أسواق الغد، بل سيصبح المالك لحقبة «ما بعد الذكاء الاصطناعي»

ترفض القارة العجوز أن تبقى ذلك "المتحف الكبير" الذي يستهلك التكنولوجيا أو الشريك التابع لغيره. وبينما ينشغل العالم بالصراع على أشباه الموصلات التقليدية – حيث تسيطر آسيا على أكثر من 75 في المئة من الإنتاج – تتعامل بروكسل مع المشهد كفرصة تاريخية للهروب إلى الأمام وفرض عقيدة "الحكم الذاتي الاستراتيجي".

لا تراهن أوروبا على الكميات السطحية، بل على التفوق النوعي المطلق. ولحماية هذا المكسب الوجودي من مخالب العسكرة والاستحواذ، تسلحت المؤسسات البحثية بدبلوماسية التكتم العلمي والغموض الاستراتيجي، محيطة أسرارها بهالة صارمة من السرية المطلقة. لتؤكد للعالم أجمع، وبكل تجبر وهدوء: إن عقل القارة العجوز ما زال يمسك بخيوط اللعبة الخفية التي ستحدد شكل العالم المقبل.

في أعماق الأرض، على مسافة تمتد في حلقة عملاقة يبلغ محيطها سبعة وعشرين كيلومتراً بين سويسرا وفرنسا، وتحت غطاء من التكتم الشديد داخل مجمع أبحاث "سيرن"، تتجاوز العقول الأوروبية حدود مصادم الهيدرونات الكبير وما حققته من اكتشاف لجسيم هيغز. هنا، تحولت الفيزياء الفلكية الصرفة إلى ساحة مواجهة صامتة مع قوانين الطبيعة نفسها. فخلف الأبواب المغلقة لمختبرات الظل، تُجرى تجارب فائقة الحساسية تعيد كتابة قواعد الوجود؛ حيث يُختبر التلاعب بزمن المادة واستنباط النسخ المرآتية المتناظرة. والهدف لم يعد مجرد المراقبة، بل بلوغ قدرات استثنائية تشمل:

الديناميكا الزمنية الفائقة: تجميد حركة الجزيئات والروابط الذرية مؤقتاً، أو إبطاؤها عبر نبضات ليزر فائقة السرعة للتحكم بمسار التفاعلات وكأن الزمن ذاته قد أُوقف داخل المادة.

النظائر المعكوسة: ابتكار صور مادية معكوسة للذرات العادية عبر قلب شحناتها ودورانها المغزلي، لفتح أبواب جديدة نحو أبعاد كونية خفية تقع خارج حدود الفيزياء المألوفة.

إن التطبيقات العملية لهذه الفيزياء المتقدمة تتجاوز حدود المختبرات لتعد بثورة جذريّة تغير وجه البشرية، فهي تمهد الطريق أمام مصادر طاقة مطلقة ودفع فضائي فائق السرعة عبر استثمار كفاءة التفاعلات الطاقية القصوى، وتفتح آفاقاً غير مسبوقة للحوسبة الكمومية والقياسات الذرية فائقة الدقة بفضل التحكم الصارم في الزمن والجسيمات.

وعلى الصعيد الطبي، تقدم هذه الأبحاث طفرات تشخيصية وعلاجية فائقة الدقة – امتداداً لتقنيات سيرن السابقة في التصوير والعلاج الإشعاعي – متجاوزة الحدود المألوفة للطب التقليدي، بينما يضع سبر أغوار الجاذبية الميكروية والمادة المظلمة حجر الأساس، على المدى البعيد، لتقنيات تحكم ميداني ستعيد كتابة مفاهيم النقل والهندسة الكونية بأكملها.

ولا تتوقف هذه الطفرة عند حدود الطاقة والحوسبة، بل تمتد لتفتح آفاقاً ثورية في النقل عبر تطوير أنظمة دفع ميداني تعتمد على التحكم في الجاذبية الميكروية وتوفير طاقة دفع صاروخية تضغط مسافات الفضاء، وصولاً إلى آفاق الهندسة الكونية بعيدة المدى التي قد تتيح للبشرية مستقبلاً تطويع المجالات الثقالية وهندسة الزمكان للتعامل مع البنى الكبرى للكون والسفر بين الكواكب بزمن قياسي، مما يجعل الرحلات إلى الكواكب تستغرق أياماً معدودة بدلاً من أشهر.

ومن قلب هذه الأسرار، يبرز المأزق الأعمق: تقف الفلسفة الأوروبية أمام حيرة أخلاقية خانقة، مثقلة بمخاوف جدية من عسكرة هذه الاختراقات، ومتسائلة بحذر راديكالي: هل تملك البشرية، أخلاقياً، حق العبث بالثوابت الكونية وتحويل أسرار الوجود إلى أدوات للصراع والفناء؟

مختبرات الظل الأوروبية: طاقة خلاص أم مخاطر فناء كوني؟

في قلب العاصمة الخفية للبحث العلمي الأوروبي، حيث تتهاوى الحدود الفاصلة بين الخيال العلمي والواقع، تتكشف ملامح ثورة راديكالية ستعيد كتابة تاريخ البشرية إن رأت النور، ثورة ترتكز على كسر قواعد النماذج الفيزيائية الحالية وتحويل المستحيل النظري إلى واقع ملموس.

ولتقريب هذا العالم السحيق إلى أذهاننا، فإن ما يجري خلف الأبواب المغلقة ليس مجرد تجارب اعتيادية، بل هو ترويض لأخطر قوى الكون. ففي منشأة "سيرن"، تُلتقط حزم البروتونات والجسيمات المضادة وتُحبس داخل أقفاص كهرومغناطيسية خفية تُعرف بـ"مصائد بينينغ"؛ وهي دروع مغناطيسية جبارة تمنع تلك الجسيمات – التي تفنى فور تلامسها مع المادة العادية مطلقة طاقة جياشة – من الارتطام بجدران المختبر وإبادة المكان في رمشة عين.

ولا يتوقف الطموح عند حدود الحبس، بل ينفذ إلى مسرح أعمق وأكثر رعباً، حيث يسعى الفيزيائيون إلى تخليق "الذرات المرآتية"؛ وهي صور مادية معكوسة للذرات العادية بعكس شحناتها ودورانها المغزلي لكسر قواعد التناظر الكوني التقليدي، ودفعها نحو التفاعل مع أبعاد خفية تقع خارج إدراكنا المادي المألوف.

والأكثر دهشة هو التدخل السافر في صيرورة الوجود ذاته؛ فباستخدام نبضات ليزر فائقة السرعة تُقاس بأجزاء من الفيمتوثانية، لا يكتفي العلماء برصد العالم الذري، بل يتدخلون مباشرة لتجميد الاهتزازات الذرية وإبطاء حركة الروابط الجزيئية. وكأن الفيزيائيين يضغطون على "زر التوقف المؤقت" لتدفق الزمن داخل المادة، ليتحركوا في ذلك الفراغ الزمني المستقطع بحرية مطلقة، متلاعبين بمسار التفاعلات وعمر الجسيمات وكأنهم يمسكون بعقارب الساعة الكونية بين أيديهم!

ولا تقتصر خطورة هذا الاختراق على أبعاد الفيزياء وحدها، بل تتجاوزها إلى حرب استخباراتية شعواء تتجاوز كلاسيكيات الحرب الباردة؛ فبينما تُدار منشأة "سيرن" علناً كمحفل دولي للأبحاث المفتوحة، فإن مختبرات الظل المعنية بتلك التطبيقات الراديكالية تعمل في "منطقة رمادية" خارج الأطر البيروقراطية الرسمية، تحت حراسة أمنية مشددة تمنع تسريب تقنيات الذرات المرآتية وأسرار الحبس المغناطيسي إلى أقبية المخابرات الأميركية والروسية أو الصينية، مما يحول القارة العجوز إلى مسرح لخفاء العباقرة وصراع الجواسيس على مفاتيح المستقبل.

جيوسياسة التقنيات الراديكالية الجديدة

وترفض أوروبا الاستسلام لمنطق الأرقام الجافة، لتخوض معركتها الكبرى بسلاح العقل الخالص وعقيدة "الهندسة الدقيقة". إنها تعوض قلة الأعداد بعمق المعرفة، مدركة أن امتلاك ناصية التفوق النوعي المطلق يمنحها القدرة على قلب الطاولة على عمالقة العصر؛ فبدلاً من التنافس في بحار الاستهلاك الكثيف والإنتاج الكمي البحت، تغوص مختبرات الظل الأوروبية في تفكيك البنيات الأساسية للكون والمادة الحية، لتنتزع لنفسها مكاناً سيادياً لا يُدان ولا يُستبدل.

ومن قلب هذه المختبرات تنبثق معركة خفية تُرسم على أساسها خريطة صراع سلاسل الإمداد المجهولة، حيث لم يعد التنافس مقصوراً على أشباه الموصلات أو المعادن النادرة، بل تجاوز ذلك ليبلغ حدود التحكم المطلق في المادة الحية والكونية.

إن من يمتلك مفاتيح هذه التقنيات الراديكالية لن يكون مجرد مهيمن على أسواق الغد، بل سيصبح المالك الشرعي لحقبة "ما بعد الذكاء الاصطناعي" و"ما بعد الرأسمالية التقليدية" برمتها، وهي حقبة تتهاوى فيها اقتصادات الريع والنفط والتبادل التجاري التقليدي لصالح اقتصادات إعادة تخليق المادة وامتلاك الزمن الجزيئي، مما يضع القارة في مركز صدارة استراتيجي يعيد كتابة قواعد القوة في التاريخ البشري.

هذا التغلغل العلمي الصامت لم يعد خافياً على عيون القوتين العظميين، واشنطن وبكين، اللتين تقفان اليوم أمام مأزق استراتيجي مرعب؛ فوحشية الصراع بينهما تختزلها وتيرة التسابق نحو امتلاك هذه الاختراقات الأوروبية أو احتوائها قبل فوات الأوان.

وأمام هذا الزحف المحموم، تتساءل الدوائر السياسية بذهول: هل تنجح أوروبا في فرض شروطها الحديدية على النظام الدولي الجديد، متحررةً أبدياً من عباءة "الشريك التابع"، لتغدو القطب الأوحد الذي يُملي على العالم قواعد اللعبة الكونية الكبرى، أم أن عمالقة التسلح سيجهضون هذه الثورة في مهدها؟ إجابة هذا السؤال ستحدد من سيقود مصير البشرية في الفصول القادمة من الوجود الإنساني.

المستقبل المعلق: بين طاقة الخلاص، استبدال الزمن، وأفق الفناء

وهكذا، تتأرجح البشرية على شفا حفرة من النبوءات المظلمة والمعجزات المطلقة. فحين تمسك القارة العجوز بمفاتيح الزمن الميكروي وتفكيك المادة، فإنها لا تعيد رسم حدود الجيوسياسة فحسب، بل تملي على الكون بأسره شروط ميلاده الثاني. غير أن السؤال الذي يتردد في صمت المختبرات المغلقة يبقى معلقاً كالسيف: هل نملك حقاً من الحكمة الأخلاقية ما يمنعنا من تحويل "أسرار الخالق" إلى محرقة كبرى تفنى فيها الذاكرة البشرية برمتها؟

بين كفتي ميزان لا يقبل القسمة على اثنين، يترنح مصير البشرية جمعاء على تخوم مرحلة فاصلة ترسم فيها أوروبا العجوز، المثقلة بإرث التاريخ وحداثة التكنولوجيا، ملامح عالم ما بعد الحداثة التقنية.

إنها لحظة تاريخية حرجة تتشابك فيها خيوط الوجود الإنساني مع صيرورة الابتكار المطلق، حيث لم يعد الصراع محصوراً بين أيديولوجيات بالية، بل بات صراعاً وجودياً بين أجيال متصارعة من مصادر الوجود والطاقة. فعلى جبهة ثورة الطاقة المطلقة، تتهاوى عروش الجيوسياسات التقليدية القائمة على حرق الهيدروكربونات، وتتلاشى إمبراطوريات النفط والغاز التي طالما حكمت العالم، عاجزةً أمام الطاقات المتولدة من أعماق المادة المضادة وتطبيقات الفيزياء الكمومية المتقدمة. لقد سقطت تلك القلاع السوداء صريعةً أمام زحف تقنيات لا تعرف الرحمة، تعيد صياغة مفهوم السيادة والجاه والسلطان.

إذ إن امتلاك هذا النبع الكوني الجديد لا يقتصر فحسب على إعادة رسم خارطة النفوذ الدولي وتغيير تحالفات الأمم، بل يمنح صانعه قدرة مطلقة وهيمنة شاملة على إدارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه بمعزل تام عن قواعد التنافس القديمة. وبهذا، تتوارى الأسواق المالية التقليدية وتندثر معها آليات العرض والطلب الكلاسيكية، لتفسح المجال أمام نظام اقتصادي كوني عابر للحدود، تقوده عقول خوارزمية صلبة ومراكز تحكم تفوق الخيال، معلنةً ميلاد عصر بشري جديد كلياً.

غير أن التحدي الأعظم يتجلى بصورة أعمق وأكثر راديكالية في الزمن الميكروي كأداة استراتيجية وسلطة وجودية مطلقة؛ فالتلاعب ببنية الزمن على مستوى الجزيئات والروابط الحيوية يتجاوز مجرد الحفظ المطلق للصحة البشرية وإطالة أمد الحياة الخلوية، ليتحول إلى "هندسة زمنية" تفكك مفهوم الموت كحقيقة بيولوجية مطلقة، وتؤسس لعهد يتم فيه تجميد أو تسريع العمليات الاستقلابية والمادية بحسب الحاجة الاستراتيجية.

هذا التحكم المطلق في دقات الساعة الجزيئية يفجر بدوره بعداً عسكرياً واستخباراتياً غير مسبوق، حيث تصبح ساحات المعارك الكوانتية قادرة على شل الأسلحة التقليدية تماماً وإبطال فاعليتها قبل حتى أن تدرك حدوث التفاعل.

وهنا يبرز السؤال الوجودي العظيم في الخلاصة: هل تنجح أوروبا، بعبقريتها العلمية الصامتة وهندستها الدقيقة للزمن والمادة، في أن تتبوأ مقعد مهندسة القرن الحادي والعشرين الحقيقية وتتحرر نهائياً من قيود التابع لتتربع على عرش القطبية الكونية، أم ستتحول إلى الضحية الكبرى المبتلعة في أتون صراعات العمالقة المتوحشة؟ إنها خيارات معلقة على حافة سكين، حيث يفصل بين الفردوس التقني والدمار الشامل شعرة رقيقة من الوعي الأخلاقي.

فإما أن تنجح أوروبا في تحويل عبقريتها العلمية الصامتة إلى درع يحررها من قيود التابع الأبدي لتتربع وحدها على عرش القطبية الكونية، وإما أن يتحول هذا العبث الطاقي والزمني في أتون مختبرات الظل إلى جحيم مستعير يبتلع صانعيه وكل من على الأرض. وبينما نقف على حافة المستقبل لنتبوأ عرشه المنشود – بين فردوس تقني يفتح أمامنا أبواب الخلود وأفق بشري لا يعترف بالمستحيل – تنهض الإنسانية من رماد الخوف لتقود أعظم مغامرة في تاريخ الوجود: شجاعة إعادة كتابة الكون بأكمله من جديد!

هل تحول أوروبا عبقريتها العلمية إلى درع يحررها من التبعية؟

العرب
الإثنين 2026/07/27
السنة 49 العدد 13871

طفرة مشاريع احتجاز الكربون بدأت تتصدع

رغم الاستثمارات الحكومية والخاصة الضخمة تبرز تحديات تعزز الشكوك بشأن إزالة الانبعاثات

تواجه تقنية احتجاز الكربون وتخزينه اختبارا حقيقيا بعدما انتقلت خلال السنوات الأخيرة من كونها أحد أبرز رهانات التحول الأخضر إلى محور جدل متزايد بشأن جدواها الاقتصادية وقدرتها الفعلية على خفض الانبعاثات رغم ازدهار المشاريع على هذه الجبهة في عدة دول.

تجارب واعدة تحتاج إلى اجتياز العراقيل

لندن - ازدادت شعبية تقنية احتجاز الكربون وتخزينه خلال جائحة كوفيد – 19، حيث تعهدت العديد من الحكومات والشركات الخاصة بدعم التحول الأخضر.

وكان من المتوقع أن يساعد استخدام هذه التقنية في إزالة الكربون من الصناعات التي يصعب خفض انبعاثاتها إلى حين تحقيق انتقال طويل الأجل إلى الطاقة النظيفة.

ومع ذلك، ترى الباحثة فيليسيتي برادستوك التي تكتب لمنصة "أويل برايس" الأميركية أنه في السنوات الأخيرة، ازداد تشكك الكثيرين في فعالية تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، نظرًا لفشل العديد من المشاريع.

وتُستخدم تقنية احتجاز الكربون وتخزينه لالتقاط ثاني أكسيد الكربون من مصادر انبعاثه، ليتم نقله وتخزينه أو دفنه في موقع مناسب تحت الأرض.

وشهدت السنوات الأخيرة إطلاق العديد من تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، بما في ذلك المنشآت التقليدية وتقنية الاحتجاز المباشر من الهواء وذلك مع ازدياد شعبيتها، لاسيما في القطاعات التي يصعب فيها خفض الانبعاثات.

ومع تزايد ضغوط الحكومات على القطاعات الصناعية لخفض انبعاثات الكربون في عملياتها، استثمرت الشركات التي لا تستطيع ببساطة التحول إلى بدائل الطاقة المتجددة بكثافة في أنشطة احتجاز الكربون وتخزينه لتقليل الانبعاثات.

فيليسيتي برادستوك

الشكوك ازدادت في هذه التقنية نظرا لفشل عدة مشاريع

وبينما انتقد الكثيرون الشركات لاعتمادها على احتجاز الكربون بدلاً من خفض الانبعاثات من مصدرها، كان من المتوقع أن تساعد تقنية احتجاز الكربون وتخزينه الشركات على دعم التحول الأخضر أثناء تقييمها للحلول الممكنة طويلة الأجل.

وفي عام 2025، توقع المنتدى الاقتصادي العالمي أن ينمو قطاع احتجاز الكربون وتخزينه أربعة أضعاف بحلول نهاية العقد.

وقالت برادستوك "يدعم هذا التوقع وجود عدد كبير من مشاريع احتجاز الكربون وتخزينه قيد التنفيذ، حيث تستثمر قطاعات عديدة بكثافة في هذه التقنية."

وضربت مثالا في قطاع النفط والغاز، حيث أشارت إلى تعهد شركات إكسون موبيل، وشل، وشيفرون، وتوتال إنيرجيز، وإكوينور، وأوكسيدنتال باستثمارات ضخمة في تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه.

> **13**
> **مشروعا لم يحقق نسبة احتجاز كافية، وفق معهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي**

وتدعم بعض الحكومات تقنية احتجاز الكربون وتخزينه بقوة، ففي مايو الماضي، أطلقت ألمانيا برنامج "عقود الكربون مقابل الفروقات" بقيمة 5.7 مليار دولار، بهدف تشجيع ودعم مشاريع من هذا النوع.

وفي عام 2024، أعلنت المملكة المتحدة عن تمويل يصل إلى 29 مليار دولار على مدى 25 عامًا، لجعل البلاد رائدةً في قطاعين عالميين متنام، هما احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه والهيدروجين، وسيتم تخصيص هذا التمويل بين هذين القطاعين.

وفي الدنمارك، وقّعت شركة ألبورغ بورتلاند لصناعة الإسمنت عقدا بقيمة 2.55 مليار دولار لاحتجاز الكربون وتخزينه مع وكالة الطاقة الدنماركية.

وصرح سورين هولم كريستنسن، الرئيس التنفيذي للشركة "يمكننا الآن اتخاذ الخطوة الحاسمة نحو تنفيذ مشروع لا يقتصر على أهميته في السياق الدنماركي فحسب، بل يُعد أيضًا من بين أكبر مشاريع احتجاز ثاني أكسيد الكربون الصناعية في أوروبا".

ورغم التفاؤل الواضح بشأن تقنية احتجاز الكربون وتخزينه، بدأت تظهر بعض المشاكل، حيث لم تحقق العديد من الشركات النتائج المرجوة من عمليات احتجاز الكربون وتخزينه، بحسب ما لاحظته الباحثة برادستوك.

وأظهرت مراجعة أجراها معهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي لنحو 13 مشروعا عاملا لاحتجاز الكربون وتخزينه حول العالم أن معظمها لم يحقق نسبة احتجاز كربونات كافية.

وكانت النسبة أقل من المستوى التصميمي البالغ 90 في المئة، بينما فشل بعضها فشلًا ذريعًا، مما يسلط الضوء على التحديات التقنية المستمرة التي تواجه تقنية احتجاز الكربون وتخزينه كحل، واحتمالية ارتفاع التكلفة لكل طن.

ووفقًا للمعهد العالمي لاحتجاز الكربون وتخزينه، لم يكن هناك سوى 50 منشأة عاملة في جميع أنحاء العالم عام 2024، بقدرة احتجاز ما يقارب جزءا من ألف من الانبعاثات العالمية.

وفي غضون ذلك، يرى دعاة حماية البيئة أن هذه التقنية ليست سوى شكل آخر من أشكال التضليل البيئي، وأن تمويل هذه التقنية يُمكن توجيهه بشكل أفضل نحو استكشاف خيارات بديلة للطاقة النظيفة بهدف خفض انبعاثات الكربون في الصناعات التي يصعب خفضها.

ويرى كثيرون أن استخدام تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه سيمنح الشركات ذريعةً لاستخدام الغاز الطبيعي، الذي يُعتبر "وقودًا انتقاليًا"، لفترة أطول من اللازم.

> **دعاة حماية المناخ يرون التقنية نوع من التضليل البيئي، وتمويلها يمكن توجيهه نحو استكشاف خيارات بديلة للطاقة**

وإضافةً إلى ذلك، تستخدم صناعة النفط هذه التقنية للادعاء بأنها تُنتج "نفطا منخفض الكربون"، رغم أن حرق الوقود الأحفوري لا يزال يُساهم بشكل كبير في تغير المناخ.

وتُعدّ تقنية احتجاز الكربون وتخزينه باهظة التكلفة للغاية عند دمجها في العمليات التشغيلية، حيث تعتمد العديد من المشاريع على دعم دافعي الضرائب.

ولهذا السبب، اقترح فاعلون رئيسيون في الصناعة، خلال مؤتمر عُقد في لندن عام 2025، ألا يتم اللجوء إلى هذه التقنية إلا بعد استنفاد الحلول البيئية الأخرى.

وفي قطاع الغاز الأميركي، تُقدّر تكلفة إضافة تقنية احتجاز الكربون وتخزينه إلى محطات الطاقة الأمريكية بما يتراوح بين 20 و30 دولارًا لكل ميغاواط ساعة، وهو ما قد يُضاعف تكلفة إنتاج الطاقة.

ويقدّر خبراء مركز الأبحاث أغورا إندستري وأويكو-إنستيتيوت تكلفة احتجاز الكربون ونقله وتخزينه في أوروبا بما يتراوح بين 170 و340 دولارًا للطن.

وذكر المركزان في بيان"وفقًا لهذه الحسابات، فإن تكاليف مشاريع تخزين ثاني أكسيد الكربون القائمة أو المخطط لها أعلى بنسبة 50 في المئة على الأقل من التوقعات السابقة".

ولطالما روّجت العديد من الصناعات والشركات التي تعتمد على الوقود الأحفوري لتقنية احتجاز الكربون وتخزينه باعتبارها مفتاحًا لإزالة الكربون من عملياتها.

وقالت برادستوك "لقد ساهم ذلك في تحسين صورة هذه التقنية، ومكّن شركات النفط الكبرى والصناعات الثقيلة من الحصول على دعم حكومي."

وأضافت "مع ذلك، فإن التكلفة العالية لاستخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه، فضلًا عن عوائق التوسع التجاري، تشير إلى أن الترويج لهذه التقنية ربما كان مجرد حيلة دعائية كبيرة (وناجحة إلى حد ما)."

وبينما قد لا تزال هذه التقنية تُستخدم على نطاق محدود، ترى أنه من الضروري على الحكومات تشجيع الشركات على الاستثمار في حلول طويلة الأجل لإزالة الكربون إذا كانت تأمل في تحقيق تحول أخضر.

سوريا تستكمل إصلاحها النقدي بإنهاء تداول الأوراق القديمة

دمشق - تطوي سوريا، نهاية يوليو الجاري، صفحة الأوراق النقدية القديمة مع انتهاء المهلة الممنوحة لاستبدالها، لتدخل مرحلة جديدة يصبح فيها التداول مقتصرًا على الليرة السورية الجديدة.

وتأتي الخطوة في إطار إعادة تنظيم الدورة النقدية، بعد أشهر من عمليات الاستبدال التي يقول مصرف سوريا المركزي إنها حققت نسبة إنجاز متقدمة، فيما تبدأ مرحلة سحب الأوراق القديمة وفق إجراءات تمتد لخمس سنوات.

ويرى مصرف سوريا المركزي أن عملية الاستبدال، التي امتدت على مدى الأشهر الماضية، حققت نسبة إنجاز متقدمة، وهو ما أتاح المضي قدمًا في إنهاء العمل بالأوراق النقدية القديمة وفق الجدول الزمني الذي حدده.

وقد يسهم نجاح عملية استبدال العملة في تقليص حجم الكتلة النقدية غير المنظمة، وهو ما يساعد على تحسين فعالية السياسة النقدية والحد من الضغوط التضخمية، خاصة في ظل السعي إلى ضبط السيولة وتعزيز دور القطاع المصرفي في إدارة الأموال المتداولة.

كما أن تنظيم الاستيراد، يُعد أداة رئيسية لتخفيف الضغط على العملة الأجنبية، عبر تقليص الطلب على الدولار وترشيد استخدامه في تمويل السلع الأساسية فقط، ما قد ينعكس على استقرار سعر الصرف إذا ما ترافق مع زيادة الإنتاج.

وقال المكتب الإعلامي للمصرف، في بيان نقلته الوكالة العربية السورية للأنباء، إن "الأوراق النقدية القديمة ستفقد اعتبارا من31 يوليو قوتها الإبرائية، ولن تعود صالحة لإجراء المعاملات المالية أو تسوية الالتزامات القانونية داخل البلاد."

وفي سوق الصرف، بلغ السعر الرسمي للدولار الأميركي 110 ليرات جديدة أي 11 ألف ليرة بالعملة القديمة، في حين يُتداول في السوق الموازية عند مستويات أعلى تقارب 130 ليرة جديدة أي 13 ألف ليرة قديمة، ما يعكس استمرار الفجوة بين السعرين.

وأصبح التعامل بالليرة السورية والدولار الأميركي والليرة التركية جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للسوريين، ما أدى إلى تباين كبير في الأسعار، وشعور متزايد بالارتباك بين المتعاملين والمستهلكين والتجار.

وخسرت العملة السورية أكثر من 99 في المئة من قيمتها منذ اندلاع الحرب في عام 2011، مقارنة مع 50 ليرة لكل دولار واحد قبل الحرب.

> **عملية السحب بداية من أغسطس تتطلب تقديم ما لا يقل عن100 ورقة نقدية من أي فئة**

ومع انتهاء مهلة الاستبدال، يبدأ المركزي مرحلة مختلفة تتمثل في استقبال طلبات سحب الأوراق النقدية القديمة، اعتبارا من بداية أغسطس المقبل ولمدة خمس سنوات، على أن تُنفذ العملية حصريًا عبر مقره في دمشق، باعتباره الجهة الوحيدة المخولة باستلام هذه الطلبات.

وأوضح أن عملية السحب لن تكون مباشرة، إذ يتعين على أصحاب الطلبات تقديم ما لا يقل عن100 ورقة نقدية من أي فئة، بينما لن تُقبل الطلبات التي تقل عن هذا العدد.

وبعد استكمال إجراءات التدقيق، تُحوّل القيمة المستحقة إلى الحساب المصرفي الذي يحدده صاحب الطلب، بالليرة السورية الجديدة.

وأكد المركزي أن هذه الإجراءات ستتم دون فرض أي عمولات أو رسوم أو ضرائب، في محاولة لتسهيل انتقال المتعاملين إلى المرحلة النقدية الجديدة دون أعباء مالية إضافية.

الإصلاحات الاقتصادية تعزز تنافسية دول الخليج عالميا

مسقط - تعكس النتائج التي حققتها دول الخليج العربي في تقرير التنافسية العالمي 2026 التحول الذي تشهده المنطقة مع استمرار الحكومات في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وهيكلية تستهدف تنويع مصادر الدخل وتعزيز بيئة الأعمال ورفع كفاءة المؤسسات.

وجاءت المراكز المتقدمة التي سجلتها الدول الخليجية في مؤشرات رئيسية لتؤكد أن المنطقة باتت تنافس الاقتصادات الأكثر تقدمًا في مجالات التجارة، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، وسوق العمل.

وأكد المركز الإحصائي لدول الخليج، ومقره مسقط الأحد، أن نتائج المؤشرات الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (آي.أم.دي) تظهر قوة الأداء الاقتصادي والمؤسسي، وتبرز نجاح السياسات الحكومية في تعزيز تنافسية اقتصاداتها على المستوى الدولي.

وقال المركز، في تقرير، أورده اتحاد وكالات الأنباء العربية إن المراكز المتقدمة التي أحرزتها الدول الخليجية في عدد من المؤشرات الرئيسة تؤكد فعالية الإصلاحات التي تنفذها الحكومات."

ويكتسب تقرير التنافسية العالمي أهمية خاصة لدى الحكومات والمستثمرين والمؤسسات المالية، إذ يعد أحد أبرز المؤشرات التي تقيس قدرة الدول على توفير بيئة اقتصادية جاذبة للنمو والاستثمار.

ويستند إلى أربعة محاور رئيسية هي الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وكفاءة قطاع الأعمال، والبنية الأساسية، إلى جانب مئات المؤشرات الفرعية التي تقيس مختلف جوانب الاقتصاد.

وتأتي النتائج في وقت تشهد فيه اقتصادات الخليج مرحلة متقدمة من برامج التحول، إذ تواصل الدول تنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل تهدف إلى تقليل الاعتماد على العائدات النفطية وتوسيع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وإلى جانب ذلك توسع حكومات المنطقة الاستثمار في التكنولوجيا، والصناعات المتقدمة، والطاقة النظيفة، والخدمات اللوجستية.

> **نتائج المؤشرات لعام 2026 تظهر قوة الأداء الاقتصادي والمؤسسي وفعالية خطط التحول**

وأظهر التقرير تفاوتًا في نقاط القوة بين الدول الخليجية، بما يعكس تنوع الأولويات الاقتصادية والإصلاحية لكل حكومة، في حين تشترك جميعها في السعي إلى تعزيز تنافسية اقتصاداتها ورفع قدرتها على استقطاب الاستثمارات العالمية.

وتصدرت الإمارات العالم في مؤشر التجارة الدولية، كما احتلت المرتبة الأولى عالميًا في محور الأداء الاقتصادي، وهو ما يعكس قوة انفتاحها التجاري، وتطور بنيتها الاقتصادية، ومكانتها كمركز إقليمي وعالمي للتجارة والخدمات والاستثمار.

أما قطر، فجاءت في المرتبة الثانية عالميًا في مؤشر سوق العمل ضمن محور كفاءة الأعمال، في نتيجة تعكس مرونة سوق العمل، وقدرته على استقطاب الكفاءات، وتوفير بيئة داعمة للقطاع الخاص.

وفي الكويت، أحرزت الدولة المرتبة الثالثة عالميًا في مؤشر المالية العامة ضمن محور كفاءة الحكومة، وهو ما يعكس قوة مركزها المالي، وكفاءة إدارة المالية العامة، واستمرارها في الحفاظ على مؤشرات مالية قوية.

وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة عالميًا في مؤشر البنية الأساسية، وهو ما يعكس حجم الاستثمارات الضخمة التي ضختها في مشاريع النقل والاتصالات والطاقة والمدن الذكية، ضمن برامجها الرامية إلى رفع تنافسية الاقتصاد وتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

كما سجلت البحرين المرتبة الثالثة عالميًا في مؤشر استقرار الأسعار ضمن محور الأداء الاقتصادي، بما يؤكد نجاح السياسات النقدية والاقتصادية في المحافظة على مستويات مستقرة للأسعار، رغم التحديات الاقتصادية العالمية وتقلبات الأسواق.

وفي المقابل، احتلت سلطنة عمان المرتبة السادسة عالميًا في مؤشر السياسة الضريبية ضمن محور كفاءة الحكومة، وهو إنجاز يعكس تنافسية البيئة الضريبية وقدرتها على دعم جاذبية الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

مخاض معقد في سوريا حول حدود حرية التعبير في الفضاء الرقمي

قانون الجرائم الإلكترونية.. موازنة إجرائية أم إعادة إنتاج للقمع

التعميمات مسكن

بينما ترى الحكومة السورية في التعميم رقم 26 خطوة توازن بين مكافحة الجرائم الرقمية الحقيقية وحماية الحريات، يعتبره المدافعون عن الحقوق مسكناً مؤقتاً لا يعالج المواد الفضفاضة الموروثة التي لا تزال تُستخدم لملاحقة النقد السلمي. ويعكس هذا الخلاف تحديات المرحلة الانتقالية في سوريا، حيث ينتظر الرأي العام والمجتمع الدولي تعديلاً تشريعياً جذرياً يحمي حرية الرأي دون إغفال الأمن الرقمي.

دمشق - تشهد الساحة القانونية والحقوقية في سوريا مخاضاً معقداً يتعلق بحدود حرية التعبير والفضاء الرقمي. فبينما تسعى وزارة العدل إلى إرساء معايير إجرائية جديدة من خلال التعميم رقم 26 الصادر في يونيو 2026، ترى منظمات حقوقية دولية مثل أمنستي أن هذه الجهود تبقى قاصرة عن مواجهة الإرث التشريعي المقيد للحريات، الذي يعود جذوره إلى عهد النظام السابق. يأتي هذا النقاش في سياق انتقالي حساس، حيث يواجه السوريون تحدي بناء دولة قانون تحمي الحريات دون أن تفتح الباب أمام الفوضى أو الجرائم الرقمية الحقيقية.

ويعود قانون الجرائم المعلوماتية رقم 20 لعام 2022 إلى فترة حكم بشار الأسد، حيث أصدره في 18 أبريل 2022 ليحل محل المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2012. كان الهدف المعلن مكافحة الجرائم الإلكترونية الناشئة مع انتشار التقنية، مثل الاحتيال والابتزاز والاختراق، وحماية المصالح العامة. إلا أن النص تضمن مواد فضفاضة مثل "النيل من هيبة الدولة" و"النيل من مكانتها المالية" و"نشر أخبار كاذبة"، بالإضافة إلى عقوبات تصل إلى 15 سنة سجنا وغرامات مالية كبيرة. انتقدت منظمات مثل المركز السوري للإعلام وحرية التعبير والشبكة السورية لحقوق الإنسان هذا القانون لأنه يتعارض مع معايير حرية التعبير الدولية، ويُستخدم لقمع النقد السلمي.

> بناء دولة القانون لا يقتصر على تعميمات إجرائية، بل يحتاج إلى ثقافة مؤسسية جديدة تحترم حرية التعبير كركيزة للديمقراطية

وبعد سقوط النظام السابق، استمر العمل بهذا القانون بموجب مبدأ استمرارية التشريعات حتى تعديلها، كما نص الإعلان الدستوري لعام 2025. ومع ذلك، شهدت الفترة الأولى من عام 2026 حالات احتجاز لناشطين وصحفيين بموجبه، مما أثار جدلاً واسعاً.

ومن أبرز هذه الحالات اعتقال الفنان والمخرج حسان عقاد في يونيو 2026 على خلفية حملته "هاتوا الفلوس" التي طالبت بمحاسبة مسؤولين ورجال أعمال عن تعهدات تبرعات سابقة.

وأدى الضغط الشعبي إلى إطلاق سراحه لاحقاً، لكن الحادثة سلطت الضوء على استمرار استخدام مواد القانون في قضايا تعبيرية.

وأصدرت وزارة العدل التعميم رقم 26 في 29 يونيو 2026، وشرحه المحامي العام في دمشق القاضي حسام خطاب يوم السبت في مقطع فيديو تداوله سوريون بكثافة على مواقع التواصل. ولا يعدل هذا التعميم مواد القانون الأساسية، بل يرسم سياسة إجرائية جديدة للشرطة والقضاء تهدف إلى ترشيد الإجراءات ومنع التعسف. ويركز على حصر دور فرع مكافحة الجرائم الإلكترونية في القضايا الفنية الخطيرة مثل التجسس والاختراق والابتزاز والجرائم مجهولة الهوية. أما قضايا التعبير مثل القدح والذم الإلكتروني من أشخاص معلومي الهوية فتُحال مباشرة إلى المحاكم دون تحقيق أمني مسبق.

كما يقيد التعميم الاحتجاز وإصدار مذكرات إذاعة البحث، محصراً إياها بقرار قضائي خطي من النيابة العامة، ويشدد على استثنائية التوقيف الاحتياطي الذي لا يلجأ إليه إلا في حالات الضرورة القصوى مع أدلة رقمية واضحة. وأضاف التعميم تشكيل لجان قضائية فورية لمراجعة وإلغاء إذاعات البحث السابقة غير المستندة إلى ضوابط سليمة.

وأكد وزير العدل مظهر الويس أن التعميم ينسجم مع الإعلان الدستوري ويعزز صون الحريات.

في تغريدة على منصة إكس، أشار الوزير إلى استمرار دراسة القانون لتعديله بما يحقق التوازن بين حماية المجتمع والحقوق.

كما انتشرت تغريدات عديدة مثل تلك للصحفي أيمن الحداد التي وصفت التعميم بـ"خطوة غير مسبوقة لتعزيز الحريات"، مع تفاصيل الضوابط الجديدة.

@aymanalhaddad76

في خطوة غير مسبوقة لتعزيز الحريات في سوريا وزارة العدل السورية تُقيّد التوقيف وإذاعات البحث في قضايا الجرائم الإلكترونية بتعميم جديد

تعميم رقم 26 من وزارة العدل بشأن ضبط اجراءات الجرائم المعلوماتية بما يصون حقوق المواطنين وحريتهم.

ورداً على ذلك، أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً في يوليو 2026 طالبت فيه بتعليق فوري وكامل للعمل بالقانون رقم 20، وإدخال تعديلات جوهرية. ووثقت المنظمة احتجاز خمسة صحفيين وناشطين في النصف الأول من 2026 بسبب تعبيرهم السلمي، مشيرة إلى استمرار استخدام مواد فضفاضة. وقالت هبة مرايف، مديرة المكتب الإقليمي، إن التعميمات الإجرائية مسكن لا يعالج الجوهر، لأنها لا تلغي الصفة الجرمية عن أفعال محمية بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأكدت المنظمة على ضرورة التعليق والتعديل ليتوافق مع الالتزامات الدولية، مشيرة إلى أن السلطات لا تزال تستخدمه لتقييد حرية التعبير رغم المراجعة.

@AmnestyAR

سوريا: على السلطات السورية تعليق العمل بالقانون رقم 20 لعام 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية، الذي أقرّته حكومة بشار الأسد السابقة، وإدخال تعديلات جوهرية عليه ليصبح متوافقًا مع التزامات سوريا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكانت وزارة العدل السورية قد أعلنت في يونيو/حزيران 2026، مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية، وفرضت بعض القيود على تطبيقه، إلا أن السلطات لا تزال تستخدمه لتقييد الحق في حرية التعبير

ويكشف التنازع بين التعميم الحكومي وبيان أمنستي عن أزمة أعمق في مرحلة العدالة الانتقالية. من جانب الحكومة، يُنظر إلى التعميم كخطوة واقعية مؤقتة تحمي الأمن الرقمي وتمنع التعسف الشرطي في مواجهة جرائم حقيقية مثل الاحتيال والابتزاز اللذين تفشيا في الفضاء الرقمي. أما الجانب الحقوقي فيراه مسكناً إجرائياً لا يمس جوهر النصوص العقابية الفضفاضة التي مورست بها انتهاكات سابقاً.

ويخشى المسؤولون من فراغ قانوني يسمح بانتشار الجرائم الرقمية، بينما يصر المدافعون عن الحريات على أن الوعود الدستورية لعام 2025 تتطلب إلغاء سريعا للمواد المقيدة واستبدالها بتشريعات حديثة تضمن المساءلة والنقد السلمي. يبرز هنا دور البرلمان الجديد في مراجعة شاملة، مع أهمية لجان مشتركة تضم قضاة ومحامين وناشطين حقوقيين لصياغة توازن يحمي كرامة الأفراد والمجتمع.

ورغم أن التعميم رقم 26 يمثل خطوة إيجابية نحو الحد من التوقيف الكيفي والتقارير الكيدية، ويغلق بعض الأبواب أمام سلطة قوى الأمن السابقة، إلا أن المحك الحقيقي يكمن في سرعة استجابة المؤسسات التشريعية لإلغاء أو تعديل المواد المشكلة بالكامل. يتطلب ذلك حواراً وطنياً شاملاً يجمع مختلف الأطراف، مع الاستفادة من تجارب دول انتقالية أخرى نجحت في موازنة الأمن والحرية.

تنصيب اللجنة المؤقتة لتسيير قطاع الصحافة بالمغرب

الرباط - شهدت العاصمة المغربية الرباط منعطفا تنظيميا بارزا في المشهد الإعلامي، بتنصيب أعضاء اللجنة المؤقتة المكلفة بتسيير شؤون المجلس الوطني للصحافة.

وتأتي هذه الخطوة تنفيذاً لمقتضيات القانون رقم 09.26، لتضع حداً لحالة الفراغ التنظيمي التي تلت انتهاء ولاية المجلس المنتخب السابق، معلنةً بدء مرحلة انتقالية تهدف إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي للجسم الصحفي المغربي، حيث من المقرر أن تباشر اللجنة أولى اجتماعاتها الرسمية يوم الاثنين المقبل، 27 يوليو 2026.

تحمل تركيبة هذه اللجنة، برئاسة القاضي حسن جابر وبشراكة مع ممثلين عن المجالس الدستورية (حقوق الإنسان والاجتماعي والاقتصادي) والهيئات المهنية، دلالات قوية على رغبة السلطات التنفيذية والتشريعية في إضفاء طابع الحوكمة القانونية والحياد على هذه المرحلة الحساسة. فالهدف الأبرز المعلن للجنة هو الإشراف على تصفية الملفات العالقة، وتحضير القوائم الانتخابية، وتنظيم عملية اختيار ممثلي الصحفيين والناشرين الجدد، وهي عملية اصطدمت سابقاً بخلافات هيكلية حادة حول شروط العضوية والتمثيلية.

ويرى مراقبون أن سياق تنصيب هذه اللجنة يرتبط مباشرة بالتوجهات الوزارية الأخيرة التي أعلن عنها وزير التواصل، محمد المهدي بنسعيد، بشأن إعادة النظر في النموذج الاقتصادي للمقاولات الصحفية وعصرنة "الدعم العمومي المستدام".

> اللجنة المؤقتة أمام اختبار حقيقي لإثبات قدرتها على قيادة توافق تاريخي، والعبور بالصحافة المغربية نحو بر الأمان التنظيمي

فالمرحلة لم تعد تقتصر على تنظيم المهنة وتجديد بطاقات الصحافة، بل تمتد إلى مواجهة التحديات الرقمية الجارفة، وضمان صمود الصحافة المكتوبة والإلكترونية أمام تغول المنصات الرقمية الكبرى، وهو ما يتطلب "مجلس تسيير" قادراً على صياغة تشريعات تواكب التحولات العالمية وتضمن استقلالية المهنة وتنافسيتها.

في المقابل، تثير هذه الآلية الانتقالية نقاشاً واسعاً بين الفاعلين في الحقل الإعلامي؛ إذ ينظر إليها تيار نقابي وحقوقي بحذر، معتبراً أن تعيين لجان مؤقتة لإدارة هيئات التنظيم الذاتي قد يمس بمبدأ "استقلالية الصحافة عن السلطة"، ويمدد عمر الأزمة بدلاً من حسمها بصناديق الاقتراع المباشر. وعلى منصات التواصل، عبّر بعض المهنيين عن مخاوف من "تقليص هامش التنظيم الذاتي"، مطالبين اللجنة بالشفافية في اللوائح والدعم والشكايات العالقة.

وقال الوزير في سياقات سابقة إن الإصلاحات تهدف إلى "تجاوز الاختلالات التي طبعت التجربة السابقة" ومواكبة التحولات الرقمية، مع ضمان استقلالية المهنة وتنافسيتها أمام المنصات الكبرى. في المقابل، تثير هذه الآلية الانتقالية نقاشا واسعا بين الفاعلين الإعلاميين.

وأكد بنسعيد تخصيص غلاف مالي يناهز 3 مليارات سنتيم لحقوق المؤلف لفائدة الصحفيين والمقاولات (مع نسبة 70 في المئة للصحفيين و30 في المئة للمقاولات في بعض التصورات)، مع التركيز على الإعلام الرقمي، وتحسين الوضعية الاجتماعية للصحفيين.

وبين طموح الوزارة لتأهيل القطاع وتخوفات المهنيين من التضييق على التعددية، تظل اللجنة المؤقتة أمام اختبار حقيقي لإثبات قدرتها على قيادة توافق تاريخي، والعبور بالصحافة المغربية نحو بر الأمان التنظيمي قبل انتهاء تفويضها القانوني.

ترامب يحول كاتب الخطابات من مفكر استراتيجي إلى «معد برنامج تلفزيوني»

واشنطن - وجه الرئيس الأميركي دونالد ترامب انتقادات لاذعة إلى الصحافة ممزوجة بالمزاح خلال حفل عشاء رابطة مراسلي البيت الأبيض الذي أقيم الجمعة، إذ استخدم العبارات المعتادة في تجمعاته السياسية في حدث يحتفي بحرية الصحافة، وهو حفل أعيد تنظيمه بعد أن أدى إطلاق نار إلى تعطيل الحفل الأصلي في أبريل، لكن اللافت هذه المرة توجيه توبيخ علني لكتاب خطاباته.

وبدأ ترامب، الذي غالبا ما كانت إدارته على خلاف مع الصحافة، خطابه بنبرة مواكبة إلى حد بعيد لأجواء الأمسية التي سادها الدفء والاسترخاء. لكن جزءا كبيرا من الخطاب، الذي استمر لأكثر من ساعة، تحول إلى هجمات لاذعة على خصومه السياسيين، مرددا موضوعات وعبارات هجومية متكررة.

وتقرر إلغاء حفل العشاء الرسمي، الذي يحضره صحفيون وسياسيون ومسؤولون في الإدارة الأميركية، في 25 أبريل بعد أن اقتحم رجل نقطة تفتيش أمنية وأطلق النار من بندقية خارج القاعة التي تضم ترامب وأعضاء من حكومته.

ووقع عدة مئات من الصحفيين المخضرمين، إلى جانب ثماني منظمات صحفية مهنية، على رسالة تحث رابطة المراسلين على استغلال حفل العشاء للتنديد بما وصفوه بأنه هجمات ترامب على التعديل الأول للدستور.

وعلى الرغم من ذلك، حظي الرئيس بالتكريم المعتاد، ولم تشهد الأمسية سوى بضع لحظات محرجة عندما صافح الصحفيين الفائزين بجوائز عن تقاريرهم المتعلقة بإدارة ترامب. وقال ترامب "آمل أن تعلموا جميعا أنني أؤمن بحرية الصحافة أكثر من أي شخص في هذه القاعة، ربما ليس تماما. ولهذا السبب أنا فخور بكوني الرئيس الأكثر انفتاحا وشفافية في التاريخ". وأضاف "هكذا يصفونني".

ونظرا لأن العبارات الساخرة التي ظهرت على شاشة التلقين لم تلق صدى كافيا، شكك ترامب في كفاءة كتاب خطاباته، وسأل في أحد الأوقات "هل يفهم أحد هذا؟". وعندما فشلت إحدى النكات، علق ترامب قائلا "كان ذلك في الواقع الشيء الوحيد الذي اعتبرته جيدا في هذا الخطاب الغبي برمته".

ولم يكن تشكيك دونالد ترامب علنًا في كفاءة كُتّاب خطاباته، وتذمره فوق المنصة، مجرد لقطة عابرة في مهرجان انتخابي؛ بل كان تجسيدًا حيًا لأزمة عميقة ومستمرة تعيد صياغة واحدة من أدق المهن السياسية في البيت الأبيض. فحين يفشل "الإيفيه" أو تسقط النكتة المكتوبة على شاشة التلقين، يندفع ترامب ليُلقي باللوم على فريقه. هذا الصدام العلني يسلط الضوء على الدور التاريخي لكُتّاب الخطابات، وكيف تحولت مهنتهم من "صياغة المبادئ" إلى "مواجهة المزاجية اللحظية" للرئيس.

تاريخياً، لم يكن كاتب الخطابات في البيت الأبيض مجرد صائغ كلمات، بل كان شريكاً في هندسة الأحداث الكبرى.

كان تيد سورنسن يوصف بأنه "الذات البديلة" لجون كينيدي، وهو الصانع الحقيقي للعبارة الخالد: "لا تسأل عما يمكن أن يفعله بلدك من أجلك".

ومنحت بيغي نونان ورونالد ريغان لقب "المواصل العظيم" بفضل قدرتها على صياغة خطابات عاطفية قريبة من قلوب الأميركيين، مثل خطاب رثاء مكوك الفضاء "تحدي".

كما جسد جون فافرو روح الشباب والأمل في شعار باراك أوباما "نعم نحن نستطيع"، محولاً البلاغة السياسية إلى أداة حشد جماهيري غير مسبوقة.

الرؤساء التقليديون كانوا يحترمون النص؛ يراجعونه، يضيفون لمساتهم، لكنهم يلتزمون بالهيكل العام لأن الخطاب الرئاسي يمثل سياسة دولة ومواقف دبلوماسية تُحسب بالكلمة والحرف.

مع دخول دونالد ترامب إلى المشهد السياسي، تغيرت القواعد بالكامل. بالنسبة لكاتب الخطابات، أصبح العمل مع ترامب يمثل تحدياً مهنياً ونفسياً غير مسبوق لعدة أسباب، أهمها أن ترامب لا يحب الالتزام الحرفي بالنصوص المكتوبة. ويرى في شاشة التلقين قيداً يحد من تدفق غريزته الشعبوية. لذلك، غالباً ما يبدأ قراءة النص المكتوب، ثم يخرج عنه فجأة ليتحدث إلى الجمهور بلغته الخاصة ومصطلحاته الساخرة.

وتظهر الحادثة التي تذمر فيها ترامب من نكتة لم تلق صدى طبيعة علاقته بفريقه. إذا نجح الخطاب، فالإشادة لذكائه الفطري؛ وإذا فتر حماس الجمهور، فالخطاب "غبي" والكتّاب "غير كفوئين".

> الرؤساء التقليديون يحترمون النص؛ يضيفون لمساتهم، لكنهم يلتزمون بالهيكل العام لأن الخطاب يمثل سياسة دولة

وتعاقب على كتابة خطابات ترامب أسماء بارزة مثل ستيفن ميلر (الذي صاغ خطاب التنصيب الشهير السوداوي "المجزرة الأميركية"). كان على الكتّاب أن يتعلموا كيف يكتبون بجمل قصيرة جداً، وبصيغ مبالغة (مثل: الأكبر، الأسوأ، غير المسبوق)، ليحاكي النص طريقة كلامه العادية، ومع ذلك كان يفضل دائماً إلقاء الورقة جانباً والارتجال.

تكشف مواقف ترامب المتكررة ضد نصوصه المكتوبة عن تحول هيكلي في التواصل السياسي الحديث. في عصر وسائل التواصل الاجتماعي واللقطات السريعة، لم يعد الجمهور يبحث عن الخطابات الفلسفية الطويلة المطرزة بالبلاغة. أصبح "الأداء المسرحي العفوي" و"الصدام المباشر" أكثر جاذبية للمصوتين من النصوص المحكمة التي تُصاغ في الغرف المغلقة.

من يتنبأبما سيقوله ترامب

العرب
الإثنين 2026/07/27
السنة 49 العدد 13871

في عيد العرش... فرح مغربي بإيقاع أفريقي

رحلة تنمية بدأها الراحل الحسن الثاني واستكملها محمّد السادس

طالع السعود الأطلسي
كاتب مغربي

استقر المغرب، منذ أن تولّى الملك محمد السادس قيادة البلاد في تموز – يوليو 1999، على أن تكون مناسبة "عيد العرش" كل سنة، على إيقاع يمزج بين الفرح بالملك القائد، وبين التدبّر في منجزه على خط المشروع الإصلاحي والنهضوي للمغرب. في الذكرى السابعة والعشرين لعيد العرش يتواصل الاحتفاء بنفَس حُبور أقوى.

المشروع الملكي تاريخي، بعيد المدى، تتولّد فيه التحولات والمنجزات وتتراكم فيه بالكم والنوع. وعلى مدى حوالي ثلاثة عقود، دبّر الملك محمد السادس تحققه في جغرافية المغرب وانسيابه في تاريخه، بتوالي دفعاته، لتُجدّد وترسّخ روافعه وتضيف لها أخرى.

لتلك المنجزات النوعية عناوين وهي متواصلة ومتفاعلة: المفهوم الجديد للسلطة، هيئة الإنصاف والمصالحة، مصالحة المغاربة مع تنوعهم الثقافي بإقرار الأمازيغية لغة وطنية، إصلاح الحقل الديني، تجويد فعالية واستقلالية السلطة القضائية، التوجيه لإقرار قوانين هيكلية مجدّدة للبنية السياسية والتنظيمية للبلاد مثل قانون الأحزاب، قانون الشغل، قانون الإضراب، قانون الصحافة، وتحرير الفضاء السمعي البصري وتأطيره بقانون للإعلام.

من بُعد نظر المشروع الملكي أنه اهتم بأن يكون للإصلاح والتحديث المجتمعي المغربي أساسه المادي المدرّ للعائد الملموس في حياة المغاربة. حرص على إرساء التغطية الاجتماعية الإجبارية للفئات المعوزة، وأيضًا تنويع وتوسيع الرافعة الاقتصادية لتدبير البلاد عبر تحفيز الاستثمار بالقوانين والتيسيرات والتسهيلات، لتلبية الحاجات الحياتية الأساسية للمغاربة وتنمية الإمكانات الاستيعابية لفرص الشغل المنتج للثروة الوطنية ولكرامة المواطنين. من ذلك التوجه تطوّرت البنيات الصناعية إلى مستوى أنها اليوم الأولى في أفريقيا، وقد اقتحمت صناعة الطيران وطوّرت صناعة السيارات. وذهب المغرب إلى تنويع مصادر تغذيته بالطاقة نحو الطاقات البديلة، وأصبح بها منتجًا للكهرباء بما يؤمن حاجاته ويمكنه من تزويد أصدقائه مثل إسبانيا وفرنسا.

من ملموسات التطور المذهل للبلاد في أقل من ثلاثة عقود: التوسع في شبكة الطرق السيارة وشرايين التواصل الطرقي بين مدن وقرى المغرب عامة، والمبهر في بنيات التنقل هو منجزات السكك الحديدية بتوسّع شبكتها وجودتها وقطارات السرعة الفائقة. واللافت أيضًا في روافع النهضة الاقتصادية المغربية لفائدة الداخل والخارج أساسًا، الإنجاز الهام للميناء المتوسطي الذي أضحى مرموقًا وفاعلًا في حوض الأبيض المتوسط، وأيضًا المشروع المتقدم لميناء الداخلة بالفعالية المتوقعة منه على الشاطئ الأطلسي لأفريقيا.

لست هنا بصدد الجرد الشامل لمنجزات المسار الإصلاحي والتحديثي الذي يقوده الملك محمد السادس، وما أوردته إلا عناوين ومتفرقات من ذلك المنجز، والتي لا يمكن إغفال ما طال منها الحقل الأمني المغربي، وقد أضحى اليوم على أعلى درجات الجدارة المهنية الأمنية والاستخباراتية لصيانة المغرب من الاستهداف الإرهابي والعدائي، وتوفير دعامات الاستقرار اجتماعيًا وسياسيًا. وانطلاقًا من تلك الجدارة هو اليوم فاعل دولي محترم ومطلوب للتعاون مع دول الجوار الأوروبي والمحيطين الأفريقي والعربي، فضلًا عن الاعتبار الأميركي له.

الجوار الأفريقي لم يعامله الملك محمد السادس مجرد جوار، بل هو بعد أساس في الهوية المغربية، في أصلها وتكونها وفي أفقها ومستقبلها. تلك الرؤية الثاقبة أنتجت لأفريقيا وللمغرب عائدات هامة، وأكبر عنوان لها اليوم هو أنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا والمغرب والواصل إلى أوروبا، والذي يبلور المشروع "الأطلسي" الذي دعا إليه الملك محمد السادس، ويُدمج ثلاث عشرة دولة في غرب أفريقيا مطلة أو ملامسة لساحل المحيط الأطلسي.

عيد العرش مناسبة وطنية تتجدد فيها ثقة المغاربة بمشروع ملكي إصلاحي طويل المدى يرسخ الوحدة الوطنية ويحقق نهضة اقتصادية واجتماعية وسياسية متوازنة

وهو لوحده، لثقله النوعي في المسار التنموي لكل تلك الدول ولما سيولّد من متغيرات جيواستراتيجية في المنطقة، وكونه مبادرة ملكية مغربية منطلقة وقد تحققت من "العقيدة" الأفريقية لملك المغرب، يستحق وقفة طويلة في مقال آخر.

حالة التطورات النوعية في علاقات المغرب الأفريقية نموذجية، في ما أدى إليه تنشيط البعد الأفريقي في المسار التنموي المغربي من حقنها بالحيوية والتجدّد، وبقر لتورّمات كانت منتشرة فيها. اليوم، الجاذبية المغربية قوية الإشعاع في أفريقيا، ومغايرة جوهريًا لما كانت صورة المغرب عليه لدى الأفارقة سنة 1984، حين ألقيت في دواليب "الوحدة" الأفريقية "حجرة" البوليساريو، من نوع تلك التي أراد البعض دسها "في حذاء المغرب". والتاريخ، بكدّ المغرب، أبطل مفعول الحجرة ونواياها الضارة. وجدير بالتسجيل هنا المفعول القوي لقرار مجلس الأمن رقم 2797 بخصوص الصحراء المغربية، بالحسم لصالح الحق الوطني المغربي بقرار دولي رفيع المستوى، دك كل المناورات المضادة للمغرب. والقرار لوحده أقوى عنوان لنجاح التوجه الملكي في تدبير الشأن المغربي، وبرافده الدبلوماسي في صون وحدة الوطن.

ولم تتغير صورة المغرب في مختبر "الفوتوشوب"، ولا بطلاسم وطلاءات تواصلية، بل إنه المغرب الذي تغيّر بمفعول التحدي الوطني، والذي به عارك الكوابح والمطبّات على مدى العقدين الأولين من هذا النصف قرن، قبل أن يوضع مسار التقدم على منوال التقويم خلال العقود الأخيرة ويفتح له مسالك حيوية ونوعية، بروافع سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتملك التوجه الإصلاحي الاستراتيجي الملكي المتوسل بالمواكبة التقويمية اليقظة والمتبصّرة.

كم بقي في أفريقيا من الدول "المتحمسة" لبوليساريو في شغبها الانفصالي ضد المغرب؟ هذا هو السؤال المطروح اليوم، وليس كم عدد الدول الأفريقية المؤيدة للمقترح المغربي الداعي إلى تنزيل الحكم الذاتي لحل نزاع الصحراء المغربية.

الجواب على السؤال الذي يفرضه توالي الاعترافات الأفريقية بجدية وصدقية وواقعية ونفعية مقترح الحكم الذاتي هو أن الدول التي لم تلتحق بعد بذلك الزخم الأفريقي المناصر للحق المغربي حوالي 15 دولة، ومنها فقط لا أكثر من خمس دول المعاندة في تحمّلها لبوليساريو، والباقي دول (حوالي عشر) تمر من مرحلة "الصمت"، الذي فيه تستعد للتخلص من انسياق في معاداة للمغرب، أضحت فيها مجرد عادة انجرّت إليها ولحساب مصلحة دولة واحدة، وقد أدمنتها لأكثر من نصف قرن، وهي تصحو من دوختها.

المتوقع في الأشهر القليلة المقبلة أن يتسارع التناقص والتزايد في إحصائيات دول المعاندة ودول المناصرة؛ الأولى تتناقص والثانية تزيد، نتيجة هذا التنامي في حصاد الديناميكية الدبلوماسية المغربية التي وجهها ويتابعها الملك محمد السادس، منذ أن أعلن حاجة أفريقيا لتنهض بذاتها ولذاتها على قاعدة مأسسة التعاون جنوب – جنوب وبمبدأ رابح – رابح، وجعل من عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي سنة 2017 ليس مجرد استعادة لعضوية في المؤسسة الوحدوية الأفريقية، والتي هو من أبرز مؤسسيها في بداية ستينات القرن الماضي، بل جعلها منصة إسهامه في إطلاق التفاعل والتكامل الأفريقي، ولتوجيه الضرورة الاتحادية الأفريقية نحو الإثمار التنموي الخاص بكل دولة والناهض بكل أفريقيا.

الديناميكية الدبلوماسية المغربية في خلفيتها ديناميكية تنموية، فيها حركية شمولية ومتوازنة الخطوات، نشيطة وبلا تسرّع، جدّدت ومتّنت روافع المغرب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على خط ناظم وثابت هو الوطنية، في تثبيت وحدة التراب الوطني وترسيخ الوحدة الوطنية وتغذية الوطن بمناعة نفعه للمواطن وانتفاعه من حيويته بوعيه وبكرامته وبعلو صبيب إنتاجه للتقدم فيه.

مرة أخرى، هذه السنة، في عيد العرش، يجسّ المغاربة نبض تقدم الوطن. هو نبض سليم، حيوي، ومتوازن، تغذيه حكمة الملك محمد السادس بعمق المعنى وصلابة المبنى. وأخال المغاربة يهتفون: عيد سعيد جلالة الملك وفرح مديد.

السعودية وقرار التطبيع: خيار استراتيجي لا تحدده الضغوط

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

لم يكن تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي ربط التعاون النووي المدني مع السعودية بالتطبيع مع إسرائيل، مجرد رسالة طمأنة إلى تل أبيب، بل حمل أيضا محاولة لإعادة صياغة العلاقة مع الرياض على قاعدة جديدة مفادها أن المكاسب الاستراتيجية الكبرى من واشنطن تستوجب خطوة سعودية مقابلة تجاه إسرائيل.

غير أن هذه المقاربة تصطدم بحقيقة باتت راسخة في السياسة السعودية، وهي أن القرارات المصيرية لا تُتخذ تحت ضغط الحلفاء أو استجابة لمحاولات الإحراج السياسي، وإنما وفق رؤية مستقلة تحكمها المصالح الوطنية وحسابات الأمن الإقليمي. المرونة في الخطاب السعودي تجاه موضوع التطبيع لا توحي بأي تغييرات نوعية، هي أسلوب سعودي في إدارة مختلف الملفات بشكل يترك الوقت لاتخاذ القرار دون ضغوط ولا استعجال.

التطبيع بالنسبة إلى المملكة ليس قرارا تكتيكيا يمكن ربطه بصفقة تعاون نووي أو بحزمة ضمانات أمنية، بل خيار استراتيجي يرتبط بجملة من الاعتبارات السياسية والإقليمية، وفي مقدمتها مستقبل القضية الفلسطينية، وشكل التوازنات في الشرق الأوسط، والدور الذي تريد السعودية أن تؤديه باعتبارها قوة عربية وإسلامية مؤثرة. ومن هذا المنطلق، تبدو محاولة تحويل البرنامج النووي المدني إلى أداة ضغط سياسية بعيدة عن فهم الطريقة التي تُدار بها السياسة السعودية في السنوات الأخيرة.

لقد بنت الرياض خلال العقد الماضي سياسة خارجية أكثر استقلالية، تقوم على تنويع الشراكات الدولية وتوسيع هامش الحركة، بما يقلل من الارتهان لطرف واحد. ولم تعد العلاقة مع الولايات المتحدة، على أهميتها، تعني القبول بمنطق الإملاءات السياسية أو المقايضات التي تمس خيارات المملكة السيادية. ولذلك تنظر السعودية إلى برنامجها النووي السلمي باعتباره جزءا من مشروعها التنموي الاستراتيجي، وليس امتيازا سياسيا يمكن دفع ثمنه بتعديل مواقفها من قضايا استراتيجية.

ولا يعني ذلك تراجعا في أهمية الشراكة السعودية – الأميركية، فواشنطن ستظل شريكا رئيسيا في مجالات الدفاع والتكنولوجيا والاستثمار، غير أن الرياض تسعى إلى تطوير هذه العلاقة على أساس المصالح المتبادلة، لا على قاعدة زيادة الضغوط أو فرض الشروط. فالدول الكبرى لا تعيد صياغة سياساتها الخارجية استجابة لتصريحات سياسية، بل وفق حسابات طويلة الأمد تتعلق بموازين القوة والاستقرار.

وتزداد هذه القناعة رسوخا في ضوء التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الخليجية خلال الأعوام الأخيرة. فقد أظهرت الأزمات المتلاحقة، وآخرها المواجهة الأميركية – الإيرانية، أن الاعتماد المطلق على المظلة الأمنية الأميركية لم يعد كافيا لضمان أمن المنطقة. ومن هنا اتجهت دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية، إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، وتطوير التعاون العسكري الخليجي، وتنويع مصادر التسليح، بالتوازي مع الاستثمار في الدبلوماسية الإقليمية لتخفيف احتمالات الصدام.

ومن هذا المنطلق أيضا، لا تنظر الرياض إلى التهديدات الإيرانية أو هجمات الحوثيين باعتبارها مبررا للاندفاع نحو التطبيع مع إسرائيل. فالقراءة السعودية تختلف جذريا عن المقاربة الإسرائيلية التي تسعى إلى تقديم إيران بوصفها الأساس الذي ينبغي أن يُبنى عليه تحالف إقليمي جديد تقوده تل أبيب. أما السعودية فترى أن أمن الخليج ينبغي أن يقوم على منظومة إقليمية متوازنة، تجمع بين الردع والحوار، وتحد من الاستقطاب بدلا من تعميقه.

ولهذا ظل الخيار الدبلوماسي يحتل موقع الأولوية في السياسة السعودية تجاه إيران، رغم التوترات المتكررة. فالمملكة لا ترى نفسها في حالة حرب مع طهران، ولا تعتبر أن أمنها يتحقق عبر نقل الصراع إلى مواجهة مفتوحة، بل عبر بناء تفاهمات تقلص فرص التصعيد وتحافظ على استقرار المنطقة. وحتى عندما تصاعدت التهديدات الحوثية، فضلت الرياض احتواء الأزمة عبر مزيج من الردع العسكري المحدود والتحرك السياسي، بدلا من الانزلاق إلى حرب واسعة تستنزف الجميع.

تراهن السعودية على استمرار الوساطات الإقليمية، ولاسيما تلك التي تقودها سلطنة عمان وقطر، لإبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع إيران، وإعادة تنشيط المسار السياسي في اليمن متى توافرت الظروف المناسبة. كما تدعم أي جهد يمني داخلي يهدف إلى استعادة مؤسسات الدولة والحد من هيمنة الحوثيين. يحتاج اليمنيون بمختلف توجهاتهم إلى مغادرة مربع الانتظار والرهان على السعودية لتحل أزماتهم. السعودية يمكن أن تدير حوارا بين الفرقاء، أو تدعم السلطة الانتقالية للإيفاء بالتزاماتها الاجتماعية والمالية خاصة ما تعلق بقضية الكهرباء والخدمات الصحية وتوفير المواد الغذائية والسيولة، لكن سيكون هذا الأمر التزاما ظرفيا في سياق الحث على تجاوز الأزمة وليس تحويلها إلى قضية مفتوحة تراكم الأزمات والمخاطر على المحيط الإقليمي وخاصة الأمن القومي السعودي واستهداف حركة الملاحة.

غير أن المفارقة تكمن في أن إيران نفسها كانت، من الناحية الاستراتيجية، من أكبر المستفيدين من الرؤية السعودية القائمة على بناء توازن إقليمي بين طهران وتل أبيب. فقد سعت الرياض، منذ استئناف العلاقات مع إيران، إلى تخفيف حدة الاستقطاب في الخليج وإبعاد المنطقة عن منطق المحاور، بما يمنح جميع الأطراف مساحة أوسع للحوار ويقلل احتمالات الانزلاق إلى مواجهات شاملة. ولو استمر هذا المسار في التطور، لكانت طهران قد استفادت من بيئة خليجية أقل انخراطا في أي مواجهة محتملة بينها وبين الولايات المتحدة أو إسرائيل.

إلا أن السياسات الإيرانية، سواء عبر استمرار برنامجها الإقليمي أو من خلال توظيف الحوثيين كورقة ضغط على أمن الخليج والملاحة الدولية، أضعفت تدريجيا منسوب الثقة الذي سعت السعودية إلى بنائه. فبدلا من استثمار الانفتاح السعودي لترسيخ تفاهمات أمنية مستقرة، استمرت طهران في الجمع بين خطاب الحوار وسياسات النفوذ، وهو ما جعل كثيرا من المكاسب السياسية التي حققتها المصالحة السعودية – الإيرانية عرضة للاهتزاز.

ومع ذلك، لا تبدو الرياض في وارد التخلي عن خيارها الاستراتيجي تجاه إيران. فما تزال تعتبر أن الحوار هو السبيل الأكثر واقعية لتجنب تحويل الخليج إلى ساحة صراع مفتوح، وأن الاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يتحقق بإقصاء أي طرف، وإنما ببناء منظومة أمن جماعي تقوم على احترام سيادة الدول وعدم استخدام الجماعات المسلحة أدوات للنفوذ السياسي والعسكري.

وفي المقابل، فإن استمرار السلوك الإيراني الحالي سيدفع السعودية، على الأرجح، إلى تعزيز شراكاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة وشركاء دوليين آخرين، لكنه لن يعني بالضرورة القبول بمنطق التحالفات الصدامية أو الانخراط في سياسة احتواء عسكري دائم لإيران. فالرياض تميز بين تطوير قدراتها الدفاعية وبين الانضمام إلى محاور تزيد من تعقيد أزمات المنطقة.

وينطبق الأمر ذاته على إسرائيل. فبرغم التقاطعات الأمنية التي فرضتها التهديدات المشتركة، لا تنظر السعودية إلى إسرائيل باعتبارها بديلا عن منظومة الأمن الخليجي أو شريكا قادرا على معالجة التحديات الإقليمية، بل إن السياسات التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما في غزة، عززت قناعة كثير من العواصم العربية بأن الاعتماد على القوة العسكرية لا يصنع استقرارا، وإنما يفاقم الأزمات ويخلق مناخا إقليميا يسيطر عليه الحذر، وهو ما يتناقض مع مسار الاتفاقيات الإبراهيمية الذي بني على وعود من السلام والاستقرار وحل الأزمات بشكل يؤسس لشراكات اقتصادية واسعة تتيح دمج إسرائيل في محيطها العربي.

وفي النهاية، تبدو محاولة ربط التطبيع بالتعاون النووي المدني أقرب إلى تبسيط مخل لتعقيدات السياسة الإقليمية. فالتعاون النووي بالنسبة إلى السعودية يدخل في إطار مشروعها الاقتصادي والتكنولوجي، بينما يرتبط التطبيع بحسابات تتعلق بتوازنات الشرق الأوسط ومكانة المملكة العربية والإسلامية. ولذلك فإن الجمع بين الملفين في معادلة تفاوضية واحدة لا ينسجم مع طريقة تفكير صانع القرار السعودي.

محاولة تحويل البرنامج النووي المدني إلى أداة ضغط سياسية

تهديدات الحوثيين... أكبر منهم!

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

على الرغم من كلّ التصعيد الذي لجأوا إليه والذي استوجب ردًا للتحالف الدولي، لا يستطيع الحوثيون أكثر من إزعاجات. لا يستطيعون إغلاق باب المندب، أي مدخل البحر الأحمر. أقصى ما يستطيعون عمله هو ضرب سفينة أو ناقلة سعودية أو تابعة لبلد آخر. لكن موضوع فرض حصار على الموانئ السعودية أكبر من الحوثيين ومن إيران نفسها.

يستحيل على الحوثيين تنفيذ تهديداتهم بفرض حصار على الموانئ البحرية السعوديّة. كلّ ما في الأمر أن الحوثيين فوتوا، عبر كلام كبير فارغ يطلقونه، فرصة أن يكونوا جزءا من اللعبة السياسية في اليمن، وهي لعبة تستهدف التوصل إلى تسوية سياسيّة لا تستبعد أي طرف.

بانحيازهم المكشوف إلى "الجمهوريّة الإسلاميّة"، أخرج الحوثيون أنفسهم من اللعبة السياسيّة في اليمن. أثبتوا بكل بساطة أنّهم إيرانيون وأنّهم ليسوا يمنيين وأنّ كل رهان على استعادة الحوثيين وعيهم وحدًا أدنى من الشعور الوطني ليس سوى رهان في غير محله. كان ذلك مجرّد مضيعة للوقت ليس إلّا.

في السنوات القليلة الماضية، خصوصا منذ التوصل إلى اتفاق سعودي – إيراني برعاية صينيّة في آذار – مارس من العام 2023، حافظ الحوثيون على نوع من ضبط النفس متظاهرين بالحياد. بحث هؤلاء عن متابعة حوار مع الرياض بعيدا عن أي نوع من الاستفزازات. شمل ذلك أخذا وردًا مع المملكة العربيّة السعوديّة بهدف تكريس صيغة تعايش بين الجانبين.

فجأة مع اتخاذ "الجمهوريّة الإسلاميّة" في إيران، أو على الأصحّ "الحرس الثوري"، قرارا بالتصعيد العسكري، اتخذ الحوثيون، كما عبّر زعيمهم عبدالملك الحوثي، موقفا يكشف أنّهم لا يستطيعون أن يكونوا غير أداة إيرانيّة. قرّر الحوثيون أن يكونوا جزءا من الهجمة الإيرانية على دول الخليج العربي وعلى الأردن، وهي هجمة تعكس إفلاسا إيرانيا ليس بعده إفلاس. كشف الحوثيون أنّهم ليسوا أكثر من لواء آخر في "الحرس الثوري"، على غرار ما هو "حزب الله" في لبنان.

حسنا، يستطيع الحوثيون خلق إزعاجات لحركة الملاحة في البحر الأحمر وفي خليج عدن مستعينين بقراصنة صوماليين يمكن استئجارهم لتنفيذ مهمات معيّنة. لكن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال قدرة الحوثيين على إغلاق باب المندب وهو المدخل الإجباري إلى البحر الأحمر وإلى قناة السويس. يعود ذلك إلى سبب في غاية البساطة. يتمثّل هذا السبب في أن الحوثيين لا يسيطرون على ميناء المخا اليمني الذي يتحكّم بحركة المرور في باب المندب. لقد خسر الحوثيون المخا منذ خريف العام 2014 عندما قررت قوى يمنية طردهم من الجنوب اليمني، بما في ذلك ميناء المخا.

ليس سرًا أن تلك القوى المحليّة، التي أخرجت الحوثيين من عدن ومن المخا ومن مواقع معيّنة في محافظة شبوة، كانت تحظى بدعم دولة الإمارات التي امتلكت سياسة يمنيّة واضحة تقوم على منع الحوثيين من السيطرة على كلّ اليمن، خصوصا على الجنوب.

عاجلا أم آجلا، ستكون هناك حاجة إلى عودة دولية وإقليميّة إلى اليمن الذي يتمتع بأهميّة إستراتيجيّة استثنائية، أقلّه لسببين. السبب الأوّل أن الأراضي اليمنية تصلح ممرا لأنابيب النفط بما يساعد في تجاوز مضيق هرمز. أما السبب الآخر، فيعود إلى أنّه في غياب القدرة على تمرير أنابيب للنفط في الأراضي اليمنيّة، وصولا إلى البحر الأحمر أو بحر العرب، لن يكون في استطاعة دول المنطقة والعالم تحمّل بقاء إيران في اليمن. بكلام أوضح، ليس في الإمكان تحمّل عرقلة إيران للملاحة في البحر الأحمر انطلاقا من اليمن.

ليس سرًا أن "الجمهوريّة الإسلاميّة" مصرّة، عبر الحوثيين، على البقاء في اليمن واستخدامه في إغلاق مضيق باب المندب وضرب السفن التي تعبر المضيق في طريقها إلى قناة السويس. هذه نية الحوثيين، لكنّ فقدانهم للسيطرة على ميناء المخا يحول دون تحقيق القدرة على تنفيذ تهديداتهم.

لا بدّ من التذكير، في هذا المجال، بأنّ الحوثيين يسيطرون على صنعاء وعلى قسم مهمّ من الأراضي اليمنيّة منذ 21 أيلول – سبتمبر 2014. ليس ما يدلّ على مدى تمسك إيران بوجودها في اليمن أكثر من إصرارها على خرق الحظر المفروض على مطار صنعاء حديثا. أرسلت إيران طائرة مدنية إلى صنعاء بحجة الإتيان بوفد يمني للمشاركة في جنازة "المرشد" الراحل علي خامنئي. لم تكتف بذلك، بل شنّ الحوثيون فجأة حملة على المملكة العربيّة السعودية شملت تهديدات لها. جاءت الحملة بعد فترة طويلة من الهدوء والأخذ والردّ بين الحوثيين والرياض. شمل ذلك حصول الحوثيين على مكاسب معيّنة بطريقة مباشرة أو بوساطة من سلطنة عُمان.

سيبقى السؤال المطروح في أيامنا هذه سؤالا ذا شقين. يتعلّق الشق الأوّل بقدرة الحوثيين على تنفيذ تهديداتهم للسعودية ولحركة الملاحة في البحر الأحمر والآخر بالإفلاس الإيراني. بالنسبة إلى الشق الأول، سيكون في استطاعة الحوثيين استهداف سفن وناقلات تعبر البحر الأحمر، خصوصا في ضوء سيطرتهم على ميناء الحديدة، ذي الأهمّية الإستراتيجيّة المطلّ على هذا البحر. أما بالنسبة إلى إيران نفسها، فقد اختارت الاعتداء على الدول العربيّة الخليجية وعلى الأردن في غياب رغبتها في مواجهة مباشرة مع أميركا أو إسرائيل.

تستهدف إيران الكويت والبحرين والإمارات وقطر وسلطنة عمان وتكلّف الحوثيين بالإعتداء على السعودية. في المقابل، لا تتجرأ على التعرض لأي قطعة حربية أميركية تبحر في الخليج!

ليست التهديدات الحوثية في نهاية المطاف غر تعبير عن إفلاس إيراني ليس بعده إفلاس. تكشف هذه التهديدات التي تأتي على حساب اليمن واليمنيين أنّ نهاية النظام الإيراني آتية لا محالة. المسألة مسألة وقت ليس إلّا بعدما كشف الحوثيون ضعف "الجمهوريّة الإسلاميّة" ومدى إفلاسها... إضافة، في طبيعة الحال، إلى دورها في ضرب الاستقرار في المنطقة. هذا دور لم تتخل عنه يوما منذ رفع الخميني شعار "تصدير الثورة"...

التهديدات الحوثية إفلاس إيراني

الإعلام... القوة التي تسبق الجيوش

حين تصبح الكاميرات طلائع الجيش

صلاح الهوني
إعلامي ليبي

لم تعد الحروب الحديثة تبدأ بصوت المدافع، ولا بحركة الدبابات على الحدود، بل تبدأ غالبًا بصورة تنتشر خلال ثوانٍ، أو مقطع فيديو قصير، أو خبر عاجل، أو وسم يتصدر المنصات الرقمية. ففي عالم تتدفق فيه مليارات الرسائل يوميًا، أصبحت السيطرة على الوعي تسبق السيطرة على الأرض، وأصبح كسب الرأي العام جزءًا من التخطيط العسكري والسياسي، لا مجرد نشاط إعلامي موازٍ له.

هذا التحول لم يغيّر وظيفة الإعلام فحسب، بل غيّر مفهوم القوة ذاته. ففي القرن العشرين كانت الدولة تُقاس بعدد جنودها ودباباتها وطائراتها، أما في القرن الحادي والعشرين فأصبحت تُقاس أيضًا بقدرتها على حماية صورتها، وإقناع جمهورها، والتأثير في الرأي العام العالمي. فالجيوش تستطيع احتلال مدينة، لكنها لا تستطيع وحدها احتلال العقول، بينما يستطيع الإعلام أن يهيئ البيئة النفسية والسياسية التي تجعل الحرب ممكنة أو مستحيلة، وأن يحول الانتصار العسكري إلى هزيمة سياسية إذا خسر معركة السرد.

ولهذا لم يعد الإعلام قطاعًا خدميًا أو ترفًا ثقافيًا، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن القومي. فالخبر قد يرفع معنويات مجتمع بأكمله أو يزرع فيه الذعر، والصورة قد تعيد تشكيل موقف دولة، والرواية قد تمنح الشرعية لعملية عسكرية أو تسحبها منها. لذلك لم تعد وزارات الدفاع تعمل بمعزل عن المؤسسات الإعلامية، كما لم تعد غرف الأخبار بعيدة عن حسابات الأمن والاستراتيجية. كلاهما يتحرك اليوم داخل ساحة واحدة عنوانها إدارة الإدراك العام.

لقد أدركت القوى الكبرى هذه الحقيقة مبكرًا. فالولايات المتحدة لم تستثمر فقط في حاملات الطائرات، بل استثمرت أيضًا في القوة الناعمة، وشبكات الإعلام العالمية، وصناعة المحتوى، والسينما، ومنصات التواصل، لأنها تعلم أن النفوذ يبدأ من تشكيل الصورة الذهنية قبل أن يترجم إلى حضور سياسي أو عسكري. وروسيا، من جهتها، جعلت الإعلام جزءًا من عقيدتها في "الحرب الهجينة"، حيث تتداخل العمليات العسكرية مع حملات التضليل، والهجمات السيبرانية، وإدارة السرديات. أما الصين، فوسعت مفهوم الأمن ليشمل "أمن الخطاب"، معتبرة أن المنافسة الدولية لم تعد تدور فقط حول الاقتصاد والتكنولوجيا، بل حول من يملك القدرة على تفسير العالم وصياغة قصته.

ولم يعد هذا الإدراك حكرًا على الدول الكبرى. فالقوى الإقليمية أيضًا باتت تنظر إلى الإعلام باعتباره سلاحًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الطائرات المقاتلة أو المنظومات الدفاعية. فالمعركة لم تعد تدور فقط حول السيطرة على الميدان، بل حول تفسير ما يحدث فيه، لأن الرأي العام أصبح لاعبًا مؤثرًا في القرارات السياسية والعسكرية، ولأن الحكومات لم تعد تخاطب شعوبها وحدها، بل تخاطب جمهورًا عالميًا يتابع الأحداث لحظة بلحظة عبر شاشة هاتف صغيرة.

في المنطقة العربية تبدو هذه الحقيقة أكثر وضوحًا من أي مكان آخر. فمنذ العقد الثاني من الألفية الجديدة، لم تعد الأزمات العربية تُدار فقط بالسلاح أو بالمفاوضات، بل أصبحت تُدار أيضًا عبر القنوات الفضائية، والمنصات الرقمية، والجيوش الإلكترونية، ومقاطع الفيديو القصيرة، والحملات المنظمة على شبكات التواصل الاجتماعي. وأصبح الإعلام، بكل أشكاله، طرفًا أصيلًا في الصراع، لا مجرد ناقل له.

الإعلام لم يعد مجرد ناقل للخبر بل أصبح سلاحا استراتيجيا يحدد مصير الدول، إذ تتحول الصورة والرواية إلى أدوات حاسمة في معارك الوعي

لقد كشفت أزمات المنطقة أن الفراغ الإعلامي لا يبقى فراغًا طويلًا؛ فحين تغيب الرواية الوطنية، تتدفق روايات أخرى، بعضها تصنعه جماعات مسلحة، وبعضها تروجه قوى إقليمية، وبعضها الآخر تديره غرف عمليات إعلامية عابرة للحدود تمتلك من الإمكانات التقنية والمالية ما يجعلها قادرة على التأثير في ملايين المتابعين خلال ساعات قليلة. ولذلك لم تعد القضية مرتبطة بمن يمتلك الحقيقة فقط، بل بمن يمتلك القدرة على إيصالها أولًا وبالصيغة الأكثر إقناعًا.

وتقدم ليبيا أحد أكثر الأمثلة وضوحًا على هذا التحول. فمنذ عام 2011 لم تكن البلاد تعاني فقط من انقسام سياسي أو أمني، بل من انقسام إعلامي عميق حوّل المشهد الإعلامي إلى امتداد مباشر للصراع على السلطة. لكل حكومة قنواتها، ولكل مؤسسة روايتها، ولكل مدينة خطابها، حتى أصبح المواطن الليبي يعيش داخل دول إعلامية متوازية أكثر من عيشه داخل دولة واحدة. وفي كثير من الأحيان، لم يكن الخلاف يدور حول تفسير الحدث، بل حول وجود الحدث نفسه. فالحقيقة أصبحت نسبية، والوقائع تُقاس بزاوية التصوير، لا بما جرى على الأرض.

هذا التعدد لم ينتج تعددية صحية بقدر ما أنتج استقطابًا حادًا، حيث تحولت وسائل الإعلام إلى أدوات تعبئة سياسية أكثر من كونها مؤسسات لإنتاج المعرفة. ومع مرور الوقت، لم يعد الإعلام يواكب الأزمة الليبية، بل أصبح أحد العوامل التي ساهمت في إطالة عمرها، عبر تكريس الانقسامات الجغرافية والسياسية، وإعادة إنتاج خطاب التخوين والكراهية، وإضعاف فرص بناء ذاكرة وطنية مشتركة يستطيع الليبيون الانطلاق منها نحو مشروع دولة موحدة.

وفي المقابل، تقدم التجربة المصرية نموذجًا مختلفًا في كيفية تعامل الدولة مع معركة السردية. فمنذ عام 2013، أدركت القاهرة أن المواجهة مع التنظيمات المتطرفة والجماعات المسلحة لا يمكن أن تُحسم بالوسائل الأمنية وحدها، وأن النجاح في استعادة الاستقرار يتطلب أيضًا استعادة السيطرة على المجال الإعلامي. ولهذا استثمرت الدولة بصورة واسعة في تطوير أدواتها الإعلامية، وتعزيز حضورها الرقمي، وإطلاق منصات قادرة على مخاطبة الداخل والخارج بلغات متعددة، في محاولة لبناء رواية رسمية تواجه حملات التضليل التي استهدفت مؤسسات الدولة.

وبغض النظر عن التقييمات المختلفة لهذا النموذج، فإن التجربة المصرية أبرزت حقيقة يصعب تجاهلها، وهي أن الدولة الحديثة لا تستطيع أن تترك الفضاء الإعلامي دون إدارة استراتيجية، لأن خصومها لن يفعلوا ذلك. فالمعركة لم تعد تدور فقط حول السيطرة على الأرض، بل حول السيطرة على تفسير ما يحدث فوقها. وفي عصر المنصات الرقمية، قد يصبح مقطع فيديو لا تتجاوز مدته ثلاثين ثانية أكثر تأثيرًا من مؤتمر صحفي يمتد ساعات.

أما في غزة، فقد شهد العالم واحدًا من أوضح التحولات في العلاقة بين القوة العسكرية والقوة الإعلامية. فعلى الرغم من التفوق العسكري الإسرائيلي الهائل، فإن صور الدمار والضحايا التي انتشرت عبر الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي نجحت في إعادة تشكيل جزء مهم من الرأي العام العالمي، خصوصًا داخل الجامعات الغربية ووسائل الإعلام الدولية. لقد أصبحت الكاميرا المحمولة في يد مدني داخل غزة قادرة على منافسة المؤسسات الإعلامية الكبرى في صناعة الخبر، وأصبحت الصورة الفردية عنصرًا فاعلًا في إعادة صياغة النقاش السياسي العالمي حول الحرب.

هذه التجربة كشفت أن معركة الشرعية لم تعد تُحسم فقط في مجلس الأمن أو عبر البيانات الدبلوماسية، بل تُحسم أيضًا في فضاء رقمي مفتوح، حيث تتنافس ملايين الصور والمقاطع والرسائل على تشكيل الانطباع الأول لدى الجمهور العالمي. ولذلك لم يعد غريبًا أن تستثمر الحكومات والجماعات السياسية على حد سواء في فرق متخصصة لإدارة المحتوى الرقمي، وتحليل اتجاهات الرأي العام، والتفاعل مع الأحداث لحظة بلحظة.

وفي اليمن، اتخذ الصراع الإعلامي بعدًا إقليميًا أكثر وضوحًا. فالحرب هناك لم تكن مجرد مواجهة بين أطراف محلية، بل أصبحت ساحة تتقاطع فيها روايات متعددة، لكل منها داعموها ومنصاتها وأجنداتها. الإعلام لم يكن ناقلًا للوقائع بقدر ما كان جزءًا من أدوات إدارة الصراع، حيث سعت كل جهة إلى بناء سردية تمنحها الشرعية وتُضعف خصومها أمام الرأي العام المحلي والدولي.

واللافت أن جميع هذه التجارب، على اختلاف ظروفها، تؤكد حقيقة واحدة: الإعلام لم يعد تابعًا للسياسة، بل أصبح أحد صانعيها. فالقرار السياسي نفسه بات يتأثر بسرعة انتشار المعلومات، وبات المسؤولون مضطرين إلى التعامل مع الرأي العام الرقمي باعتباره فاعلًا مؤثرًا في صناعة القرار، وليس مجرد متلق له.

ولذلك فإن الاستثمار في الإعلام لم يعد ترفا مؤسسيا أو نشاطا ثقافيا هامشيا، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن القومي. فالدولة التي لا تمتلك روايتها الخاصة، ولا تستثمر في بناء مؤسسات إعلامية محترفة وقادرة على المنافسة، تترك المجال مفتوحًا لخصومها كي يكتبوا قصتها نيابة عنها. وفي زمن تتغير فيه الحقائق بسرعة الضوء، تصبح الرواية التي تصل أولًا، ولو كانت ناقصة أو مضللة، أكثر رسوخًا من الحقيقة التي تصل متأخرة.

وهكذا، فإن الدرس العربي الأبرز لا يتمثل في أن الإعلام يواكب الصراعات، بل في أنه أصبح أحد ميادينها الأساسية. فقبل أن تتحرك الجيوش، تتحرك الكاميرات، وقبل أن تُطلق الرصاصة الأولى، تكون الرواية الأولى قد بدأت بالفعل في رسم حدود الانتصار والهزيمة داخل عقول الناس. وهذا هو التحول الذي يفرض على الدول العربية إعادة النظر في مفهوم القوة الوطنية، لأن من يخسر معركة الوعي قد يجد نفسه، بعد سنوات، يخسر معركة الأرض أيضًا.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الإثنين 2026/07/27
السنة 49 العدد 13871

عبدالفتاح كيليطو.. هذا ما يصنعه سرّاق اللغة

من التناص إلى الازدواج اللغوي رحلة نقدية تستنطق التراث العربي

تتجاوز كتب عبدالفتاح كيليطو حدود النقد الأدبي إلى مساءلة عميقة لعلاقة اللغة بالتاريخ والذاكرة والهوية، حيث تتحول القراءة إلى فعل كشف، ويغدو النص فضاءً لتناسل المعاني وتداخل الأصوات. وفي كتابه "سرّاق اللغة" يواصل المفكر المغربي استكشاف أسرار الكتابة، وخرائط التناص، ومصائر اللغة في الثقافة العربية.

علي حسن الفواز
كاتب سوري

تُثير كتابات عبدالفتاح كيليطو أسئلة عميقة وصادمة؛ بعضها يتعلق بالتاريخ واللغة، وبعضها يتعلق بالمعرفة، وما بين الاثنين تتحول تلك الكتابات إلى إجراءات نقدية، وإلى لعبة تخيلات، ورهانات على قوة ما تصنعه، وما تثيره من أسئلة متوالية.

الرجل يرتاب كثيرًا في التاريخ، ويعرف أن التمثيل المعرفي لهذا التاريخ ليس سهلًا؛ لأنه يعني مواجهة كل التراكم الميتافيزيقي، مثلما يعني انشغالًا بتحويل خطاب المعرفة إلى استعمالات تخص الكشف عن المخفي منه، مثلما تخص الكتابة عنه بوصفها تدوينًا، وصناعةً للآخر، وتوسيعًا لمساحات القراءة، حيث وجد نفسه مزجومًا بها، ومطارَدًا من أشباحها، ومن فلاسفتها وثوارها وزنادقتها.

فمنذ أن أصدر كتاب "ابن رشد" بترجمة عبدالكبير الشرقاوي، وهو مشغول باللغة التي تعني تاريخ الأشياء التي "يفكر فيها"، وتمثيلًا لزمن الفلاسفة الذين يحرضونه على صناعة الأسئلة والشكوك، وصولًا إلى كتاب "الأدب والارتياب" الذي وضعه إزاء مفارقة سحر تلك الكتابة، ودهشة ما تركته من وخزات جعلته متيقظًا، مهووسًا بالعالم الذي تصنعه الكتب والحكايات و"الليالي"، ليكتشف من خلالها عوالم جوانية زاخرة بالميثولوجيا، وبالشخصيات التي تمنح التاريخ نصوصًا للقراءة، ووجودًا غامرًا بالسحر والغموض.

كيليطو وهوس التاريخ

في كتابه الجديد "سرّاق اللغة"، بترجمة إسماعيل أزيات، الصادر عن دار المتوسط، إيطاليا، 2026، يكشف كيليطو عن سحر القارئ الذي يختفي خلف الكتابة، يتحرك فيها بوصفه صانع إرث، وأصوات، وحكايات، وأسلاف، وعلى نحو يقلل من مفهوم "براءة النص" ومن إطلاقيته، حيث ينكشف هذا النص على تناصات، أو محفزات، تجعله مدفوعًا إلى البحث عن اللذة عبر الآخر، مسكونًا بحساسية من يجعل القميص الأسطوري أقل تعالقًا بالخطيئة الميتافيزيقية، وبـ"الصورة الطهرانية" التي تجعل صانع النص حريصًا على روح النص، عبر جعله جزءًا من زمن وتاريخ، ومن سلالة ونسب، وعبر ما يجعله قريبًا من فكرة "النحات" الذي يمنح الصخر وجودًا آخر، يخرجه من الطبيعة إلى "المعنى"، ومن الغموض إلى الوضوح.

هذا التحويل هو سر الدهشة، وسر مواجهة تاريخ "السراق النبلاء" الذين يرممون العالم باللغة، اللغة التي تعني الوجود، فتمنح النص/ الأدب حضورًا من خلال إيقاظ المخزون، المخفي والمحذوف، حتى يبدو النص المعاصر وكأنه انكشاف كامل، وتعرية كاملة لتاريخ تلك النصوص، ليس تماهيًا مع مقولة فلوبير: "عوض إبداع عمل جديد، قد يكون أكثر حكمة تبيّن أعمالًا جديدة تتوارى خلف القديمة"، بل بوضع النص إزاء وجود يُعاد تشغيله عبر التاريخ، أو عبر تناصات كثيفة، كالتي طرحها جيرار جينيت في كتابه "طروس"، حيث جعل من التعالق النصي موضوعًا يربط النص بسابقه، وبأن الكتابة، كما يقول، "ليست مجرد وسيلة لنقل الكلمات الصوتية عبر مسافة زمنية ومكانية، فهي موجودة مسبقًا في الإيماء وفي الأثر".

التاريخ والأثر العربي القديم هو ما يشغل اهتمام كيليطو، إذ يجد فيه استنفاره النقدي والتصويري، ولعبة التنافذ بين الطروس، لاسيما في مجال السرديات، عبر صيغ الحكايات والمقامات، وبهذا يجعل من التبادل الحيوي بين الأفكار مجالًا لتحريك النصوص، ولتغذية حمولاتها الفكرية والتصويرية، وعلى نحو تتبدى فيه الفاعلية المؤسسة عبر الخبرة؛ حيث خبرة الناسخ والوراق، وحيث خبرة القارئ الذي يقشّر النص من غلظته، ليجعله صالحًا في مدار القراءة، وفي سياق تداولي له إثارته ولذته وعلائقه مع ذاكرة الطروس.

ما يستحضره كيليطو من الرسائل والسرديات العربية القديمة، ومن مقامات الحريري وبديع الزمان الهمذاني، جعله أكثر انحيازًا لتأسيس خطابه السردي على أساس تيسير لعبة "الخرق" والتداخل و"الاقتراض" بوصفها موازيات لفعل التناص، وحتى للامتصاص، بالتوصيف النقدي المعاصر. وبهذا فإن حديثه عن "باب السرقة" في الأجندة النقدية العربية يدخل في مجال سجالي، وربما في شكوك، وفي إسقاطات نفسية، وإكراهات سياسية وأيديولوجية، لاسيما مع "المتنبي وإظهار سرقاته" عند ابن وكيع التنيسي، وعند أبي علي الحاتمي، وكذلك عند أبي سعد العميدي، وعند الصاحب بن عباد، وعند ابن رشيق القيرواني، وعند أبي الحسن الجرجاني.

الشهادات عمدت إلى جمع شعر المتنبي بوصفه عالمًا متعاليًا، له حضوره السياسي والثقافي والأنثروبولوجي، جعل منه كيليطو مجالًا لقراءة التبادل اللغوي بوصفه تمثيلًا للصراع الثقافي، وحتى لـ"الكلامي"، ولحيوية الأثر. فالمتنبي ليس بريئًا، وليس صانعًا للنص الصفري، بقدر ما هو جزء من تاريخ، ومن تراث وأثر، ومن عالم له صلة بسلسلة من التوريدات الثقافية، والصراعات السياسية القبلية، ومن نظام ثقافي يقوم على توظيف الشعر في أجندات السلطة والأيديولوجيا والعصاب، وفي أغراض المدح والذم والهجاء والرثاء والنسيب.

موضوعات التناص والتخادم في مدونات هؤلاء تحولت إلى أثر ثقافي، جعلت من الخصومة والاختلاف مجالًا للحفر النقدي، ولمقاصد القراءة الفاعلة، وعلى نحو يكون فيه حديث "السرقة" محمولًا على الاختلاف الذي يؤشر مرجعيات تلك القراءات، عبر تعالقها بمرجعيات أكثر غورًا، تدفع الناقد المعاصر إلى العودة نحو الأصول، للتعرّف إلى هوية تلك السرقة، وعلى مدى علاقتها بما هو ثقافي، وبما هو سياسي، وباتجاهٍ يُبعد عنها سمة العدوانية، والإكراهات التي تربط هذا الشاعر أو غيره بهذا الحدث السياسي أو ذاك، حتى بدا كتاب كيليطو وكأنه سيرة تتقصد وضع القارئ إزاء بانورامية الزمن الثقافي العربي، وإزاء تمثيل علاقة صراعاته السياسية بتدوين شواغله الثقافية، في الشعر والمقامة، وفي المدونات الأخرى، كما عند الجاحظ والتوحيدي.

اللغة وتشظيها

في حديثه عن "الازدواج اللغوي" يذهب كيليطو إلى تسليط الضوء على إشكالية ثقافية، لا يعاني منها المغرب العربي فقط، بل مجتمعات أخرى أيضًا، كالعراق ومصر، وفي بيئة الخليج العربي، حيث الأدب الفصيح/ أدب اللغة/ أدب المؤسسة، كما يسميه كيليطو، وحيث لغة العامة/ النبع، كما يسميها أيضًا.

وبهذا فإن التناشز سيكون واقعًا بين مستويين، من الصعب وجود الاعتراف بينهما، رغم أنهما يدخلان في صناعة "الوعي" و"الرأي"، وربما الذهاب بهما إلى جدل ثقافي أثاره الشاعران يوسف الخال وسعيد عقل، بغاية تمثيل "لغة وسطى" للتلقي، وتقويض هيمنة البلاغة التي بدت أكثر اغترابًا في عالم القواميس والمعاجم، غليظةً في قسريتها، ورملية في عزلتها، وبعيدةً عن المدينة الناعمة، وعن تداولياتها السريعة.

حديث اللغة عند كيليطو حديثٌ معقد، فبقدر ارتباطه بالوجود، كما يرى هيدغر، فإنه يرتبط بالهوية والكينونة، وبالجغرافيا، وبالحمولات التي تجعل من اللغة أداةً للتفاهم والمساءلة وإثبات الذات في المكان، بقدر ما هي أداة التفكير والوجود، والقوة التي تصنع الوعي عبر المعرفة، وعبر السلطة، لاسيما السلطة الرمزية، حيث يعنى كيليطو بـ"المدرسة"، وبمدى تأثيرها في تمثيل الوجود، وفي التعرّف على الأشياء، وحتى في "تدجين الحس اللغوي" عبر الحكي والدرس، وعبر الإنشاء، وعبر التقاليد ومناهج الدرس والتعليم التي تضعها المؤسسات أدوات للضبط، وفي صناعة "البيئة الوطنية"، وفي الخضوع للتقاليد الصارمة التي تصنعها تلك المؤسسات لأغراض سياسية وأيديولوجية واجتماعية.

من هنا أجد أن اشتغالات كيليطو في المجال النقدي ليست بعيدة عن مقاربة العالم، حيث الانفتاح على فضاءات الثقافة، في مجالها الاجتماعي والنفسي والسيميائي، وفي الخفة التي تمور بها وهي تتقصد الإيضاح، أو التورية، أو المبالغة، أو السخرية، وعلى نحو يبدو فيه التشظي اللغوي حاضرًا بوصفه هروبًا من الضبط، ومن المراقبة، ومن محنة الهوية التي تتحول فيها اللغة إلى "شرطي سير".

التمتع بلعبة "السرقة اللغوية" يبدو نقيضا للمراقبة، فاللص يعيش شهوته عبر الاستيلاء والهروب، وعبر معرفة أسرار البيت، وممراته السرية، وبما يجعل دخوله يمر عبر حيازة "المخيال اللغوي"، أو المخيال السردي، أو عبر لعبة الشطار والعيارين الذين يمارسون الوجود، وتمثيل الصراع الاجتماعي والثقافي والطبقي عبر الحيل النسقية، بتوصيف النقاد الثقافيين، حيث تكون الجملة الثقافية جملة إخفاء نسقي، لكنها مسكونة بأرواح الآخرين، حيث يكون فيها النص قابلًا للتأويل والتداول.

كتاب «سرّاق اللغة» يقرأ التراث بوصفه شبكة من التناصات ويعيد مساءلة اللغة والهوية وتاريخ الكتابة العربية

كوزو أوكاموتو المناضل الياباني الذي كرس حياته للقضية الفلسطينية

خلد التاريخ الكثير من المناضلين الأمميين، أولئك الذين يثبتون ترابط المصير الإنساني ويبذلون كل حياتهم في خدمة القضايا العادلة، فيتحولون بذلك إلى أيقونات تذكر البشرية بترابطها وضرورة نضالها لأجل السلام. من هؤلاء الياباني كوزو أوكاموتو.

الطيب ولد العروسي
كاتب جزائري

تتلاقى قضايا التحرر العادلة عبر التاريخ مع قصص مناضلين من كل بقاع الأرض، ممن آمنوا بالحق والكرامة الإنسانية وتحدوا حدود الجغرافيا واللغة لأجل قضاياهم. في هذا السياق، تبرز قصة كوزو أوكاموتو، المعروف أيضًا بلقب "أحمد الياباني"، المناضل الياباني الذي نقش اسمه بحروف من نور في سجل النضال الفلسطيني، خاصة بعد مشاركته الفريدة في عملية مطار اللد عام 1972، التي كان لها أثر كبير ومكانة خاصة في تاريخ المقاومة الفلسطينية.

النشأة والتعليم والانتماء

وُلد كوزو أوكاموتو في 7 ديسمبر 1947 بمدينة كوماموتو بجنوب اليابان لعائلة متوسطة الحال، وكان الأصغر بين سبعة أشقاء. نشأ وترعرع في ظل مجتمع ياباني عاش عهودًا من التحول والتحديات، لكنه امتاز بذكائه الحاد وشغفه بالتعلم، حيث درس علم النبات وتعمق في اللغات، فأتقن العربية والعبرية والإنجليزية والصينية والروسية.

هذا التنوع اللغوي المدهش لم يكن مجرد هواية، بل أداة مكنت أوكاموتو من المساهمة بشكل فعال في بيئات مختلفة، لاسيما في العمل السياسي والثوري.

في عام 1966 انضم إلى "الجيش الأحمر الياباني"، حركة يسارية ثورية أعلنت هدفها النضال ضد الظلم العالمي والدفاع عن الشعوب المضطهدة. كان التنظيم ذا رؤية أممية، وركز بشكل خاص على دعم المقاومة الفلسطينية التي استقطبت الكثير من النشطاء حول العالم.

ربطت قيادة الجيش الأحمر الياباني علاقات وثيقة مع "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، إحدى أبرز قوى المقاومة في ذلك الوقت، وكان أوكاموتو من أبرز أعضاء الجيش الأحمر الذين جندتهم هذه العلاقات لدعم القضية الفلسطينية.

عملية مطار اللد

في الثلاثين من مايو 1972 قاد أوكاموتو إلى جانب رفيقيه ياسويوكي ياسودا وتسويوشي أوكودايرا عملية مسلحة في مطار اللد الإسرائيلي، آنذاك يمثل أحد المفاصل الأمنية الرئيسية للاحتلال.

جرت العملية كرد فعل على الاعتداءات التي نفذها الاحتلال الإسرائيلي عام 1968 بتدمير أسطول طائرات الشرق الأوسط في مطار بيروت، وعلى اغتيال علماء فلسطينيين، نفذ الثلاثة هجومًا مسلحًا استهدفوا خلاله المسافرين والركاب في المطار، مما أدى إلى مقتل 26 شخصًا معظمهم من الأميركيين.

شهدت العملية تضحية كبيرة من منفذيها، حيث استشهد ياسويوكي ياسودا، بينما انتحر تسويوشي أوكودايرا بقنبلة يدوية كان يحملها. أما كوزو أوكاموتو فاعترف الجميع بأنه الناجي الوحيد، لكنه لم ينجُ إلا بعد إصابته واعتقاله.

حول محاكمته، قال كوزو بصراحة "أنا جندي في الجيش الأحمر الياباني أحارب من أجل الثورة العالمية، وإذا مت فسأتحول إلى نجم في السماء". هذه العبارة الرمز عززت صورته كرمز للنضال الأممي، يعبر عن إيمان عميق بأهمية الثورة والنضال.

حُكم على أوكاموتو بالسجن المؤبد ثلاث مرات بالإضافة إلى حكم آخر بالسجن لعشر سنوات، قضى منها حوالي 13 عامًا في سجون الاحتلال الإسرائيلي. خاض فترة صعبة وشاقة تعرض خلالها لعنف نفسي وجسدي، بما في ذلك العزل الانفرادي، الذي ترك آثارًا عميقة على صحته النفسية والجسدية.

في مقابلات لاحقة، صرح بأنه كان يُجبر على تناول الطعام وهو مكبل اليدين من الخلف، وهو تعذيب وحشي يعكس القسوة التي عانى منها.

> كوزو أوكاموتو خلّد اسمه كرمز عالمي للثورة والنضال والتضامن اللامحدود مع الشعب الفلسطيني وقضيته ضد الاحتلال

أفرج عنه في عام 1985 عبر صفقة تبادل أسرى ضخمة قادتها "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، عرفت بـ"عملية الجليل"، التي نجحت في تحرير أكثر من ألف أسير فلسطيني وعربي من السجون الإسرائيلية.

الإرث والتكريم والوفاة

بعد تحريره تنقل أوكاموتو بين دول عدة منها ليبيا، ثم سوريا، وأخيرًا استقر في لبنان حيث عاش في منطقة البقاع. في لبنان، واجه تحديات أخرى، ففي عام 1997 اعتقلته السلطات اللبنانية بتهمة دخوله البلاد بشكل غير قانوني، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات. لكن بفضل الدعم والتضامن معه، حصل على حق اللجوء السياسي في لبنان عام 2000، ليتمكن من الاستقرار هناك بشكل قانوني.

وفي لبنان واصل أوكاموتو دوره في دعم القضية الفلسطينية، وظل رمزا للأممية الثورية والانتماء للقضية رغم كل المعاناة. شارك في ذكرى العمليات الفدائية المختلفة، ولاسيما الذكرى الخمسين لعملية مطار اللد في عام 2022، حيث ظهر بمظهر المناضل المثابر والمتجدد رغم تقدم العمر.

نال كوزو أوكاموتو تكريمًا رسميًا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي نعت المناضل الأممي بعد وفاته يوم الخميس 23 يوليو 2026 في بيروت، مشيدة بمسيرته التي جسدت العمل المخلص والمتواصل لنصرة الشعب الفلسطيني. كما أثنت عليه حركة حماس، مؤكدة أن مسيرته ومثابرته ستظلان علامة فارقة في النضال الأممي ضد الاحتلال والظلم مهما طال الزمن.

ترجل أوكاموتو عن عمر 78 عامًا، بعد حياة مليئة بالكفاح والتضحية والإيمان بقضية آمن بها بكل جوارحه، ليُخلد اسمه كرمز عالمي للثورة والنضال والتضامن اللامحدود مع الشعب الفلسطيني.

رمز للنضال الأممي

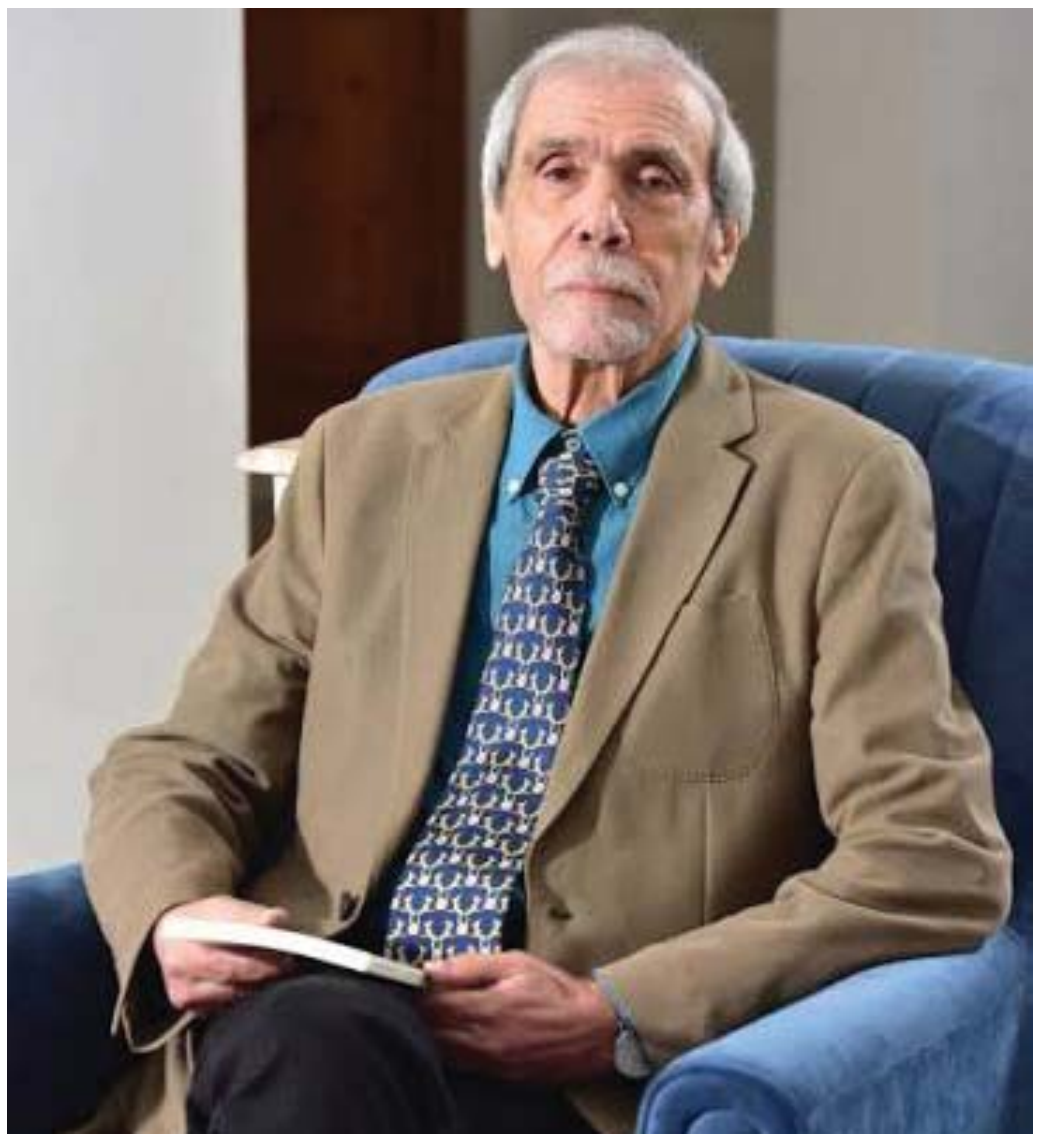

عبدالفتاح كيليطو يكشف تحول السرقة إلى بلاغة للنص

العرب
الإثنين 2026/07/27
السنة 49 العدد 13871

«فيلق الإبل» لأحمد السماري.. توثيق لتاريخ منسي بين السعودية والولايات المتحدة

ملحمة صحراوية تعيد صياغة الموروث بوعي تاريخي وحس درامي

تغوص رواية "فيلق الإبل" للروائي أحمد السماري في مرحلة شبه منسية من التاريخين السعودي والأميركي، حيث تنسج عبر بطلها مناور رحلة صحراوية قاسية تتجاوز حدود الجغرافيا. وتقدم الرواية توثيقا ثريا لحياة البادية والتحولات التاريخية، بلغة متدفقة وبناء درامي متماسك يوازن بين أصالة الموروث وعمق الطرح الإنساني.

د.عبدالله الشاهر
كاتب وناقد سوري

منذ البداية تبدأ رواية "فيلق الإبل" للروائي السعودي أحمد السماري بنصب شراكها للقراء، منذ العتبات الأولى بما حملته من محفزات الجذب والتشويق، من خلال شخصية أساسية ومحورية كانت ساردة وراوية في الوقت نفسه. فقد حمّل الروائي بطل الرواية عبء الحياة من خلال حادثة لا ناقة له فيها ولا جمل، ليكون "مناور" البطل المطلق للحدث، والسارد المتفرد لمفردات ما جرى معه عبر رحلة طويلة وقاسية امتدت زمنًا واتسعت جغرافيًا.

ولا نستطيع أن نحصر مضمون الرواية في الأحداث والسير والحكايات التي سردها بطلها على هيئة حكائيات تجاوزت سبع عشرة حكاية، داخل الحدث الأساسي وتحت سقف العنوان الرئيس "فيلق الإبل". وقد أسهمت هذه الحكائيات في تطوير الحدث وتعزيز السردية الأساسية للمتن الروائي، لذلك جاء العنوان عريضًا وواسعًا جغرافيًا وحكائيًا، بينما كان المضمون رحلة تجوال تحت ظلال هذا العنوان، استطاع الروائي من خلالها أن يرسم الملامح العامة للمسالك التي نعبرها عبر ذاكرة نشطة وهوية حاضرة، وصولًا إلى الولايات المتحدة الأميركية في سياق خط سير الرواية.

أما المقصد الثاني من جوهر الرواية فيحمل مضامين عميقة، ولا ينبغي للقارئ أن يقع في الالتباس أو يكتفي بالمعنى المعجمي للعنوان؛ إذ تغوص الرواية في مرحلة شبه منسية من التاريخين السعودي والأميركي، أخرجها الروائي أحمد السماري إلى النور بحرفية عالية. وعلى الرغم من نضج الرواية من حيث الأفكار والحبكة، فإنها انتهجت أسلوب الكتابة الكلاسيكية المتتابعة.

تدور معظم أحداث الرواية في وسط الجزيرة العربية (نجد)، وإن عرّجت في بعض مفاصلها على بلاد الشام ومصر والعراق وإسبانيا، وصولًا إلى الولايات المتحدة، وذلك لضرورة اكتمال الحدث الروائي. غير أن البداية والنهاية كانتا في الجزيرة العربية (إقليم نجد)، حيث اغترف الكاتب من بئر البيئة السعودية، واستلهم موروثها الذي أحسن عرضه وتوظيفه، ثم أدخله في نسيج الحدث الروائي.

وللأمانة، فإن الرواية زاخرة بالأحداث المثيرة، وتفيض بالخفايا والمعلومات المهمة، وهو ما يمنحها قدرة واضحة على توثيق ما جرى من أحداث، مثل الغزو على قافلة الحجاج، وكيف تعاملت الدولة السعودية معه آنذاك، إلى جانب التأريخ لحوادث مرت في تلك المرحلة، فجاء الفعل الروائي مؤديًا لهذه المهمة بكفاءة. وقد سرد الروائي ما له وما عليه، حتى بدت الرواية غيضًا من فيض من مخزون ثري وذاكرة تصويرية دقيقة، تصلح لأن تكون شهادة صادقة على تلك المرحلة؛ لما احتوته من تفاصيل مهمة وغير معروفة لمن يبحث في تاريخ البادية، وعلاقة الإنسان بالإبل، والتحولات الديموغرافية المرتبطة بها. كما حفلت ببوح صادق ووجع إنساني ومشاعر متدفقة تنبض بها خلجات الكاتب.

وتبرز في الرواية مجموعة من السمات التي تكشف عن رؤية الروائي العميقة والواعية لما يكتب. فقد قدّم وصفًا دقيقًا للحياة في البادية، على المستوى الشخصي والاجتماعي، كما في قوله "مرت الأيام الثلاثة بطيئة اللحظات، كئيبة المزاج على مناور، وحضوره في المضارب نادر، يخرج كل يوم للقنص لكنه لم يقنص شيئًا، يسرح وهو على سرج فرسه، حتى يجد نفسه في حمادة بعيدة، ثم يلجأ إلى غار في جبل بعيد..." (ص14).

كما يطرح الروائي تساؤلات فلسفية حول الثأر والعقوبات المترتبة على القتل، حين يقول على لسان مناور "يسأل مناور نفسه: من الذي انتصر، القاتل أم المقتول؟ الحي الذي يحمل هموم الدنيا، أم الميت المرتاح في قبره، لا يقلق ولا يحزن ولا يخاف من مقبلات الأيام وأحكام أقدارها؟" (ص14). وهي رؤية تفتح باب التأمل في مفهوم الثأر وآثاره على المجتمع.

ويقدّم الكاتب أيضًا رأيًا واضحًا في حياة البداوة بقوله "تمضي حياة البداوة من جهالة إلى جهالة، حتى يغدو الفكاك من طوقها مستحيلًا إلا بقفزة هائلة في الخيال، أو بتغيير نظام حياتهم البائسة التي سطا عليها الجهل والعادات البالية، وتحولت لتكون أهم قيمهم" (ص19).

وفي موضوع الغزو بين القبائل، يلفت الروائي النظر إلى مفارقات التبرير، إذ يقول "يحللونه كما تشتهي أنفسهم، فيبدلون المفردات، فمثلًا يطلقون على النهب اسم الكسب أو المكسب، فيصبح ذلك مستساغًا" (ص31)، وهي إشارة ذكية إلى آليات تزييف الوعي وتجميل الأفعال.

ومن الجوانب اللافتة أيضًا توظيف عدد من المفردات المحلية في السياق السردي، مثل "الحنشل، سوق الحلال، الوجار..." وغيرها، وهي مفردات أضفت على الرواية سياقًا بيئيًا أصيلًا، وأسهمت في بناء مشهدية مؤثرة تنقل القارئ إلى قلب البيئة التي تدور فيها الأحداث.

كما منح الروائي الكلب "شعيفان" دورًا مؤثرًا في مجرى الأحداث، فجعل منه رفيقًا دائمًا لمناور، يحمل قيم الوفاء والمتابعة والملازمة، وأسهم حضوره في صنع عدد من المواقف المهمة، في دلالة واضحة على مكانة هذا الرفيق في حياة أهل الصحراء.

وعندما يصل فيلق الإبل إلى الولايات المتحدة، وتحديدًا إلى جزيرة "كاسل غاردن"، تبدأ مرحلة جديدة من الحكاية، مع الجمالة بقيادة الجنرال هايسلوبو الحاج علي، حيث يفتح الراوي أمام القارئ أبوابًا جديدة من القصص والأحداث. وعلى الرغم من أن الرواية مستلهمة من وقائع تاريخية حقيقية، فإن شخصياتها من صنع خيال الروائي، وقد نجح في دمجها داخل السرد إلى درجة تجعل القارئ يتعامل معها على أنها شخصيات حية تنتمي إلى الواقع الحقيقي للحكاية.

وأعتقد أن هذا النوع من الكتابة السردية مؤهل للتحول إلى عمل درامي وسينمائي؛ لما يمتلكه من عمق في السرد، وغنى في التصوير، وقدرة على بناء مشاهد وشخصيات تتيح كتابة سيناريوهات متعددة، متى ما توافرت الظروف الفنية والإنتاجية المناسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن رواية "فيلق الإبل"، صادرة عن دار تشكيل للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، عام 2026، في 177 صفحة من القطع المتوسط.

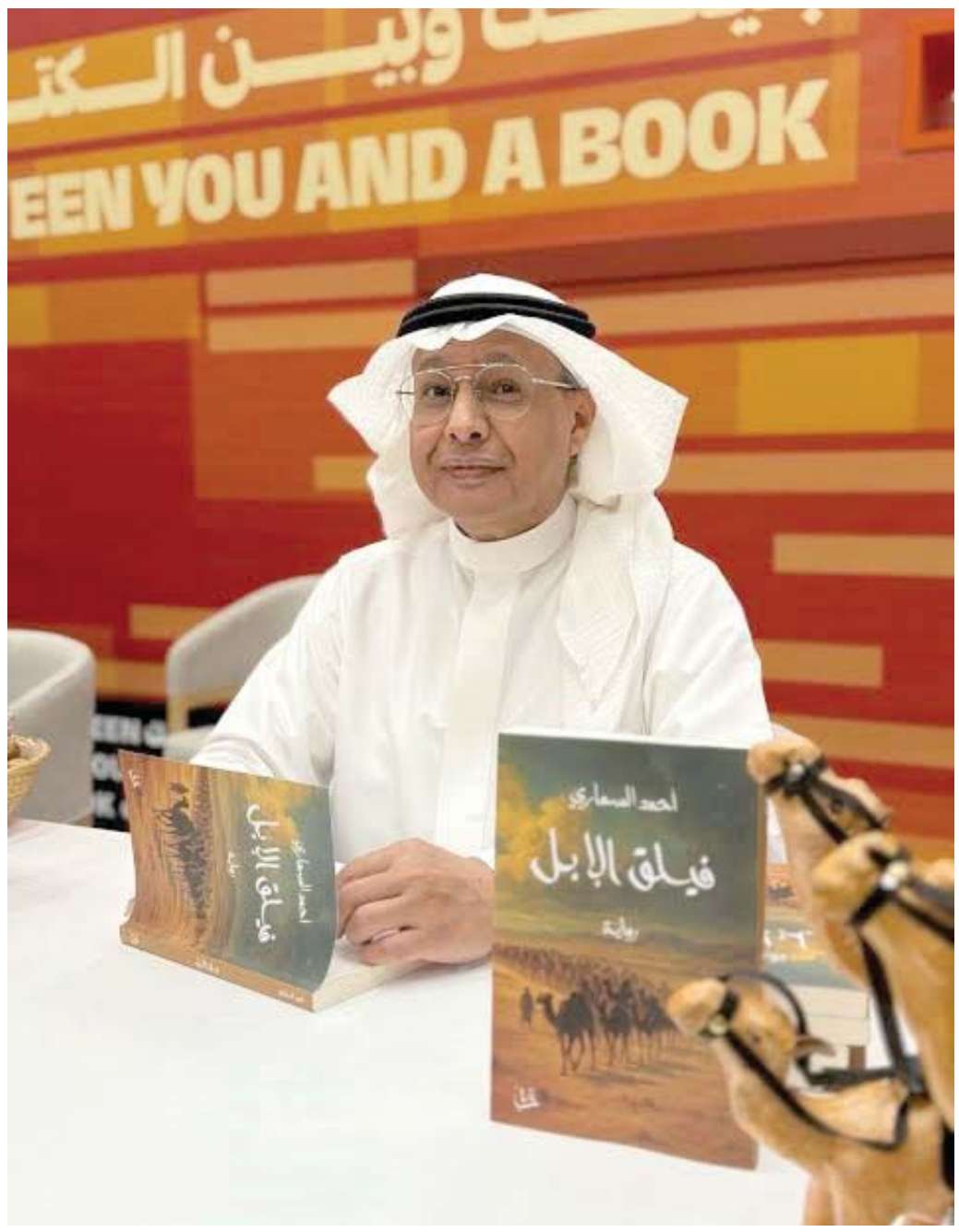

روائي يمتلك رؤية واعية بما يكتبه

الرواية تغوص في مرحلة شبه منسية من التاريخين السعودي والأميركي أخرجها الروائي أحمد السماري إلى النور بحرفية عالية

أزمة القراءة لدى الشباب الجزائري... هل غيّرت المنصات علاقتنا بالكتاب؟

عبدالرحمن بن عمارة
باحث في الإعلام الرقمي

تظهر بين الحين والآخر مقولة مفادها أن الشباب الجزائري ابتعد عن الكتاب، وأن زمن القراءة بدأ يتراجع أمام سطوة الهاتف والمنصات الرقمية. غير أن هذه الرؤية تحتاج إلى قراءة أكثر عمقًا، لأن علاقة الأجيال الجديدة بالمعرفة لم تختفِ، بل تغيرت أشكالها ووسائطها. فالشاب الذي كان يبحث عن المعلومة داخل صفحات كتاب أو مجلة، أصبح يصل إليها عبر فضاءات رقمية واسعة تختصر الزمن والمسافة، وهو تحول يطرح سؤالًا جوهريًا: هل نحن أمام أزمة قراءة فعلية، أم أمام تغير في مفهوم القراءة وطرق ممارستها؟

تكتسي هذه القضية أهمية خاصة في مجتمع أصبحت فيه التكنولوجيا الرقمية جزءًا من الحياة اليومية، وتشير معطيات سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية إلى أن عدد اشتراكات الإنترنت في الجزائر تجاوز 50 مليون اشتراك، في حين تؤكد التقارير الدولية حول الاستخدام الرقمي أن فئة الشباب تعد الأكثر حضورًا في الفضاءات الإلكترونية. هذا الانتشار الواسع للاتصال الرقمي لم يغير فقط وسائل التواصل، بل أعاد تشكيل علاقة الفرد بالمعلومة والثقافة وطرق اكتساب المعرفة.

القراءة لم تختفِ، لكنها انتقلت إلى بيئة جديدة، لأن المتابع لعادات الشباب اليوم يلاحظ حضورًا واسعًا للمقالات الإلكترونية، والمحتويات التعليمية، والكتب الرقمية، والنقاشات الفكرية عبر المنصات المختلفة. غير أن الإشكال لا يتعلق فقط بحجم ما يقرأه الفرد، بل بطبيعة القراءة نفسها. هناك فرق بين تصفح سريع لمعلومة عابرة، وبين قراءة عميقة تسمح ببناء الأفكار، وربط المفاهيم، وتكوين رؤية خاصة تجاه القضايا المختلفة.

ارتبط الكتاب الورقي تاريخيًا بالتركيز والتأمل والصبر المعرفي، بينما فرضت البيئة الرقمية إيقاعًا جديدًا يقوم على السرعة وتعدد المصادر والتنقل المستمر بين المضامين. هذا التحول لا يعني أن التكنولوجيا ألغت قيمة الكتاب، لكنه يكشف حاجة المجتمع إلى بناء توازن جديد بين مزايا العالم الرقمي وضرورات القراءة المتأنية.

وتشير دراسات علمية في مجال علم القراءة إلى أن نمط التصفح الرقمي المكثف قد يؤثر في بعض مهارات التركيز والفهم العميق، خاصة عندما يتحول إلى استهلاك سريع للمعلومات دون تحليل أو مراجعة. غير أن المشكلة لا تكمن في الشاشة بحد ذاتها، بل في طبيعة الاستخدام، وفي قدرة الفرد على الانتقال من مرحلة استقبال المحتوى إلى مرحلة نقده وفهم أبعاده.

هنا تبرز أهمية المدرسة الجزائرية باعتبارها الفضاء الأول لصناعة علاقة سليمة مع المعرفة، لم تعد مهمتها تقتصر على تعليم القراءة بمعناها الأولي، بل أصبحت مطالبة بتكوين قارئ قادر على التعامل مع مصادر متعددة، والتمييز بين المعلومة والمعرفة وبين المحتوى الجذاب والمحتوى المفيد. وهذا يتقاطع بشكل مباشر مع مفهوم التربية الإعلامية التي تهدف إلى بناء عقل قادر على التحليل والتحقق وفهم الرسائل المتداولة في الفضاء الرقمي.

القراءة انتقلت إلى بيئة جديدة لأن المتابع لعادات الشباب يلاحظ حضورا للمقالات الإلكترونية والكتب الرقمية

كما تتحمل الأسرة والمؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام مسؤولية مشتركة في إعادة الاعتبار للقراءة. المطلوب ليس مواجهة المنصات الرقمية أو تقديمها باعتبارها خصمًا للكتاب، بل استثمارها لنشر ثقافة القراءة وتقديم محتوى معرفي قريب من اهتمامات الشباب. فقد أثبتت التجارب الحديثة أن الكتاب قادر على الوصول إلى القارئ عبر الوسائط الرقمية، إذا تم تقديمه بأساليب مبتكرة وجذابة.

ومن منظور إعلامي، ترتبط أزمة القراءة كذلك بأزمة المحتوى،لأن الفضاء الرقمي يمتلئ يوميًا بكم هائل من الرسائل والصور والمقاطع، غير أن كثرة المحتوى لا تعني دائمًا ارتفاع قيمته. لذلك فإن بناء مجتمع قارئ يتطلب دعم إنتاج مضامين ثقافية وإعلامية جادة قادرة على منافسة المحتويات السريعة، ومخاطبة الشباب بلغة العصر دون التخلي عن العمق والجودة.

لقد تغيرت علاقة الشباب الجزائري بالكتاب، لكن هذا التغير لا ينبغي أن يُفهم باعتباره نهاية للقراءة. التحدي الحقيقي يكمن في الانتقال من الدفاع عن الكتاب في مواجهة التكنولوجيا إلى بناء تكامل بين الورق والشاشة. فالكتاب يمنح العمق، والفضاء الرقمي يمنح الانتشار، والمدرسة مطالبة بصناعة جيل يعرف كيف يستفيد من الاثنين.

القراءة ستبقى إحدى أهم أدوات بناء الوعي، لأنها لا تمنح الإنسان المعلومات فقط، بل تمنحه القدرة على التفكير والفهم واتخاذ الموقف. وفي زمن تتغير فيه وسائل المعرفة بسرعة، فإن الرهان الحقيقي هو بناء قارئ يمتلك القدرة على التعامل مع تدفق المعرفة الرقمية، دون أن يفقد شغف البحث والتأمل وصناعة الأفكار.

القراءة من أهم أدوات بناء الوعي

العرب
الإثنين 2026/07/27
السنة 49 العدد 13871

تحولات ديموغرافية تعيد رسم الخارطة السكانية للبلدان العربية

دول تشهد نموا سكانيا متسارعا وأخرى تنخفض فيها معدلات الخصوبة وترتفع نسبة كبار السن

تشهد الدول العربية تحولات ديموغرافية متباينة، فبينما تواصل بعض الدول تسجيل معدلات نمو مرتفعة، يبرز في دول أخرى تحدي الحفاظ على حجم القوى العاملة مع تراجع معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع. وتعرف دول المغرب العربي تراجعا تدريجيا في معدلات الخصوبة، وتتجه دول مثل تونس والمغرب والجزائر نحو تباطؤ النمو السكاني وارتفاع نسبة كبار السن.

تونس - تشير التوقعات السكانية للأمم المتحدة إلى استمرار ارتفاع عدد سكان المنطقة العربية أثناء العقدين المقبلين.

وبينما تتجه دول عديدة في أوروبا وشرق آسيا إلى تباطؤ النمو السكاني وارتفاع متوسط الأعمار، يبدو المشهد العربي مختلفا، إذ لا تزال المنطقة من بين أكثر مناطق العالم نموا في عدد السكان، وإن كانت تواجه تحديات متباينة بين دول تشهد نموا سكانيا متسارعا، وأخرى تستعد لمواجهة انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة كبار السن.

بلغ عدد سكان الدول العربية نحو 480 مليون نسمة عام 2024، بعد أن تضاعف تقريبا منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع في العقدين المقبلين مدفوعا باستمرار ارتفاع معدلات الإنجاب في عدد من الدول، ولاسيما في أفريقيا العربية وبعض دول المشرق، وفق ما أشارت إليه تقديرات الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

وبحسب نفس المصدر، لا يسير هذا النمو بالوتيرة نفسها في جميع الدول، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن المنطقة العربية تشهد تحولات ديموغرافية متباينة، فبينما تواصل بعض الدول تسجيل معدلات نمو مرتفعة، يبرز في دول أخرى تحدي الحفاظ على حجم القوى العاملة مع تراجع معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع. كما انخفض معدل الخصوبة في عدد من الدول العربية بصورة ملحوظة مقارنة بما كان عليه قبل عقود، واقترب في بعضها من مستوى الإحلال السكاني أو انخفض دونه.

وتشهد دول المغرب العربي تراجعا تدريجيا في معدلات الخصوبة، وتتجه دول مثل تونس والمغرب والجزائر نحو تباطؤ النمو السكاني وارتفاع نسبة كبار السن، وفق تقديرات الإسكوا.

> معدل الخصوبة في عدد من الدول العربية انخفض بصورة ملحوظة، واقترب في بعضها من مستوى الإحلال السكاني

ولا يعني ذلك تراجع عدد السكان خلال العقود المقبلة، لكنه يشير إلى تغير واضح في التركيبة العمرية، إذ سترتفع نسبة السكان فوق سن 65 عاما، في مقابل انخفاض تدريجي في نسبة الأطفال والشباب، وهو تحول يفرض تحديات على أنظمة التقاعد والرعاية الصحية وسوق العمل.

وتقود تونس دول المغرب العربي في عملية تسارع الشيخوخة بين سكانها نتيجة تراجع نسبة الخصوبة وتأخر سن الزواج وتطور تعليم المرأة، وفقا لدراسة فرنسية حديثة، وحذرت من أن دول المغرب العربي ستشيخ من دون أن تحقق مستويات التنمية والرفاهية التي تجعلها وجهات جاذبة.

وكشفت الدراسة الصادرة عن المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في فرنسا، أن هناك تغييرا في التركيبة العمرية لسكان المغرب والجزائر وتونس، مشيرة إلى أن هذه الدول ستشهد شيخوخة متسارعة في العقود القادمة.

وخلال الثلث الأخير من القرن العشرين عرفت دول المغرب العربي موجة تباطؤ في الولادات أنتجت أحد أسرع التحولات الديموغرافية في العالم. ففي سبعينات القرن الماضي كان معدل الخصوبة في الدول الثلاث يتراوح بين 7 و8 أطفال لكل امرأة، لتنخفض تلك النسبة اليوم مسجلة مستويات خصوبة منخفضة أو منخفضة جدا بسبب تغيرات كبيرة في السلوكيات الإنجابية.

وأدت عوامل مثل تأخر سن الزواج وتطور تعليم المرأة وتزايد استعمال وسائل منع الحمل إلى تراجع الخصوبة وتزايد نسبة الشيخوخة في بلدان المغرب العربي، ما يهدد مجتمعاتها بالتهرم السكاني.

يُرجع المختصون في تونس تراجع مؤشرات الخصوبة إلى عدد من العوامل من بينها تأخر سن الزواج وارتفاع نسب الطلاق وغلاء المعيشة.

ويرغب التونسيون في إنجاب أكثر من طفل واحد إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تقف عائقا أمام ذلك، بحسب ما كشفته التقارير. ودعا الخبراء إلى ضرورة اعتماد الدولة على سياسات تركز على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وعرف مؤشر الزيادة السكانية السنوية أقلّ مستوى تسجله تونس في تاريخها. وخلال الفترة المُمتدة بين 1994 و2024 تراجع مؤشّر الخصوبة من 3 إلى حوالي 1.54 طفل للمرأة الواحدة، ما يَجعل هذا المؤشّر دون مستوى التجديد السكاني.

يعد تأخر سن الزواج من بين العوامل التي أدت إلى انخفاض الخصوبة في الدول الثلاث. ففي تونس زادت نسبة العزاب بشكل ملحوظ بين النساء والرجال دون سن الأربعين، بين عامي 2014 و2024.

وفي الجزائر ارتبطت زيادة المواليد في منتصف عام 2010 ارتباطا وثيقا بزيادة كبيرة في الزيجات بين عامي 2014 و2024، مدفوعة بتحسن مؤقت في الأوضاع الاقتصادية ووصول أجيال كبيرة إلى سن البلوغ.

أما في المغرب فعلى الرغم من الزواج في سن مبكرة نسبيا للإناث، فإن هناك انخفاضا في أعداد المواليد، نتيجة للاستخدام الواسع لوسائل منع الحمل.

ويتميز المغرب بتقدم مستمر في اللجوء إلى وسائل منع الحمل، وفق ما أكدته الدراسة التي أشارت إلى أن نسبة استخدام وسائل منع الحمل ارتفعت من 40 في المئة في التسعينات إلى 71 في المئة في عام 2018.

وأضافت أنه على العكس من ذلك، انخفض استخدام وسائل منع الحمل بشكل طفيف في السنوات الأخيرة في الجزائر وتونس.

وفي ما يتعلق بمصر، أشارت توقعات الأمم المتحدة إلى أنها ستحافظ على موقعها كأكبر دولة عربية من حيث عدد السكان خلال العقدين المقبلين. وسيواصل عدد سكانها الارتفاع ليقترب من 160 مليون نسمة بحلول عام 2050، بعدما تجاوز حاليا 117 مليون نسمة، كما يتوقع أن تظل مصر من بين الدول التي ستسهم في جانب من الزيادة السكانية العالمية خلال العقود المقبلة.

ويعني ذلك زيادة متواصلة في الطلب على التعليم والرعاية الصحية والإسكان وفرص العمل، فضلا عن ضغوط إضافية على الموارد المائية والغذائية، في بلد يعتمد بصورة رئيسية على نهر النيل لتلبية احتياجاته المائية.

رغم الصراعات وعدم الاستقرار السياسي، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى استمرار النمو السكاني في السودان والعراق واليمن خلال العقدين المقبلين.

النمو لا يسير بالوتيرة نفسها في جميع الدول

العنف الأسري قضية تتصدر النقاش في العراق

بغداد - يسجل العراق فجوة بين كثرة المؤتمرات والخطابات المتعلقة بحقوق المرأة وبين محدودية الإجراءات العملية على أرض الواقع، في وقت لا تزال فيه قضايا العنف الأسري والابتزاز الإلكتروني وضعف الحماية القانونية تتصدر النقاش المجتمعي في البلاد.

وجاء المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لمناهضة العنف ضد المرأة وسط مؤشرات رسمية وحقوقية تكشف استمرار تصاعد العنف الأسري، إذ أعلن المرصد العراقي لحقوق الإنسان تسجيل 36 ألفاً و289 حالة عنف أسري خلال عام 2025، فيما أشارت وزارة الداخلية إلى تسجيل أكثر من 16 ألف دعوى خلال النصف الأول من عام 2026، بينها أكثر من تسعة آلاف حالة اعتداء من الأزواج على زوجاتهم.

يرى منتقدون أن معالجة ملف العنف ضد المرأة تحتاج إلى الانتقال من الخطاب إلى تشريعات وآليات تنفيذية أكثر وضوحاً، خصوصاً مع استمرار غياب قانون خاص لمناهضة العنف الأسري.

ووجهت الحقوقية والأكاديمية بشرى العبيدي انتقادات حادة لطريقة التعامل مع ملف المرأة، معتبرة أن القضية تحولت لدى بعض الجهات والمنظمات إلى وسيلة للاتجار بالشعارات أكثر من كونها مشروعاً حقيقياً للدفاع عن حقوق النساء.

وقالت العبيدي لوكالة أنباء عراقية خاصة إن الأموال التي أنفقت خلال السنوات الماضية على ملف المرأة لم تنعكس بصورة واضحة على الواقع، وإن كثرة المؤتمرات والندوات لم تحقق النتائج المطلوبة.

وأضافت أن الأولوية يجب أن تكون لإقرار تشريعات عملية وتعزيز مكانة المرأة في مختلف القطاعات، معتبرة أن وجود النساء في مواقع المسؤولية لا يمثل إنجازاً بحد ذاته ما لم يرافقه التزام حقيقي بالدفاع عن قضايا المرأة.

وكانت العبيدي من المؤيدين سابقاً لنظام الكوتا النسائية، لكنها أصبحت تنتقده بسبب ضعف مخرجاته وعدم انعكاسه على واقع النساء، معتبرة أن القضية تحتاج إلى شخصيات تؤمن بحقوق المرأة سواء كانت من الرجال أو النساء.

وتنتقد العبيدي ما وصفته بوجود خطاب مزدوج لدى بعض الجهات، قائلة إن بعض القوى التي ترفع شعار الدفاع عن المرأة لم تدعم بالضرورة القوانين التي تعزز حقوقها، بل وقفت أحياناً ضد تشريعات ترى أنها ضرورية لحمايتها.

> وجود النساء في مواقع المسؤولية لا يمثل إنجازا بحد ذاته ما لم يرافقه التزام حقيقي بالدفاع عن قضايا المرأة

بدورها، قالت النائبة شيماء عبدالستار إن المرأة العراقية تمثل جزءاً أساسياً من المجتمع، لكنها لا تزال لم تحصل على استحقاقها السياسي الكامل رغم وجود نظام الكوتا الذي منح النساء نحو 25 في المئة من مقاعد البرلمان.

وأضافت أن العديد من الوزارات والمناصب القيادية والسيادية لا تزال بعيدة عن النساء، وأن حضورهن داخل المكاتب السياسية للأحزاب لا يتناسب مع الكفاءات والخبرات التي يمتلكنها.

وبحسب عبدالستار، لا يزال المجتمع السياسي العراقي يميل إلى منح المواقع القيادية للرجال، وأن آليات التوافق السياسي وتقاسم المناصب بين الكتل تؤثر على فرص النساء في الوصول إلى مواقع القرار.

وأشارت عبدالستار إلى أن معيار الكفاءة يجب أن يكون الأساس في اختيار المسؤولين، وأن المرأة العراقية قادرة على إدارة المؤسسات والوزارات، لكنها تحتاج إلى فرص أكبر.

مناهضة العنف ضد المرأة مشروع وعي وثقافة

الأزهر على الخط.. كورس تعدد الزوجات يثير الجدل في مصر

القاهرة - في وقت تشهد فيه مصر نقاشات متواصلة بشأن مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، الذي يُنظر إليه باعتباره أحد أبرز التعديلات التشريعية المطروحة على منظومة الأسرة خلال العقود الأخيرة، أثار إعلان عن كورس لتعدد الزوجات جدلا في مصر استدعى تدخل المؤسسة الدينية المصرية.

وقد بادر أحد علماء الأزهر بانتقاد "الكورس" باعتباره يمثل "انحرافا خطيرا في فهم الدين، وتحديا عمليًا لنصوص القرآن الكريم ومقاصده".

وأكد الدكتور أسامة قابيل، من علماء الأزهر، أن تحويل قضية شرعية معقدة إلى منتج يُباع هو تسليع للدين لا علاقة له بالعلم.

وقال إن القضايا الدينية والفقهية لا تُختزل في إعلانات تسويقية أو دورات سريعة، مشددا على أن الفهم الصحيح للدين لا يُكتسب عبر "كورسات" أو حملات دعائية.

وكان الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، قد أثار نقاشا واسعا عام 2019 عندما أكد، خلال لقاء تلفزيوني، أن تعدد الزوجات "ظلم للمرأة" وليس "الأصل" في الإسلام وأنه مشروط بـ"العدل" و"حق مقيد" و"رخصة" تحتاج إلى سبب.

لكن الأزهر في حينه أكد في بيان أن أحمد الطيب لم يتطرق مطلقا إلى تحريم أو حظر تعدد الزوجات.

وبرزت في مصر مؤخرا ترندات مثيرة للجدل بشأن "التعدد"، بعد نزول منشور لسيدة فسره البعض بأنه دعوة إلى "الزواج الجماعي"، ثم إعلان رجل دين عن "كورس تعدد الزوجات"، ما أثار موجة من السخرية والانتقادات.

وزعم عبدالكريم محمود، الذي وصفته وسائل إعلام مصرية بأنه "داعية سلفي، في منشور على صفحته على فيسبوك التي يتابعها قرابة 800 ألف متابع، تقديم دورة تدريبية متخصصة حول "تعدد الزوجات" مقابل 400 جنيه؛ أي ما يعادل تقريبا 6.8 يورو.

وحاول محمود الترويج لهذا "الكورس" بزعمه أنه يمتلك خبرات وتجارب واقعية حول كيفية التعامل مع أكثر من زوجة. كما طالب بسرعة التحويل النقدي لمن يرغب في التسجيل.

واتسم طابع المنشور بالعامية المصرية وليس باللغة الفصحى في أمر مغاير للشائع في الخطاب الديني.

وقد أثار الفاعلان موجة واسعة من السخرية والانتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي وكأنه إعلان عن دورة تعليمية، لا عن واحدة من أكثر القضايا الاجتماعية حساسية وتعقيدا.

> القضايا الدينية والفقهية لا تُختزل في إعلانات تسويقية أو دورات سريعة، والفهم الصحيح للدين لا يُكتسب عبر «كورسات» أو حملات دعائية

وبالنظر إلى حسابه الموثق، يمكن مطالعة الكثير من المنشورات التي تنادي بالتعدد وتستند إلى أقوال لرجال دين يُعرف عنهم التشدد. بيد أن اللافت أيضا أن حساب الرجل يتضمن منشورات لا تنسجم مع طبيعة المحتوى المتوقع من رجل دين.

وتفاعل مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي في مصر مع الإعلان عن الدورة التدريبية بتعليقات ساخرة، إذ رأى بعضهم أن تحويل قضايا الزواج والعلاقات الأسرية إلى دورات قصيرة مدفوعة يختزل مسائل اجتماعية معقدة.

وانتقد متابعون ما سعى الداعية السلفي إلى الترويج إليه خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بأكبر بلد عربي من حيث تعداد السكان.

وبدا الطابع الساخر في ردود الفعل ليس فقط من النساء وإنما أيضا من الرجال، لافتا. فقد كتب مستخدم قائلا "أنا أسمع عن كورس إنجليزي، كورس ألماني لكن كورس تعدد لم أسمع عنه.. يا رب تنقطع عنك الإنترنت".

وعرفت مصر محاولات عديدة لتقييد تعدد الزوجات بالقضاء ومنها مشروع قانون الأسرة الجديد.

وتضمن مشروع قانون الأسرة الجديد المقدم من الحكومة إلى مجلس النواب ضوابط جديدة لتنظيم مسألة تعدد الزوجات، من خلال إتاحة الاتفاق المسبق بين الزوجين على شروط الزواج قبل توثيق العقد، في خطوة تستهدف الحد من النزاعات الأسرية وحسم كثير من الخلافات المتعلقة بحقوق الزوجين بعد الزواج أو عند وقوع الطلاق.

العرب
الإثنين 2026/07/27
السنة 49 العدد 13871

موسم المدربين العالميين يشعل المنافسة في الدوري السعودي

مدارس كروية متنوعة ترفع سقف طموحات الأندية

أغلقت أندية الدوري السعودي للمحترفين "روشن" ملف الأجهزة الفنية بالكامل استعدادا لانطلاق الموسم الجديد في شهر أغسطس المقبل، لتتضح الرؤية حول المدربين الذين سيقودون فرقهم بضراوة ضد المنافسين في جميع البطولات المحلية والقارية. وأوضحت تقارير صحفية عالمية ومحلية أن الأندية استقرت على مدربيها رسميًا، وكان آخرها إعلان نادي الفتح تعاقده مع المدرب الوطني خالد العطوي، ليقود الفريق الأول للعب بقوة ضد الخصوم في المسابقات.

حماس شديد

الرياض - يدخل دوري روشن السعودي للموسم 2026 – 2027 مرحلة جديدة من التطور، مدعوما باستمرار المشاريع الرياضية الطموحة للأندية، والتعاقد مع نخبة من المدربين الذين يمثلون مدارس كروية متنوعة، في خطوة تعكس رغبة الأندية في رفع المستوى الفني وتعزيز المنافسة على مختلف المراكز.

وشهدت الاستعدادات تعاقد تسعة أندية مع طواقم فنية جديدة، في مقدمتها نادي النصر بطل الدوري الذي تعاقد مع الأسترالي أنج بوستيكوغلو خلفا للبرتغالي خورخي جيسوس، الذي رحل لتدريب منتخب بلاده أخيرا.

ويُعرف بوستيكوغلو بشهرته الواسعة في "تحقيق الألقاب دائمًا في موسمه الثاني"؛ لكن مع وجود لقب دوري يدافع عنه النصر، وتشكيلة مدججة بالنجوم يُتوقع تعزيزها بشكل أكبر، فإن الجماهير ستمني النفس بأن يكسر قاعدته ويحقق الذهب في موسمه الأول. ومع أسلوبه الهجومي الشرس والمعروف به، فإن مباريات النصر هذا الموسم ستكون بلا شك الأكثر متعة وإثارة للمشاهدة.

ومع اقتراب انطلاق الموسم يوم 13 أغسطس المقبل، أكملت معظم الأندية استعداداتها من خلال معسكرات خارجية في أوروبا وآسيا، خاضت خلالها سلسلة من المباريات الودية بهدف الوصول إلى أعلى درجات الجاهزية الفنية والبدنية، بالتزامن مع تعزيز صفوفها بصفقات محلية وأجنبية استعدادا لموسم يتوقع أن يكون من أكثر المواسم إثارة في تاريخ المسابقة.

وتتجه الأنظار إلى المنافسة التقليدية بين كبار الدوري، حيث يبدأ النصر حقبة جديدة بقيادة المدرب الأسترالي أنجي بوستيكوغلو، وسط آمال واسعة في نجاحه في بناء فريق يمتلك شخصية هجومية قادرة على المنافسة على جميع البطولات.

> الأنظار تتجه إلى المنافسة التقليدية بين كبار الدوري، حيث يبدأ النصر حقبة جديدة بقيادة المدرب الأسترالي أنجي بوستيكوغلو

وفي المقابل، يواصل الهلال مشروعه الفني مع الإيطالي سيموني إنزاغي، بعد أن رسخ الفريق استقراره الفني، واضعا نصب عينيه المحافظة على حضوره القوي محليا وقاريا.

أما الأهلي، فقد فضل الإبقاء على الألماني ماتياس ياسله، استمرارا لنهج الاستقرار الذي تبناه خلال الفترة الماضية، بينما يدخل الاتحاد الموسم بوجه فني جديد مع الألماني ينز فيسينغ، في محاولة لاستعادة لقب الدوري والعودة إلى منصات التتويج.

ولم تقتصر التغييرات على فرق المقدمة، إذ شهدت أندية الدوري الأخرى تحركات لافتة على مستوى الأجهزة الفنية. فالشباب أسند المهمة إلى الألماني توماس ليتش، فيما تعاقد القادسية مع المدرب البريطاني بريندان رودجرز، الذي يمتلك خبرة طويلة في الملاعب الأوروبية. كما يقود البرتغالي برونو لاج مشروع الدرعية، بينما يتولى الفرنسي كريستوف جالتييه قيادة نيوم في خطوة تعكس طموحات النادي لتقديم نفسه كمنافس قوي.

ويواصل التعاون العمل مع الصربي زاركو لازيتيتش، بينما يقود البرتغالي جوزيه جوميز فريق الخليج، والأسترالي آرثر باباس فريق الاتفاق، في حين يمثل خالد العطوي الحضور الوطني الوحيد بين مدربي أندية الدوري، بعد توليه القيادة الفنية للفتح. كما تضم قائمة المدربين التونسي جلال القادري مع الحزم، والبرازيلي فابيو كاريلي مع الفيحاء، والإنجليزي ديس باكنجهام مع الخلود، والبرازيلي ماوريسيو دولاك مع الرياض، والكرواتي دامير بوريتش مع أبها، والإيطالي جيوفاني سوليناس مع الفيصلي.

ويعكس هذا التنوع الكبير في الجنسيات والمدارس التدريبية حجم التطور الذي تشهده المسابقة، حيث تمتزج المدرسة الإيطالية المعروفة بالانضباط التكتيكي، بالألمانية التي تعتمد على الضغط العالي والسرعة، والبرتغالية التي تتميز بالمرونة الفنية، إلى جانب الخبرات البريطانية والفرنسية والأسترالية والبرازيلية، وهو ما يمنح الدوري ثراء فنيا وتكتيكيا غير مسبوق.

ومع اكتمال الاستعدادات واقتراب انطلاق الموسم، تبدو جميع المؤشرات مرشحة لرسم نسخة استثنائية من دوري روشن، في ظل تقارب الإمكانات الفنية، وارتفاع جودة اللاعبين، وحضور أسماء تدريبية كبيرة على مقاعد البدلاء. وبين طموحات الكبار في المنافسة على اللقب، ورغبة الأندية الصاعدة في إثبات حضورها، ينتظر الجماهير موسما يحمل الكثير من الإثارة والندية، قد يكون الأكثر تنافسية منذ انطلاق المشروع الجديد للدوري السعودي. وتنتظر الجماهير العربية انطلاقة موسم تاريخي يشهد منافسة شرسة، حيث تسعى جميع الأندية لترجمة استقرارها الفني أو تعاقداتها الجديدة إلى انتصارات متتالية، والقتال بضراوة ضد كل الخصوم لمعانقة الألقاب والبطولات.

جوشوا يعود بقوة إلى حلبات الملاكمة ليسقط برينغا في نزالات جدة

جدة (السعودية) - نجا أنتوني جوشوا بطل العالم السابق في الوزن الثقيل للملاكمة من هجوم عنيف في الجولة الأولى قبل أن يتغلب على الألباني كريستيان برينغا بالضربة القاضية ليفتح الطريق أمام مواجهته التي طال انتظارها مع مواطنه البريطاني تايسون فيوري.

وفي أول مباراة يخوضها جوشوا (36 عاما) منذ وفاة اثنين من أصدقائه المقربين في حادث سيارة في نيجيريا في ديسمبر الماضي والذي أصيب فيه هو نفسه، سقط جوشوا أرضا بعد لكمة قوية باليد اليمنى في أول 30 ثانية من المباراة التي أقيمت في مدينة جدة السعودية، وأثناء سقوطه على الأرض في آخر الجولة الأولى عد عليه الحكم مرة أخرى. ونجح جوشوا في الصمود حتى نهاية الجولة ثم انطلق بكل قوته في الجولة الثانية، حيث أطلق سلسلة من اللكمات القوية بيمناه أسقطت برينغا على الحبال ولم يتمكن الملاكم الألباني من التعافي لينهي الحكم المباراة.

وقال جوشوا للصحفيين "إنه (برينغا) مقاتل شرس وقوي ووضعني في اختبار صعب، لكن هذا ما يفعله الأبطال - نحن ننهض يا رجل. نسقط ثم ننهض ونواصل المسيرة. هذه هي الحياة".

وتغلب فيوري على البولندي ماريوش فاخ في تايلاند يوم الجمعة الماضي في مباراة لم تبث مباشرة على التلفزيون، حيث انسحب فاخ (46 عاما) من على مقعده قبل الجولة الثامنة. وأفسح فوز جوشوا الطريق لمباراة بين البريطانيين الاثنين تم الاتفاق عليها في وقت لاحق من هذا العام.

> جوشوا بطل العالم السابق في الوزن الثقيل للملاكمة نجا من هجوم عنيف في الجولة الأولى قبل أن يتغلب على الألباني برينغا

وقال إيدي هيرن مروج جوشوا "وقعنا العقد وانتهى كل شيء، لكن لأكون صريحا معكم، فإن الليلة (أمس) تدور حول القوة التي أظهرها لمجرد وجوده هنا والقوة التي كان عليه إظهارها في تلك المباراة. عندما تسقط مرتين في الجولة الأولى ويبدو أن مسيرتك قد انتهت، كان عليه أن يصل إلى أسفل مرة أخرى لينهض ويواصل القتال".

هيلتز تفوز بسباق 1500 متر في البطولة الأميركية للقوى

نيويورك - فازت نيكي هيلتز بسباق 1500 متر خارج القاعات للمرة الرابعة على التوالي في البطولة الوطنية الأميركية لألعاب القوى السبت، بعد منافسة حامية عند خط النهاية قبل أن تلف علم المتحولين جنسيا حول كتفيها بصفتها رائدة بين الرياضيين غير الثنائيين جنسيا، في حين تأهلت دليلة محمد المولودة في نيويورك بسهولة للدور التالي في سباق 400 متر حواجز للسيدات.

كان من المشاهد المبهجة رؤية المدرجات شبه ممتلئة بعد يومين من الحضور الضعيف في استاد إيكان، حيث افتقرت البطولة الوطنية للإثارة في عام غير رياضي لن يشهد ألعابا أولمبية أو بطولة العالم للقوى. وقدمت هيلتز أداء مثيرا في سباق الميل المتري للسيدات، حيث عبرت خط النهاية بعد أربع دقائق و6.92 ثانية عقب سباق خططي رائع.

وعندما كانت هيلتز في المركز الثاني عند المنعطف الأخير، تجاوزت آدي وايلي (4:06.96) من الخارج في المسار المستقيم الأخير، وصدت هجمة متأخرة من إيميلي ماكاي (4:06.98) قبل أن تستمتع بهتافات الجماهير.

> نيكي هيلتز فازت بسباق 1500 متر خارج القاعات للمرة الرابعة على التوالي في البطولة الوطنية الأميركية لألعاب القوى

وقالت هيلتز، وهي تلف علم المتحولين جنسيا حول كتفيها، "أمي من لونج آيلاند (جزيرة في نيويورك)، لذلك أشعر أن جزءا صغيرا مني ينتمي إلى هنا". وفاز ناثان جرين بسباق 1500 متر للرجال بزمن 3:50.27 دقيقة.

أقيمت البطولة في نيويورك هذا العام للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثة عقود، وحضر زهران ممداني رئيس بلدية نيويورك للاحتفال بهذه المناسبة، حيث حمل شريط خط النهاية في نهائي سباق 100 متر للسيدات الذي فازت به بريتني ماسون بزمن قدره 12.16 ثانية.

وبذلت دليلة، الحائزة على ذهبية أولمبية والمولودة في كوينز، ما يكفي للفوز بتصفيات سباق 400 متر حواجز بزمن قدره 54.80 ثانية وذلك بعد عام من توقع الكثيرين اعتزالها. وقالت دليلة، الحائزة على ذهبية أولمبياد 2016، "هذه في الواقع المرة الأولى على الإطلاق التي تتاح لي فيها الفرصة للمشاركة في سباق هنا كعداءة محترفة. كان عليّ أن أكون هنا".

وانطلقت آليا باتلر بسرعة كبيرة ووجدت نفسها وحيدة تماما عند المنعطف الأخير في سباق 400 متر للسيدات، وعبرت خط النهاية بفارق أكثر من نصف ثانية عن أليكسيس هولمز بزمن 49.93 ثانية، لتفوز بأول لقب وطني لها.

وفاز بطل 2025 داخل القاعات كريس بيلي بسباق الرجال بزمن 44.39 ثانية، بينما احتل كاليب مكراي (44.41) المركز الثاني.

وأحرزت آليا أرمسترونج لقب سباق 100 متر حواجز للسيدات بأفضل أداء لها هذا الموسم بزمن قدره 12.38 ثانية، في غياب البطلة الأولمبية ماساي راسل التي تألقت في مضمار الدوري الماسي هذا الموسم. وبعد يوم واحد فقط من حسمه لقب سباق 100 متر للرجال، سجل نواه لايلز زمنا مريحا بلغ 20.51 ثانية ليفوز بسباق 200 متر بفارق 0.20 ثانية عن كيري كينج.

هيمنة مطلقة

مقاعد المونديال على المحك... انطلاق أمم أفريقيا للسيدات في المغرب بطموحات متباينة

الرباط - انطلقت كأس أمم أفريقيا للسيدات 2026 في المغرب الأحد، مع التأهل إلى كأس العالم وجائزة أولى قياسية تبلغ مليوني دولار على المحك. ستشهد البطولة مشاركة قياسية لـ16 منتخبا، بعد زيادة العدد من 12 فريقا في النسخة السابقة. تدخل نيجيريا المنافسات بصفتها حاملة اللقب والفريق الأبرز للفوز. وقد أحرزت اللقب 10 مرات.

وستعيش القارة الأفريقية منافسات حاسمة تمهد الطريق لستة منتخبات لتحقيق حلم المشاركة في بطولة كأس العالم للسيدات التي ستستضيفها البرازيل في الفترة من 24 يونيو وحتى 25 يوليو 2027، وذلك من خلال بطولة كأس أمم أفريقيا للسيدات المقبلة لتكون البوابة الرئيسية للتأهل للمونديال.

وتشهد البطولة القارية مشاركة 16 منتخبا مقسمة على أربع مجموعات قوية، تضم المجموعة الأولى كلا من المغرب والجزائر والسنغال وكينيا، بينما تضم المجموعة الثانية منتخبات جنوب أفريقيا وتنزانيا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو، وتلعب في المجموعة الثالثة منتخبات زامبيا ومصر ونيجيريا وملاوي، في حين تضم المجموعة الرابعة منتخبات غانا والرأس الأخضر والكاميرون ومالي.

حسب نظام التصفيات، يتأهل متصدر ووصيف كل مجموعة إلى دور الثمانية، على أن تظفر المنتخبات الأربعة التي تبلغ الدور قبل النهائي ببطاقات العبور المباشر إلى مونديال البرازيل. وفي المقابل، تخوض المنتخبات الخاسرة في دور الثمانية مباريات ملحق إضافية تقام في 13 أغسطس لتحديد المنتخبين اللذين سيشاركان في بطولة الملحق العالمي.

وتنقسم بطولة الملحق العالمي المكونة من عشرة منتخبات من مختلف القارات إلى مرحلتين؛ حيث تقام المرحلة الأولى في شهري نوفمبر وديسمبر وتضم ستة منتخبات يتم ترتيبها بناءً على التصنيف العالمي، على أن يتأهل المنتخبان الأبرز إلى المرحلة النهائية التي تقام خلال شهر فبراير 2027، لينضم إليهما منتخبان من اتحاد أميركا الشمالية والوسطى والكاريبي (كونكاكاف) ومنتخب من أميركا الجنوبية ومنتخب من أوروبا، وتتوزع هذه المنتخبات الستة على ثلاثة مسارات تشهد مواجهات إقصائية مباشرة لتحديد المقاعد الثلاثة الأخيرة المؤهلة لبطولة كأس العالم للسيدات، مع اشتراط عدم وقوع منتخبات من نفس الاتحاد القاري في مسار واحد.

وعلى مدار تاريخ المشاركات الأفريقية السابقة في المونديال، سجلت نيجيريا حضورها تسع مرات سابقة، تليها غانا بثلاث مشاركات، ثم الكاميرون وجنوب أفريقيا بمشاركتين لكل منهما، بينما سجلت منتخبات المغرب وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار وزامبيا حضورها مرة واحدة لكل منها، وسط تطلع جميع منتخبات القارة السمراء هذه المرة إلى كتابة تاريخ جديد ومضاعفة مقاعدها في العرس الكروي العالمي المقبل.

فبين سعي نجمات مثل غابرييل عبودي أونجوينيه للحفاظ على تألقهن، وبين شغف لاعبات منتخب نيجيريا المتعطش للألقاب وتحطيم الأرقام القياسية في الأداء، قدم الاتحاد الأفريقي لكرة القدم عبر موقعه الرسمي لمحة عن هذه الإنجازات الأسطورية التي قد تُحطم خلال هذه النسخة التاريخية.

ويستضيف ملعب العربي زولي حدثا رياضيا هاما الأربعاء 29 يوليو، بمباراة الكاميرون ومالي. وبعيدا عن الجانب الرياضي، تتجه الأنظار إلى قائدة منتخب الكاميرون للسيدات، غابرييل عبودي أونجوينيه. فإذا شاركت في المباراة، ستصنع اللاعبة الكاميرونية الدولية تاريخا في كرة القدم الأفريقية بمشاركتها الثامنة في نهائيات كأس الأمم الأفريقية، متجاوزة بذلك النيجيرية إيبي أونومي التي شاركت في سبع نسخ.

> بعيدا عن الجانب الرياضي، تتجه الأنظار إلى قائدة منتخب الكاميرون للسيدات غابرييل عبودي أونجوينيه

وتطمح اللاعبتان النيجيريتان فرانسيسكا أوردیغا وأوسيناشي أوهالي، الحائزتان بالفعل على 5 ألقاب، إلى تحقيق اللقب السادس مع منتخب نيجيريا للسيدات (سوبر فالكونز)، لتعزيز صدارتهن لقائمة الأكثر تتويجا ولم تستغرق التونسية مريم حويج سوى 17 ثانية لتخليد اسمها في تاريخ بطولة كأس الأمم الأفريقية للسيدات برعاية توتال إنيرجيز.

وبعد انطلاقة خاطفة، تسديدة متقنة، واستقرار الكرة في الشباك أمام توجو عام 2022: لحظة تألق كهذه ضمنت أسرع هدف في تاريخ البطولة. ومع توقعات بنسخة مثيرة في 2026، لن يكون لدى اللاعبات الـ 413 المشاركات سوى هدف واحد: هز الشباك بسرعة أكبر وتحطيم هذا الرقم القياسي الأسطوري.

على الصعيد الجماعي، حققت نسخة المغرب 2024 من كأس الأمم الأفريقية للسيدات مستويات غير مسبوقة من الفعالية الهجومية. فمع تسجيل 66 هدفا خلال البطولة، قدمت البطولة عرضا مذهلا ودقة فائقة في إنهاء الهجمات. هذا الرقم القياسي المطلق في تاريخ كأس الأمم الأفريقية للسيدات برعاية توتال إنيرجيز يشهد على التقدم التكتيكي والفني الذي حققته قارة بأكملها.

مع ذلك، من المرجح أن يُمحى هذا الرقم القياسي سريعا من سجلات الأرقام القياسية: فمع التوسع التاريخي للبطولة لتشمل 16 دولة في نسخة 2026، يوفر العدد المتزايد من المباريات فرصة مثالية لتحطيم هذا الرقم القياسي وتسجيل رقم قياسي جديد في عدد الأهداف.

العرب
الإثنين 2026/07/27
السنة 49 العدد 13871

فرقة مصرية تقدم حكايات التراث على مسرح جرش

في قلب جرش الأثرية، أشعلت الفرقة الشرقية للفنون الشعبية المصرية أجواء المهرجان بعروض تراثية ساحرة، حيث مزجت بين الموسيقى والحركة والأزياء التقليدية لتروي حكايات مصرية عريقة. رقصة الجرة خطفت الأنظار، وسط تفاعل جماهيري كبير أكد أن الفلكلور يظل لغة عالمية تجمع الشعوب وتحفظ ذاكرة الأجيال.

أجواء جرش الساحرة

عمّان - في أجواء فنية استثنائية امتزجت فيها عراقة التاريخ بجمال الأداء الشعبي، احتضن موقع الهيبدروم في مدينة جرش الأثرية عرضا فلكلوريا مميزا قدمته الفرقة الشرقية للفنون الشعبية المصرية، ضمن فعاليات مهرجان جرش للثقافة والفنون، حيث نجحت الفرقة في نقل صورة حية عن الموروث المصري أمام جمهور المهرجان، من خلال مجموعة من اللوحات الاستعراضية التي جمعت بين الموسيقى التقليدية، والإيقاعات الشعبية، والحركات الجماعية، والأزياء المستوحاة من مختلف البيئات المصرية.

وجاء العرض ليؤكد أن الفنون الشعبية ليست مجرد وسيلة للترفيه، بل هي سجل حي يحمل ذاكرة الشعوب وتاريخها وعاداتها المتوارثة. فقد قدم أعضاء الفرقة لوحات مستوحاة من تفاصيل الحياة اليومية في مناطق مصرية متعددة، عكست التنوع الثقافي والاجتماعي الذي يميز المجتمع المصري، وأظهرت قدرة الفلكلور على التعبير عن هوية المكان والإنسان في آن واحد.

ومن خلال الأداء الحركي المتناغم والإيقاعات المستمدة من التراث، استطاع الفنانون خلق حالة فنية خاصة أعادت إلى الأذهان أجواء الاحتفالات الشعبية القديمة، حيث تداخلت الموسيقى مع الحركة لتروي قصصًا من البيئة المصرية بأسلوب بصري جذاب. وقد لاقى العرض تفاعلًا واضحًا من الجمهور الذي تابع تفاصيل اللوحات باهتمام، معبرًا عن إعجابه بجماليات الفنون الشعبية المقدمة على المسرح.

وكانت رقصة الجرة من أبرز الفقرات التي قدمتها الفرقة، إذ شكلت لوحة فنية لافتة جمعت بين الدقة والرشاقة والانسجام الجماعي.

وظهرت الراقصات وهن يحملن الجرار الفخارية فوق رؤوسهن بحركات متوازنة تعكس مهارة عالية، وسط تناغم مع الموسيقى والإيقاعات الشعبية.

ولم تكن الرقصة مجرد استعراض حركي، بل حملت دلالات مرتبطة بالحياة اليومية في القرى المصرية، حيث ارتبطت الجرار قديمًا بالعديد من العادات والممارسات المرتبطة بالمياه والبيئة الريفية، قبل أن تتحول إلى رمز فني يعبر عن الهوية والتراث.

كما شكلت الأزياء التقليدية جزءا أساسيا من المشهد، إذ ساهمت في إبراز الطابع المصري الأصيل، وحملت تفاصيل مستوحاة من الملابس الشعبية في عدد من المناطق المختلفة. وجاء تنوع الألوان والتصاميم ليكمل الصورة البصرية للعرض، إلى جانب الموسيقى التي لعبت دورًا محوريًا في خلق أجواء احتفالية تفاعل معها الحضور بشكل كبير.

وشهدت خشبة المسرح مجموعة من التشكيلات الجماعية التي اتسمت بالتنظيم والانسجام، حيث قدمت الفرقة لوحات متتابعة أظهرت ثراء الفنون الشعبية المصرية وتنوع أشكالها.

وتميز الأداء بالدقة في الحركة والتنسيق بين أعضاء الفرقة، الأمر الذي منح العرض طابعًا احترافيًا، وجعل الجمهور يعيش تجربة تجمع بين جمال الفن وقوة الحضور التراثي.

واكتسب العرض خصوصية إضافية بسبب إقامته في موقع الهيبدروم الأثري، أحد أبرز المواقع التي يحتضنها مهرجان جرش، حيث أضفت الخلفية التاريخية للمكان بعدًا جماليًا على المشهد. فقد اجتمعت رمزية الحضارة القديمة مع حيوية الفنون الشعبية المعاصرة، لتتشكل لوحة ثقافية تجمع بين الماضي والحاضر، وتؤكد قدرة الفن على إعادة تقديم التراث في قوالب جديدة.

كما أسهمت التقنيات المسرحية الحديثة، بما فيها الإضاءة والمؤثرات البصرية، في تعزيز جمالية العرض، إذ ساعدت على إبراز تفاصيل الحركات الجماعية والأزياء، ومنحت اللوحات المقدمة أجواء احتفالية زادت من تفاعل الجمهور مع الفقرات المختلفة. وتأتي مشاركة الفرقة الشرقية للفنون الشعبية المصرية ضمن برنامج مهرجان جرش الذي يحرص على استضافة تجارب فنية متنوعة من مختلف الدول العربية والعالمية، بهدف تعزيز التبادل الثقافي وإبراز الفنون بوصفها وسيلة للتقارب بين الشعوب. ويمنح المهرجان مساحة واسعة للفنون الفلكلورية، باعتبارها جزءا أصيلا من الهوية الثقافية، وعنصرًا مهمًا في الحفاظ على التراث ونقله إلى الأجيال الجديدة.

وتعكس هذه المشاركات أهمية الحفاظ على الفنون الشعبية باعتبارها إرثًا إنسانيًا يحمل قصص المجتمعات وتاريخها. فالعروض الفلكلورية لا تقتصر على تقديم حركات راقصة أو ألحان تقليدية، بل تنقل تفاصيل حياة الشعوب، وتوثق عاداتها وطقوسها وأساليب تعبيرها عن الفرح والانتماء.

ويواصل موقع الهيبدروم في جرش دوره كإحدى المنصات الثقافية المهمة ضمن فعاليات المهرجان، إذ يجمع بين قيمة المكان التاريخية وتنوع التجارب الفنية التي يستضيفها، ليمنح الجمهور فرصة الاستمتاع بعروض مختلفة في أجواء تجمع بين الفن والتراث والحضارة.

ومن خلال هذا العرض أكدت الفرقة الشرقية للفنون الشعبية المصرية أن التراث قادر على التجدد والبقاء حاضرا عندما يقدم بأسلوب فني يحافظ على جذوره ويخاطب الجمهور المعاصر. كما جسدت المشاركة عمق الروابط الثقافية بين الشعوب العربية، وأثبتت أن الفنون الشعبية تظل لغة مشتركة تتجاوز الحدود، وتحمل رسائل المحبة والتنوع والانتماء، وتفتح نوافذ للتواصل بين الثقافات المختلفة.

صباح العرب

كرم نعمة
كاتب عراقي

نظارات ذكية تعري العالم... وتعرّينا

في عقود مضت، عندما كان أحدنا يسافر إلى أوروبا، كان يعود محمّلاً بقصص لا تشبه الواقع ولا تشبه أوروبا نفسها. قصص غريبة، مثيرة، ومختلقة، لكنها كانت تجد جمهورا واسعا بين المكبوتين والجهلة والمتلصصين. من أشهر تلك الأساطير التي شاعت في أربعينات القرن الماضي: نظارات يرتديها الأوروبيون فتُظهر لك الناس عراة كما خلقهم ربهم. لم تكن القصة سخيفة آنذاك، بل كانت أشبه بفتنة صغيرة تهزّ خيال مجتمع لا يعرف من العالم سوى ما يُحكى له في المقاهي.

كيف يمكن لنظارات أن تعري النساء أمامك دون أن يعرفن؟

كان السؤال وحده كافياً ليصنع دهشة كاملة في زمن كان الخيال بشأن الجسد محبوساً، والجهل سيّد الحكاية.

لم تكن تلك النظارات موجودة، لكن الحاجة إلى تصديقها كانت موجودة بقوة.

واليوم، بعد كل تلك العقود، يبدو أن التكنولوجيا قررت أن تنتقم من تلك الأكاذيب القبيحة... بأن تجعلها حقيقة.

شركة ميتا، تلك الإمبراطورية الغارقة في الظلام، لم تعد تكتفي بالتحكم في مشاعر البشر عبر منصاتها، بل قررت أن تضع عينها على وجوه الناس مباشرة. النظارات الذكية التي عرضتها للجمهور ليست أداة تقنية، بل امتداد لسلطة تزعم أنها تربط العالم كما يقول مديرها التنفيذي مارك زوكربيرغ، غير أنها في حقيقة الأمر تريد أن تحكم العالم كإمبراطورية رقمية فوق الدول عدد سكانها أكثر من خمسة مليارات شخص، منصاعين لها دون أن يشعروا.

النظارات الجديدة لا تعري الجسد كما في أساطير الأربعينات، لكنها تعري الإنسان بطريقة أخطر، تعري خصوصيته، صوته، وجهه، خطواته، وجوده نفسه.

فبكبسة زر، أو بغمزة صوتية، يمكن لأي شخص أن يصوّر الآخرين دون علمهم. يمكنه أن يسجل محادثاتهم، أن يلتقط وجوههم، أن يحولهم إلى بيانات بيومترية. يمكنه أن يسرق لحظاتهم الخاصة، ويحوّلها إلى محتوى، أو إلى ابتزاز، أو إلى سلعة.

تحليل مجلة وايرد الأميركية كشف أن ميتا دمجت تقنية التعرف على الوجوه داخل تطبيق النظارات. الميزة تُعرف داخلياً باسم "Name Tag" تلتقط الكاميرا وجه الشخص، تقصّه، تحوله إلى بيانات بيومترية، ثم تُنبه المستخدم: هذا فلان.

تخيل أن هذه التقنية تقع في يد مطارد، أو جهة حكومية، أو سلطة تريد أن تعرف كل شيء عن كل شخص في كل لحظة.

ومع كل هذه المخاوف، تستعين ميتا بالمشاهير لتلميع الجهاز، وكأن المشكلة ليست في الجهاز، بل في طريقة تقديمه. كايلي جينر عارضة الأزياء وفتاة الإعلانات تروّج للنظارات بينما النساء حول العالم يشتكين من إساءة استخدامها لمضايقتهن.

لم يعد يكفي أن تغطي كاميرا اللابتوب، أو أن توقف سيري. شركات التكنولوجيا تتوسع لتشمل كل جانب من حياتنا، وكلما تطورت هذه الأنظمة، وازداد استخدامها من قبل المؤثرين، قلّت نظرتنا إليها على أنها شاذة.

إن أخطر ما في هذه النظارات ليس قدرتها على التصوير، بل قدرتها على "إعادة تعريف معنى الخصوصية". الخصوصية لم تعد جداراً يحمي الإنسان، بل أصبحت مجرد إعدادات في تطبيق، يمكن تعطيلها أو تجاوزها أو اختراقها. الأخلاق التي كانت تحكم العلاقة بين البشر – الحياء، الاحترام، المسافة الآمنة – تتحول اليوم إلى معادلات رياضية داخل خوارزمية لا تعرف الخجل ولا تفهم حدود الكرامة.

إن نظارات ميتا لا تلتقط الصور فقط، بل تلتقط "حق الإنسان في أن يكون غير مرئي"، في أن يختار كيف يظهر ومتى يظهر ولمن يظهر. هذه التكنولوجيا لا تنتهك الخصوصية فحسب، بل تنتهك حق الإنسان في أن يحتفظ بجزء من نفسه بعيداً عن أعين الآخرين. إنها ليست أداة مراقبة، بل أداة "تجريد أخلاقي"، تُحوّل البشر إلى مشاهدين ومشاهدين لهُم في الوقت نفسه، بلا إذن، بلا سياق، بلا احترام.

وادي الوريعة يدخل قائمة اليونسكو بإنجاز إماراتي تاريخي

أبوظبي - رسّخ إدراج محمية وادي الوريعة الوطنية في إمارة الفجيرة ضمن قائمة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" مكانة دولة الإمارات كوجهة رائدة في مجال السياحة المستدامة، ليشكل هذا الإنجاز اعترافا عالميا بالقيمة البيئية والجيولوجية الفريدة للموقع.

ويعد وادي الوريعة أحد أبرز النظم البيئية الجبلية في المنطقة، إذ يمثل نموذجًا نادرًا لاستدامة موارد المياه العذبة داخل بيئة صحراوية شديدة الجفاف، ما يمنحه أهمية علمية تتجاوز النطاق المحلي، ويجعله موقعًا مهمًا للأبحاث المرتبطة بالتنوع الحيوي والتغير المناخي وإدارة الموارد الطبيعية.

وأكدت أصيلة عبدالله المعلا، مديرة هيئة الفجيرة للبيئة، أن إدراج المحمية يمثل محطة تاريخية باعتباره أول موقع طبيعي للتراث العالمي في دولة الإمارات، لينضم إلى المواقع الإماراتية المدرجة ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي، ومنها العين وجبل الفاية.

وأوضحت أن وادي الوريعة يتميز بوجود موائل مائية عذبة دائمة وسط بيئة قاحلة، نتيجة تفاعل فريد بين التكوينات الجيولوجية ومياه الأمطار وأنظمة التغذية والتصريف الجوفي، ما جعله ملاذا مهما للعديد من الكائنات الحية، ودليلا على قدرة الطبيعة على التكيف مع الظروف المناخية القاسية.

وأشارت إلى أن هيئة الفجيرة للبيئة عملت بالتعاون مع الجهات المعنية على حماية المحمية من خلال برامج الرصد العلمي وصون الموائل وتنظيم الزيارات، مؤكدة أن هذا الاعتراف الدولي يعكس الجهود المستمرة للحفاظ على أحد أهم الكنوز الطبيعية في الدولة.

وتكشف الدراسات العلمية عن ثراء بيولوجي استثنائي في الوادي، حيث يضم أكثر من 1099 نوعًا من الكائنات الحية، تشمل 216 نوعًا من النباتات و883 نوعًا من الحيوانات، من بينها ثدييات وطيور وزواحف وبرمائيات وأسماك مياه عذبة، إضافة إلى مئات الأنواع من اللافقاريات، ما يجعله من أهم مراكز التنوع الحيوي في شبه الجزيرة العربية.

شهد برمدا تعلن بداية جديدة بأغنية «صار الوقت»

دمشق - طرحت الفنانة السورية شهد برمدا أحدث أعمالها الغنائية بعنوان "صار الوقت"، لتواصل من خلاله الخط الدرامي والمشاعر التي بدأت تقديمها في أغنيتها السابقة "إحساسي صفر"، لكن برؤية مختلفة تحمل هذه المرة رسائل عن الأمل، واستعادة القوة، وتجاوز الخيبات والانطلاق نحو بدايات جديدة. وكشفت برمدا في تصريح خاص لموقع "فوشيا" تفاصيل الأغنية، موضحة أنها تمثل جانبا قريبا من شخصيتها وطريقتها في مواجهة الحياة، مؤكدة أن العمل يحمل فكرة الإصرار وعدم الاستسلام مهما كانت الظروف.

وتأتي أغنية "صار الوقت" من كلمات الشاعرة باسلة الحلو، وألحان طارق شمس، فيما تولى هشام بندقجي مهمة التوزيع والمكساج والماسترينغ، ومن إنتاج الموسيقا حياة.

ويعد هذا العمل التعاون الأول الذي يجمع شهد برمدا بالشاعرة باسلة الحلو في أغنية خاصة، بينما يمثل التعاون الثاني بينها وبين الملحن طارق شمس بعد نجاح أغنية "إحساسي صفر". وعن فكرة الأغنية، أوضحت شهد أن العمل الجديد يُكمل الحكاية التي بدأتها في أغنيتها السابقة، قائلة إن "إحساسي صفر" جسدت حالة من الخذلان والانكسار العاطفي، ووصلت فيها مشاعر البطلة إلى مرحلة فقدان الإحساس، بينما تأتي "صار الوقت" لتقدم الوجه الآخر للحكاية، حيث التحول من الألم إلى القوة، ومن الحزن إلى الرغبة في النهوض من جديد.

صخرة الفيل لوحة جيولوجية تجمع الجمال والتاريخ بالعلا

العلا (السعودية) - تُعد صخرة الفيل بمحافظة العلا إحدى أبرز الوجهات الطبيعية التي يقصدها الأهالي والزوار خلال موسم الصيف، بما تجمعه من تكوينات صخرية فريدة ومشهد طبيعي متجدد، لتصبح محطة مميزة للاستمتاع بجمال الطبيعة وأحد أشهر معالم المحافظة.

ويقدم الموقع تجربةً متكاملةً لزواره من خلال مجموعة من الخدمات والمرافق، تشمل الجلسات الخارجية المتنوعة، والمقاهي، ومنافذ المأكولات، إلى جانب الممرات المهيأة للتنزه بين التكوينات الصخرية، بما يتيح للزوار قضاء أوقات ممتعة في أجواء طبيعية مفتوحة تلائم مختلف الفئات. وتُعد صخرة الفيل واحدة من أبرز التكوينات الجيولوجية في العلا، إذ تشكلت عبر آلاف السنين بفعل عوامل التعرية الطبيعية حتى اتخذت هيئة فيل عملاق، فيما تحيط بها تشكيلات صخرية شاهقة تضفي على الموقع مشهدا بصريا متفردا، وتوفر زوايا متعددة للاستمتاع بالطبيعة والتقاط الصور.

ومع ساعات المساء، يكتسب الموقع طابعًا مختلفًا، إذ تتدرج ألوان الصخور مع ضوء الغروب، وتوفر المساحات المفتوحة أجواءً هادئة تمنح الزوار فرصة الاستمتاع بصفاء السماء ومشاهدة النجوم، في تجربة تعكس ما تتميز به العلا من بيئة طبيعية ومناخ ملائم للأنشطة الخارجية خلال الأمسيات الصيفية.

ويجسد الموقع أنموذجًا لتكامل التجارب السياحية في محافظة العلا، من خلال الجمع بين المعالم الطبيعية والخدمات المساندة، بما يمنح الزوار تجربة متنوعة تجمع بين الاسترخاء، والتنزه، والاستمتاع بالمشهد الطبيعي، في واحدة من أبرز الوجهات التي تستقطب الزوار على مدى العام.